كتاب الهلال

ثورة يوليو

إيجابياتها وسلبياتها

بعد نصف قرن

دراسة تاريخية يكتبها : د. رءوف عباس



ة تصدر عن
هلال
الإصدار الأول يونيو ١٩٥١

رئيس مجلس الإدارة مكرم محمد أحمد
رئيس التحرير مصطفى نبيل
مدير التحرير عادل عبدالصمد

مركز الادارة
دار الهلال ١٦ ش محمد عز العرب
ت : ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط
فاكس : FAX -3625469
العدد ٦٣١ - جماد أول ١٤٢٤ - يوليه ٢٠٠٣
No - 631 - Ju - 2003

أسعار بيع العدد فئة ٨ جنيهات .
سوريا ١٢٥ ليرة - لبنان ٥٠٠٠ ليرة - الأردن ٢٠٠٠ فلس - الكويت ١٢٥٠ فلساً - السعودية ١٢ ريالاً - البحرين ١.٢ دينار - قطر ١٢ ريالاً - الإمارات ١٢ درهماً - سلطنة عمان ١.٢ ريالا - المغرب ٤٠ درهمـا - فلسطين ٣.٥ دولار - سويسرا ٤ فرنكات ..

عنوان البريد الإلكتروني : darhilal@idsc . gov . eg

يوليو ايجابياتها وسلبياتها
بعد نصف قرن
دراسة تاريخية

يكتبها :

د. رءوف عباس

دار الهلال

الغلاف للفنان :
محمـد أبو طـالب

مقدمة

تلعب الثورات الكبرى - فى حياة الأمم - دوراً فعالا فى تغيير النظام القائم الذى يعانى أزمة شديدة تتطلب أن يستبدل به نظام جديد يحقق ما عجز عنه النظام القديم. كان هذا شأن الثورة العرابية أول الثورات الوطنية فى تاريخ مصر الحديث التى قامت لمواجهة أزمة عجز النظام القائم فى مصر - فى سبعينيات القرن التاسع عشر - عن مواجهة التدخل الأجنبى والتمايز الاجتماعى، لعب العسكر فيها دور الحليف للأعيان والمثقفين أصحاب المصلحة فى التغير، ولكن تيار القوى الاستعمارية كان - عندئذ - فى عنفوانه ، فلم تنجح الثورة فى تحقيق هدفها. ووقعت مصر بين براثن الاحتلال البريطانى.

وظلت مصر طوال سنوات الاحتلال تتطلع إلى تحقيق ما عجزت الثورة العرابية عن تحقيقه، فتتخلص من الاحتلال الأجنبى الجاثم على صدرها، وتسعى لتخليص الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية. فكانت جهود الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد من بعده ترمى إلى معالجة قضية الاحتلال

باللجوء إلى القوى الأوربية الأخرى المناوئة لبريطانيا تارة، وعن طريق محاولة تعبئة قوى الشعب المصرى تارة أخرى، حتى بلغت الأزمة ذروتها بإعلان بريطانيا الحماية على مصر عام ١٩١٤، واستنزاف طاقات مصر البشرية والاقتصادية لخدمة المجهود الحربى لبريطانيا وحلفائها.

وكان لابد من تفجر ثورة شعبية جديدة عام ١٩١٩ قام بها الشعب المصرى بمختلف قواه الاجتماعية، وعبر فيها عن رفضه للاحتلال، وللظلم الاجتماعى، والهيمنة الاقتصادية الأجنبية، وإتخذت تلك الثورة طابع العنف، ولكنها انتهت بالحصول على استقلال منقوص، وباعتماد «التفاوض» سبيلا لإنهاء الوجود الأجنبى، وهو أسلوب طال أمده حتى أنهته ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفيما بين الثورتين: ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ شهدت مصر مولد تيارات سياسية وطنية مختلفة تزعمها الشباب الذى عاش ثورة ١٩١٩ بوعيه أو شهد أحداثها، وراعه ما أسفرت عنه من تبديد التضحيات التى قدمها الشعب فى تلك الثورة، فقد استمر وجود

الاحتلال البريطانى، واستمر الاقتصاد المصرى رهينة في يد الأجانب رغم المحاولة الرائدة التى قام بها طلعت حرب لبناء اقتصاد وطنى من خلال مشروع بنك مصر، فقد كان الهيكل القانونى الذى يعطى مساحة واسعة لرأس المال الأجنبى (فيما عرف بالامتيازات الأجنبية) يقف سدا منيعا فى طريق بناء اقتصاد وطنى، ولعب كبار الملاك الزراعيين دورا سلبيا فى المجالين السياسى والاقتصادى بحكم ارتباط مصالحهم كمنتجين للقطن مع تلك البنية التى أرسى قواعدها دستور ١٩٢٣.

كانت تلك التيارات السياسية الجديدة التى قادها الشباب تطرح بدائل للنظام السياسى القائم وللنموذج «اللبرالى» الذى كان قائما، ويبهرهم نجاح الاشتراكية فى روسيا وقيام الاتحاد السوفيتى، فرأوا فيه النموذج الأمثل لحل «القضية المصرية» بمختلف أبعادها، وبهر بعضهم الآخر نجاح النموذج «الفاشى» - عندئذ - فى إيطاليا ثم ألمانيا (فيما بعد) فرأوا فيه النموذج الأمثل للتخلص مما تعانيه مصر فى مزيج من الأفكار السلفية داخل إطار فاشى.

ولعبت تلك الحركات (الجديدة) دورا فعالا على الساحة السياسية كان نصيبها فيه الهامش وليس المركز، وزاد دورها إتساعا عندما بلغت أزمة المجتمع المصرى درجة كبيرة من الحدة فى الأربعينيات ووصلت الذروة مع مطلع عقد الخمسينيات، فأثبت أسلوب «التفاوض» لحل القضية المصرية فشله، وفرض الشعب الكفاح المسلح فرضا، وكان ما كان من حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) وفرض الأحكام العرفية واحتدام أزمة النظام القائم .

فى هذا الإطار قام الجيش بحركة ٢٣ يوليو بقيادة الضباط الأحرار، وطرحت الحركة المطالب الأساسية للحركة الوطنية المصرية من مختلف أبعادها: السياسية والاقتصادية، وهى مطالب ثورية، جعلت من الحركة «العسكرية» ثورة سعت لتحقيق المطالب الوطنية التى تبنتها طليعة ثورية قادت التغيير على مدى عقد كامل من الزمان، حتى أقامت نظامها الجديد.

واليوم بعد ما يزيد على نصف القرن من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لاتزال أطروحاتها السياسية والاجتماعية ماثلة فى الأذهان، تبدو صورتها وردية عند البعض، وقاتمة مظلمة عند البعض الآخر، على نحو ما عبرت

عنه الكتابات المختلفة التى أخرجتها المطابع فى العقود الثلاثة الأخيرة، وكان لذلك أثره على جيلين من المصريين تفتح وُعيهم السياسى بعد انقضاء الثورة، وشغلتهم التساؤلات حولها.

من هنا جاءت فكرة هذا الكتاب الذى أعددناه بأسلوب راعينا فيه توجيه الخطاب إلى الشباب، وقدمنا فيه رؤية موضوعية مستندة إلى الوثائق التاريخية لأهم المحطات الأساسية فى مسيرة الثورة حتى يقف على حقيقتها أولئك الذين إصطكت آذانهم بما سمعوه من لغط حول تلك الثورة الكبرى التى جاءت تتاجا للنضال الوطنى. ولا يعنى ذلك أننا نسعى لتقديم النقيض، فنفرط فى إطلاق البخور ودق الطبول لتلك الثورة، ولكننا حرصنا أن نقدم نظرات نقدية هنا وهناك فى مختلف جوانب هذه الدراسة التى ترمى إلى طرح الحقائق مهما كانت، وختمنا الكتاب بالقاء نظرة موضوعية على ما لتلك الثورة وما عليها.

أما الدراسة التفصيلية الموسعة لتاريخ ثورة يوليو فهدف نسعى إلى تحقيقة فى قابل الأيام.

والله والوطن العزيز من وراء القصد .

رءوف عباس

مغزى الثورة

كانت الثورات دائما تمثل نقاط تحول مهمة فى مسيرة تاريخ الأمم التى تقع فيها مثل تلك الثورات ، التى تنحى جانبا النظام القديم ، وتفتح الباب على مصراعيه أمام تطورات تختلف درجة إيقاعها ، تنقل بلادها إلى مرحلة جديدة من مراحل تطورها . والثورات فى سعيها إلى تغيير الواقع القائم فى بلادها إلى ما تراه واقعا أفضل ، تتخذ من الإجراءات ما يضر بالطبقات والشرائح الاجتماعية المسيطرة المسئولة عن أزمة النظام القديم ، وما ينفع الطبقات والشرائح الاجتماعية التى تعرضت للظلم والاستبداد والاستغلال من وجهة نظر دعاة النظام الجديد . وتتفاوت تلك الإجراءات من بلد لآخر ، ومن ثورة لأخرى ، قد تصل إلى حد التصفية الجسدية فى البعض ، وقد تكتفى باجتثاث جذور مصالح الطبقات القديمة واقتلاع أنيابها وأظافرها فى البعض الآخر من البلاد التى تقع فيها تلك الثورات الكبرى .

لذلك كان للثورات الكبرى دائماً من يرون فيها نكبة أصابت البلاد والعباد ، وشوهت تاريخها ، ومن يرون فيها نعمة هبطت على البلاد وخلصت أهلها من نير الاستعباد . ويظل الجدل دائما بين هؤلاء وأولئك رغم مرور العقود وتعاقب

القرون . ويكفي مثالاً لذلك الثورة الفرنسية التى وقعت فى نهاية العقد قبل الأخير من القرن الثامن عشر ، فلازالت المطابع تدور فى فرنسا وغيرها منْ دول أوربا لتخرج كتبا عن تلك الثورة ، تعيد النظر في تقييمها ، وفى تقييم رموزها، وما ترتب عليها من تطورات ، ولا زال يختلف المختلفون فى تقييم الثورة الفرنسية باختلاف مواقعهم الطبقية والفكرية ، ومهما اختلفوا أو اتفقوا ، فالهدف دائماً ، لأن الثورة ، بعد لعب دورها ، تصبح جزء أصيلا من تاريخ البلاد، ولا يمكن كتابة تاريخ موضوعى للبلاد دون دراسة الثورة، والوقوف على الدوافع التى جعلت الثورة حدثا ضروريا ، وما حققت من تطورات ، وتقييم تلك التطورات لا غنى عنه لفهم الظروف التى وجهت مسار التاريخ ، واستخلاص الدروس المستفادة منها .

ومن هنا يكمن مغزى هذا الكتاب عن ثورة يوليو، فليس الهدف من هذه الدراسة دق الطبول أو إطلاق البخور لثورة يوليو ، وليس الهدف تركيز الأضواء على سلبياتها ، وتقبيح ما قدمته لمصر والأمة العربية من أعمال ، وإنما الهدف إلقاء الضوء على هذه الظاهرة المهمة فى تاريخ أمتنا التماساً للدروس المستفادة من نجاحاتها واخفاقها ، وسعيا وراء محاولة تقييمها بعد ما أصبحت فى ذمة التاريخ .

وصاحب هذه الدراسة من أبناء جيل من المصريين الذين تفتح وعيهم السياسى قبل أن يبلغوا الحلم ، فهو من أبناء الجيل الذى ولد مع بداية الحرب العالمية الثانية ، وكان فى العاشرة من عمره عندما وقعت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ ، فلم يتح له أن يتمتع بما تمتع به الأطفال فى كل بقاع العالم من لهو ومرح وحلم بمستقبل وردى ، بل شغله منذ نعومة أظفاره ما لا يخطر ببال الأطفال فى مثل عمره ، شغل ذلك الجيل الذى ينتمى إليه صاحب هذه الدراسة بالهم القومى . وكانت أحلام اليقظة عنده مختلفة عن أحلام اليقظة عند غيره من الأطفال فى غير مصر والبلاد العربية من أصحاب مثل تلك الأحلام . كان أول مطلب نطارد به آباءنا أن نرتدى حلة ضابط ، وكانت ألعابنا الجماعية مع أقراننا ليس لعبة العسكر واللصوص ، كما يشيع فى مختلف بلاد العالم ، بل لعبة العرب واليهود ، وكنا لا نجد من أقراننا من يقبل متطوعاً أن يلعب دور الصهاينة ، ونضطر دائماً إلى الاقتراع باستخدام قطعة من العملة المصرية ، فمن كان من حظه صورة الملك لعب دور الجندى العربى ، ومن كان من حظه الكتابة على الوجه الآخر للعملة يلعب دور اليهود الصهاينة .

كانت صدورنا الصغيرة معبأة بهموم ما حدث عام ١٩٤٨،

هموم النكبة ، وكنا رغم طفولتنا نتابع ما يتابعه الكبار ، الفساد والخيانة ، وصفقة والأسلحة الفاسدة ، ونردد في أحاديثنا قصة أبطال الفالوجا ، وبطولة محمد نجيب واللواء صادق (الضبع الأسود) وغيرهم من المقاتلين الذين خانهم النظام العربي ، وجعلهم يعودون بخفي حنين . وكأننا نريد أن نقنع أنفسنا بمقولة شاعرنا العربي :

لا تلم كفي إذا السيف نبا

صح مني العزم والدهر أبى

غير أن عقولنا نحن أطفال ١٩٤٨ لم تقبل حكم الدهر ، وانتظرت بل تمنت أن يكون لها دور في التخلص من ذل الهزيمة ، وإعادة الوطن السليب إلى أصحابه ، وأذكر أننا كنا نسمع من أساتذتنا في المدرسة الابتدائية قصصا لم يكن لها صلة بالمقرر الدراسي ، قصص صلاح الدين الأيوبي محرر القدس ، وأحمد عرابي الضابط الفلاح الذي حاول تحرير مصر من الهيمنة الأجنبية ، وكنا نقبل على قراءة كتب التاريخ الحافلة بنماذج البطولة في مكتبة المدرسة .

وهكذا تفتح الوعي السياسي لجيل من الأطفال العرب قبل الأوان ، وأخذ يهتم بالأحداث التي تدور على مسرح السياسة في بلاده وغيرها من البلاد العربية : الانقلابات العسكرية في

سوريا ، ثورة «الماوماو» ضد الانجليز فى كينيا ، حركة مصدق فى إيران ، أخبار الفساد السياسى التى تناولتها الصحف المصرية ، حركة الكفاح المسلح ضد الوجود البريطانى فى قناة السويس بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ عام ١٩٥١ . وشارك جيلنا فى المظاهرات العارمة التى أتجهت إلى ميدان عابدين عام ١٩٥١ ، تهتف ضد الملك وتطالبه بالعودة إلى مدينة قوله التى جاء منها جده محمد على ، وتعيره بحادث زواج أخته فتحية من مسيحى مصرى بتشجيع من الملكة نازلى أمام الملك فاروق وهروب ثلاثتهم إلى أمريكا حيث تم الزواج (الأم ، وفتحية ، والزوج رياض) ، فكان الهتاف الشهير : «يا فاروق يا ويكا ... هات أمك وأختك من أمريكا» .

فقد العرش هيبته ، وفقد رصيده عند الشعب ، وعند جيلنا الذى ولد مع بداية الحرب العالمية الثانية ، كما فقد الساسة رصيدهم من الشعبية (وخاصة الوفد) ، بسبب الضوابط التى وضعت للحد من حركة الكفاح المسلح ضد الإنجليز فى القناة. وجاء اعتداء الانجليز على جنود وضباط الشرطة فى مقر محافظة الإسكندرية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ ليكشف مدى استهانة الإنجليز بالمصريين ، وسبقتها حوادث كفر عنده

وغيرها من الحوادث التى بينت للمصريين زيف الاستقلال الموهوم الذى قيل أن مصر حصلت عليه عام ١٩٣٦ . وجاء حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ لتبلغ المأساة الوطنية ذروتها، بينما كان الملك يحتفل بسبوع ولده الطفل أحمد فؤاد بوليمة دعا لها جميع ضباط القوات المسلحة . وعندما أمر الملك بنزول الجيش إلى العاصمة لإقرار الأمن، كان قلب القاهرة قد احترق ، وكانت قلوب المصريين تكاد تشتعل هى الأخرى لما أصاب الكرامة الوطنية من جرح غائر على يد الإنجليز ، زاده ألماً سلوك الملك المعادى للتيار الوطنى ، وعجز الأحزاب السياسية عن مواكبة الآمال الشعبية فى تحرير الوطن من الوجود الأجنبى وتحقيق العدل الاجتماعى .

وأخيراً ، تحرك الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فاستولى على القيادة العامة للقوات المسلحة ، وأحكم سيطرته على العاصمة ، وخرجت الجماهير عن بكرة أبيها للتعبير عن تأييدها لحركة الجيش وللبيان الذى أذيع باسم اللواء محمد نجيب متحدثا عن دوافع «حركة الجيش» ، وعلى رأسها وضع حد للفساد السياسى وتحقيق العدل الاجتماعى . وقد انزعج قادة الحركة من ذلك الخروج الكثيف إلى الشارع الذى عبرت فيه الجماهير عن تأييدها ، فطالبوا الجماهير بالتزام

«السكينة والهدوء» حتى لا تتاح الفرصة لبعض عملاء عهد الفساد ، فيرتكبون من الأعمال ما يضر بمصلحة الوطن ، وما يشوه حركة الجيش ، فاستجابت الجماهير للنداء. كان هذا مؤشرا على ميلاد علاقة تواصل بين الجماهير وأولئك الثوار المجهولين (حتى ذلك الحين) والذين لم يبرز منهم سوى اسم اللواء محمد نجيب .

وقد حرص ضباط الحركة على تقديم أنفسهم للجماهير ، وطرح تصورهم لحل مشكلات مصر من خلال المبادىء الستة الشهيرة التى وردت فى بياناتهم ، من خلال تنظيم لقاءات فى مختلف أحياء القاهرة والاسكندرية وعواصم الأقاليم ، حيث كانت تقام سرادقات يلقى فيها بعض ضباط الحركة أو «الضباط الأحرار» من أعضاء مجلس قيادة الثورة خطبا يشرحون فيها دوافعهم للقيام بالحركة ، وبرنامجهم السياسى ويذكر صاحب هذه الدراسة واحدا من هذه اللقاءات أقيم بحى شبرا بالقاهرة حضرة الصاغ (الرائد) صلاح سالم وبصحبته الشيخ أحمد حسن الباقورى - وزير الأوقاف وعضو الإخوان المسلمين الذى استقال من مكتب الإرشاد ليتولى الوزارة .

كان صاحب الدراسة فى الثالثة عشر من عمره ، يتأجج

الحماس فى صدره بنفس الدرجة التى كان عليها فى صدور أبناء جيله ، ذلك الجيل الذى أنضجته الحوادث قبل الأوان ، وذكر صلاح سالم فى خطابه أنه كان عضواً بمجلس عسكرى لمحاكمة بعض المذنبين من الجنود ، وعرضت على المجلس قضية جندى فر من الميدان زمن الحرب ، وقال صلاح سالم أنه أنب ذلك الجندى لفراره من المعركة ، وسأله : «ألم يكن من واجبك الدفاع عن الوطن ؟» .

فأجابه الجندى و «ماذا لدى فى هذا الوطن حتى أدافع عنه؟!». استطرد صلاح سالم قائلا أن «الحركة المباركة» قامت لتجعل لكل مواطن نصيباً فى وطنه ، ولتعيد هذا الوطن لأصحابه بعد ما أصبح نهبا للغرباء والفاسدين ، ولمس هذا الكلام وتراً حساساً فى نفوس السامعين الذين أضناهم الشعور بالاغتراب فى وطن ذهبت كل خيراته للأجانب ، ولحفنة من كبار ملاك الأراضى الزراعية . وزاد التحام الجماهير مع الحركة عندما تم طرد الملك بعد إرغامه على التنازل عن العرش ، ثم إعلان الجمهورية بعد عام من قيام الثورة .

ولكن الإجراءات التى أتخذتها الثورة لتصفية النظام القديم وسعت دائرة العداء للثورة ، وجاء صراع السلطة الذى

أسفر عن إزاحة محمد نجيب ليفقد الضباط الشبان ما
كسبوه من شعبية ، فقد استقر فى أذهان الجماهير أن نجيبا
قد لقى جزاء سنمار ، وتحمل جمال عبد الناصر وحده وزر
التخلص من نجيب وضرب المطالبين بالديمقراطية، ولم ينل
بعض القبول عند المصريين إلا فى (١٩٥٥) عندما برز دوره
فى قيادة الحركة المعادية للأحلاف الشهيرة مع السوفييت ،
ثم جاء العدوان الثلاثى (١٩٥٦) ليكرس زعامة عبد الناصر
لحركة التحرر الوطنى فى الوطن العربى .

عشنا مع ثورة يوليو انتصاراتها ، قيام الجمهورية العربية
المتحدة ، ونصرة ثورة اليمن ، كما عشنا معها كبواتها :
الانفصال وتبدد أمل الوحدة ، وهزيمة ١٩٦٧ . عشنا معها
معركة «الديمقراطية الاجتماعية» التى حققت قدرا من عدالة
توزيع الناتج القومى على الجماهير، وملحمة السد العالى
ببعديها : السياسى الذى أطاح بكل القيود التى فرضتها
الإمبريالية على الشعوب المستضعفة للحيلولة دون نموها ،
والاقتصادى الذى دعم خطة التنمية فى البلاد . ناهيك عن
معركة تأميم القناة رمز الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد
المصرى . عشنا مع الثورة مثالبها : تأميم العمل السياسى ،
والإفراط فى الاعتماد على أجهزة الأمن ، وتقييد حرية

التعبير ، وتغييب المعارضين في السجون ، سواء في ذلك من عارض بالكلمة المنطوقة والمقروءة ، أو سلك سبيل العنف ، فلم يكن النظام يطيق المعارضة . ورغم أننا نعتبر أنفسنا جيل الثورة إلا أننا لم نقبل بموقفها من الديمقراطية السياسية .

***

والآن ، وقد انقضى نصف قرن على اللحظة التى فجرت فيها حفنة من «الضباط الأحرار» الثورة ، نحتاج إلى الوقوف أمام ذلك الحدث الجلل الذى عبر عن تطلعات الأمة العربية وشعوب العالم الثالث فى عصر الحرب الباردة ، وساهم فى تصفية آخر معاقل الاستعمار في الوطن العربى ودول الجوار الإفريقى ، وضرب المثل على قدرة الشعوب الصغيرة على تحقيق أهداف التنمية دون إراقة ماء الوجه .

هذه الظواهر تقتضى منا التعرف على الظروف التى قادت مصر إلى الثورة ، وقضية تنظيم الضباط الأحرار ، كما يرويها بعض الضباط فى مذكراتهم ، وموقف القوى الغربية من دول المنطقة كما عبرت عنه الوثائق البريطانية والأمريكية التى أصبحت متاحة لإطلاع الباحثين ، مقارنة ببعض ما أتيح لنا الإطلاع عليه من شهادات من شاركوا فى صنع حوادث

تلك الأيام .

ولن نقتصر فى هذه الدراسة على رواية ما حدث ، بل نسعى إلى تقييم ما قدمته الثورة من أعمال توضع فى خانة الإنجازات ، وما وقعت فيه من سلبيات توضع فى خانة الاخفاقات، بقدر من الموضوعية تمليه ضرورة استخلاص الدروس المستفادة من تلك التجربة الخصبة ، فليس الهدف من هذه الدراسة التأريخ للثورة ، وتعديد مناقبها أو رصد سوءاتها ، وإنما سنحاول أن نقف على ما ترتب عليها من تغييرات على الصعيد الدولى فى عصر الحرب الباردة ، وعلى الصعيد الإقليمى فى عصر الهيمنة الإمبريالية ، وعلى الصعيد المحلى (مصر) من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية جعلت المجتمع المصرى يبدو عند رحيل عبد الناصر مختلفا تماما عنه عند وقوع «الحركة المباركة» ، أو الثورة كما اتفق على توصيفها فيما بعد .

وستحاول هذه الدراسة أن تستشرف المستقبل على ضوء دراسة الماضى ، لتبحث فى موقع ثورة يوليو من آفاق المستقبل محلياً وإقليمياً ودولياً ، فرغم ما تعرضت له ثورة يوليو من نقد شديد وضع سلبياتها فى بؤرة الاهتمام وأهمل إنجازاتها أو - على أقل تقدير - قام

بتهميشها . فإن الحركات الاحتجاجية الشعبية على اجتياح قوات الكيان الصهيونى للضفة الغربية لإجهاض انتفاضة الأقصى ، وما تعرض له الشعب الفلسطينى وقيادته الوطنية من إذلال ومهانة ، والحركات الشعبية التى عارضت العدوان الأمريكى على العراق، استلهمت تلك الحركات روح ثورة يوليو ، وثوابت مبادئها من حيث رفض الهيمنة الأمريكية ، ونبذ الهمجية الإسرائيلية والتمسك بالعزة القومية ، ولعل ذلك يفسر انتشار صور جمال عبد الناصر التى رفعتها المظاهرات الاحتجاجية الشعبية من المنامة (البحرين) شرقا إلى نواكشوط (موريتانيا) غربا ، وهى ظاهرة حيرت المراقبين الغربيين ، ولعلها لم تلفت نظر العرب .

لقد كانت ثورة يوليو رمزاً لإرادة التحرر الوطنى عند شعوب العالم الثالث التى قدرت دورها ودور قائدها جمال عبد الناصر ، وخاصة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية . ويكفى أن نسترجع أقوال نلسون مانديلا زعيم حركة التحرر الوطنى بجنوب إفريقيا ، وأقوال غيره من زعماء إفريقيا وآسيا ، لندرك مدى ما مثلته ثورة يوليو عند الشعوب التى قادها أولئك الزعماء .

وعلى الجانب الآخر نجد العديد من الفضائيات العربية قد

أولت اهتمامها فى الشهور الأخيرة لرسم صورة مغايرة لثورة يوليو وقيادتها ، واضعة بعض الحوادث التى كانت لثورة يوليو موقفاً منها تحت المجهر لتبدو أكبر من حجمها . ولا تذكر لثورة يوليو إلا صفحات الصراع على السلطة : عبد الناصر ومحمد نجيب ، عبد الناصر وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ، عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر ، فتم اختزال كل تاريخ ثورة يوليو فى تلك الصراعات . هذا بالإضافة إلى تجاوزات أجهزة الأمن التى أعتمد عليها النظام ، والبكاء على أطلال الديمقراطية التى عصفت بها ثورة يوليو ، إلى غير ذلك من سلبيات لا ترى الفضائيات العربية ثورة يوليو إلا من خلالها .

وشيوع مثل هذه الظاهرة فى هذا الوقت بالذات فى عالمنا العربى ، لا يتضمن أى قدر من التلقائية والعفوية ، بل هو فى رأى صاحب هذه الدراسة ، تعبير عن حالة الانزعاج التى أصابت بعض الأوساط العربية من بعث روح ثورة يوليو فى المظاهرات التى عمت الشارع العربى من المحيط إلى الخليج تأييداً لانتفاضة الأقصى ، مستلهمة ثورة يوليو ، رافعة شعارها ، وخاصة أن الجماهير التى خرجت فى تلك المظاهرات الحاشدة كانت تعبر - تلقائياً - عن

ضمير الأمة العربية ، ولم تكن فى الغالب جماهير منظمة فى حركات سياسية أو منظمات حزبية تمتد جذورها إلى ثورة يوليو .

لذلك ستهتم هذه الدراسة فى البحث فيما بقى من رصيد يوليو ، خصما وإضافة فى حساب تاريخ أمتنا العربية وفى حساب تاريخ حركة التحرر الوطنى العالمية ، وذلك من خلال تتبع مدى تأثير ثورة يوليو فى آفاق المستقبل محلياً ، وإقليمياً، ودولياً . وسنحاول الإجابة على السؤال الاستفزازى الذى يطيب للبعض أن يطرحه بقدر كبير من تصنع البراءة : ترى ، ماذا بقى من ثورة يوليو ؟

ونظرة إلى الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) بحثا عن الكتب التى نشرت بمختلف لغات العالم : اليابانية والكورية والصينية والفارسية من لغات شعوب الشرق ، والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية ، من كتب عن ثورة يوليو وقادتها ، ودورها فى تاريخ العالم الثالث ، سوف تقدم رقماً كبيراً لعدد الدراسات والكتب وأطروحات الماجستير والدكتوراه التي تناولت ثورة يوليو من بعض جوانبها ، أو تناولتها بصورة إجمالية ، أو قدمت ترجمة لعبد الناصر .

هذه الوفرة الملحوظة فى الأعمال المنشورة عن ثورة يوليو بمختلف لغات العالم ، خير دليل على أن تلك الثورة بما تمثله

من مبادىء وسياسيات ، كانت علامة بارزة فى تاريخ العالم فى عصر من أخطر عصور تاريخه الحديث .

ولما كانت هذه الظاهرة المهمة من صنــــع واقعنا ؛ وكتبت بعض صفحات تاريخها بدماء مناضلينا ، وجب علينا أن نمعن النظر فى مسيــرتها ، ونعتبر بها . وهو ما ستحاول هذه الدراسة أن تقدمه للقارىء الكريم . .

الطريق إلي الثورة

كان قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نتاجا طبيعيا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر ، منذ انتهت ثورة مارس ١٩١٩ بحصول مصر على درجة من الاستقلال الذاتى ، ظلت بريطانيا تتمتع فى ظله بوجودها العسكرى في مصر ، وبهيمنتها على أداة الحكم من خلال ممثلها السياسي فى مصر . وحاولت القوى السياسية المصرية التخلص من هذا الوضع الخطير عن طريق مفاوضات متصلة الحلقات مع بريطانيا ، لم تنجح فى تحقيق الاستقلال الوطني المنشود . كما عجزت القوى السياسية عن التوصل إلى علاج للمسألة الاجتماعية التى كانت قد بلغت درجة التفاقم عند نهاية الحرب الأولى ، وازدادت حدة نتيجة الكساد الاقتصادى العالمى فى الثلاثينات ، وأزمة الحرب العالمية الثانية ، وانعكس ذلك كله على حركة الجماهير المصرية التى تطلعت إلى نظام سياسي جديد يحقق الاستقلال الوطنى والعدالة الاجتماعية معا . وعبرت بعض جماعات الرفض السياسى والاجتماعى عن تلك التطلعات بصورة أو بأخرى .

وبعبارة أخرى ، كان قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نهاية

طريق طويل ، سارت عليه مصر فى ظل النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣ ذو الملامح الليبرالية ، فى إطار التبعية الاقتصادية والسياسية لبريطانيا ، وبقيادة نخبة اجتماعية معينة تمثلت فى كبار ملاك الأراضى الزراعية . فكانت أزمة النظام السياسى ، وتفاقم المسألة الاجتماعية ، وقيام جماعات الرفض السياسى ، علامات واضحة على الطريق إلى الثورة .

أزمة النظام السياسى

لقد جاءت ثورة ١٩١٩ مفاجأة للنخبة الاجتماعية التى تصدت لقيادة العمل السياسى ، وكان لأحداثها التى اتسمت بدرجة عالية من العنف ، وما صاحبها من اعتداء الجماهير على ممتلكات كبار الملاك أثر واضح فى موقف غالبية أعضاء «الوفد» من حيث التلهف على التوصل إلى اتفاق مع الإنجليز يحقق قدرا من الاستقلال ، يساعد على تهدئة ثورة الجماهير ، وخاصة أن ما كان معروضا عليهم هو صيغة الاستقلال الذاتى التى كانوا يطمحون إليها قبل الحرب العظمى وبعدها ، ومن ثم تمسك النخبة السياسية بأسلوب المفاوضة سبيلا لتحقيق الاستقلال الوطنى ، ونبذها لفكرة الكفاح المسلح التى تنطوى على قدر كبير من المخاطرة بمصالحها الاقتصادية

والسياسية ، فقد يترتب على القبول بفكرة الكفاح المسلح إفساح مجال أرحب أمام الجماهير الشعبية للتعبير عن مصالحها ، ولعب دور ملموس فى الحياة السياسية . وعندما قبل الوفد بمبدأ الكفاح المسلح عام ١٩٥١ ، كان ذلك استجابة لضغوط شعبية لا سبيل لمقاومتها ، واتخذت من جانب حكومة الوفد طابع المناورة السياسية المحسوبة . وعندما جاء الكفاح المسلح بنتائج على عكس حسابات النخبة السياسية ، سعى كل أطرافها (بما فى ذلك الوفد) إلى البحث عن سبيل لإجهاض حركة الكفاح المسلح فى قناة السويس .

لقد انعكست ظروف نشأة وتطور النخبة الاجتماعية التى قادت العمل السياسى فى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ ، على درجة نضج وعيها الاجتماعى والسياسى ، وكان لذلك أثره على خياراتها عند وضع أسس النظام السياسى الذى صاغته فى دستور ١٩٢٣ ، فجاء تعبيرا عن مصالحها ، ولم يأت تجسيدا لمصالح الجماهير الشعبية التى لعبت الدور الرئيسى فى ثورة ١٩١٩ ، وعبر عن نوع من التوازن السياسى ، لعبت فيه قوى القصر والانجليز وكبار ملاك الأراضى الزراعية الدور الأكبر، ومن ثم جاء النظام السياسى ، الذى أرسى هذا الدستور دعائمه ، تعبيرا عن هذا التوازن وتأكيدا

لاستمراره .

وقد أعدت الدستور لجنة إدارية شكلها الملك فؤاد ، ولم يعهد به إلى جمعية وطنية تأسيسية منتخبة ، وصدر بمرسوم ملكي على شكل منحة من الملك للشعب ، ومن ثم كان من حق الملك أن يسترد ما منح وقتما شاء ، وهو ما حدث بالفعل في الانقلابات الدستورية الشهيرة التي وقعت جميعا في عهد الملك فؤاد .

ورغم ما اكتسبه الدستور من ملامح لبرالية من حيث تأكيد الحريات الفردية ، والنص على أن الأمة مصدر السلطات ، وأن يكون الحكم نيابيا ، كان للملك حق إصدار مراسيم لها قوة القانون ، كما أعطى الملك صلاحيات وسلطات واسعة أدت إلى إضعاف التجربة النيابية والإضرار بالدستور . وانعكس ذلك على ممارسات الحكومات الموالية للقصر التي قامت بتزييف الانتخابات ، ونادرا ما كانت نتيجة الانتخابات تعبر تعبيرا صادقا عن الإرادة الحرة للناخب ، وعن الواقع السياسي القائم .

وهكذا كانت الديمقراطية اللبرالية التي عرفتها مصر في ظل دستور ١٩٢٣ ، ديمقراطية وهمية ، وكان الحكم – في حقيقة الأمر – بيد القصر ، تمارسه نخبة محدودة من

الشريحة العليا للبورجوازية المصرية ، ربطتها بالقصر روابط التحالف والمصالح المشتركة ، ويتضح ذلك عندما نقارن عدد السنوات التى حكم فيها «الوفد» باعتباره حزب الأغلبية البرلمانية ، ففى الفترة الواقعة بين ١٩٢٤ - ١٩٥٢ حكم القصر ما يقرب من ١٩ عاما ، بينما حكم الوفد أقل من ثمانى سنوات ، وحكم مؤتلفا مع «حزب الأحرار الدستوريين» مدة عامين .

ومن الغريب أن «الوفد» الذى كان المدافع الأول عن الديمقراطية فى مصر خلال تلك الحقبة ، لم يأخذ بالديمقراطية فى تنظيمه ؛ فصلاحيات «الزعيم» تفوق صلاحيات القيادة كلها ، وقراراته لا تقبل الجدل . ولذلك لم تكن تنظيمات «الوفد» على درجة من القوة والثورية تمكنها من الدخول في معارك طويلة الأمد مع القصر أو الإنجليز ، وإنما كانت أداتها الرئيسية تنظيم المظاهرات والاضرابات ذات الطابع الوقتى المحدود . واعتمد «الوفد» على إثارة المشاعر الوطنية للجماهير التى ارتبطت به ، أكثر من اعتماده على قوة التنظيم الحزبى فى تعبئة الجماهير .

ولم ينفرد «الوفد» بظاهرة ضعف البناء التنظيمى دون غيره من الأحزاب الليبرالية الأخرى ، فقد شاركته فى ذلك

أحزاب الأقلية التى خرجت من تحت عباءته ، فغالبا ما كان رئيس الحزب هو الذى يتولى تعيين أعضاء القيادة ، وقد يطلب إلى الجمعية العمومية للحزب تزكية ذلك التعيين ، وقد لا يحتاج إلى ذلك . ولم تكن لتلك الأحزاب – من الناحية الفعلية – مستويات قاعدية تغذى التنظيمات القيادية بالكوادر . وكان الانضمام إلى القيادة دون المرور بالعضوية القاعدية أمرا واردا عند جميع الأحزاب (بما فيها الوفد) ، مما أتاح لبعض الشخصيات فرصة الانتقال من قيادة حزب إلى آخر أربع مرات خلال ثلاث سنوات !!

ولعل ذلك يفسر السهولة التى استطاع بها مجلس قيادة ثورة يوليو التخلص من هذه الأحزاب بقرار الحل الذى صدر فى يناير ١٩٥٣ ، فلم تتحرك الجماهير للدفاع عن تلك الأحزاب (بما فى ذلك الوفد) لغياب القواعد الحزبية الجماهيرية فى تنظيماتها ، ولعدم اهتمامها بتربية الكوادر ، ولعجزها عن طرح البرامج التى تقدم حلولا لمشاكل الجماهير، بينما لقيت ثورة يوليو معارضة التنظيمات الأيديولوجية التى كانت لها قواعدها الجماهيرية (الشيوعيين والإخوان المسلمين) .

وكانت حجة الأحزاب السياسية فى إغفال وضع البرامج

التى تعالج المسألة الاجتماعية ، الحاجة إلى التركيز على قضية الاستقلال الوطنى باعتبارها الجديرة بالأولوية ، أما ما عداها من قضايا فتستطيع الانتظار إلى ما بعد تحقيق الاستقلال . وحتى هذه المهمة العاجلة أصبحت موضع مزايدات بين الأحزاب كلما دارت المفاوضات مع الإنجليز حولها . فإذا لم يكن الوفد طرفا فيها ، هاجم خصومه واتهمهم بالتفريط فى حقوق الوطن .

واشتركت تلك الأحزاب – أيضا – فى ظاهرة محاباة الأنصار عند الوصول إلى السلطة بإسناد المناصب إليهم ، وترقية البعض ترقية استثنائية ، مما كان له انعكاس على موقف الرأى العام من السلطة ، وما تردد كثيرا عن مسألة نزاهة الحكم .

وهكذا يتضح للقارئ جوانب أزمة النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣ ، فكان نظاما استبداديا يلبس مسوح الليبرالية ، وكان الملك فيه (وليس الأمة) مصدر السلطات ، التى شاركه فيها الإنجليز من خلال وجود جيش الاحتلال على أرض مصر ، ومن خلال ما كفله تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ للإنجليز من حق التدخل فى شئون مصر الدفاعية والتشريعية فى إطار التحفظات الأربعة الشهيرة ، ثم من

خلال ما تمتعت به «الحليفة بريطانيا العظمى» من مزايا وفرتها لها معاهدة ١٩٣٦ بعد إبرامها .

وفى ظل ذلك النظام السياسي خلت ساحة البرلمان والحكومة لنخبة كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الأعمال ، فعملوا من خلال الهيئتين على رعاية مصالحهم وحدها ، ووقفوا سدا منيعا فى وجه دعوات الإصلاح التى روج لها بعض من تميزوا ببعد النظر من مثقفى نفس الشريحة الاجتماعية ، ورأوا أن معالجة الفقر والجهل والمرض (ثالوث المسألة الاجتماعية عندئذ) لا يخدم مصالحهم ، مما أدى إلى استفحال مظاهر الرفض الاجتماعى الذى قوبل بالقمع الشديد من جانب السلطة .

تفاقم المسألة الاجتماعية

واحتدمت المسألة الاجتماعية احتداما شديدا ، نتيجة تركز الملكيات الزراعية فى أيدى نصف بالمائة من جملة عدد ملاك الأراضى ، مع وجود قاعدة عريضة تضم نحو ٨٠٪ من سكان الريف كانوا من الفلاحين المعدمين . فاتسعت الفجوة بين الغنى والفقر بدون أن تطرح السياسات الاجتماعية التى تعالج مضاعفات هذه الظاهرة التى كانت بالغة القسوة ، ولا أدل على ذلك من استمرار هبوط متوسط الدخل القومى

للفرد، وذهاب ٦١٪ من الدخل القومى إلى جيوب شريحة النصف بالمائة من الملاك عام ١٩٤٥ ، بينما كان متوسط أجر الفلاح فى العام لا يزيد عن أربعة عشر جنيها وفق احصاءات ١٩٥٠، بينما كان أجر العامل الصناعي لايزيد على خمسة وثلاثين جنيها فى العام . وكانت تلك الأجور المتدنية لا تكفى إلا لسد نصف ما تحتاجه أسرة مكونة من زوجين وأربعة أطفال (وهو متوسط حجم الأسرة عندئذ) من طعام وكساء فقط وفق الأسعار الرسمية وليس أسعار السوق السوداء ، أى أن السواد الأعظم من المصريين (الفلاحين والعمال) كانوا يعيشون دون الحد الأدنى للكفاف بمقدار النصف تقريبا .

ورغم قتامة الصورة التى كانت عليها المسألة الاجتماعية فى مصر عندئذ ، فإن الحكومات لم تعرف السياسات الاجتماعية ، لأن أداة الحكم فى مصر كان جهاز تسلط واستبداد لا جهاز رعاية وخدمات . والحكام – على اختلاف مواقعهم – كانوا من كبار الملاك الزراعيين الذين استفادوا من ظاهرة تركيز ملكية أداة الإنتاج الزراعى (الأرض) فى أيدى القلة . وهم رغم توافر الوعى الطبقى لديهم – بصورة غريزية – كانوا يفتقرون إلى الوعى الاجتماعى فعدم القدرة على تبين مخاطر استفحال ظاهرة الفقر علي مصالحهم ، ومع

ما قد تؤدى إليه من اضطرابات تعصف بالاستقرار الاجتماعى ، وتهدد بقاء النظام الذى استفادت منه تلك الطبقة الاجتماعية المتسلطة .

ولا عجب أن تشهد الحقبة الواقعة بين ثورتى ١٩١٩ و١٩٥٢ بعض مظاهر الرفض الاجتماعى من جانب الطبقات المسحوقة ، وإذا كان الفلاحون قد جبلوا على الصبر وتحمل المشاق ، فإن ضغوط الحياة كانت تدفعهم إلى التمرد على واقعهم الاجتماعى التعس فى صورة هبات تلقائية عفوية غير منظمة ، سرعان ما يتم سحقها ، وإنزال أشد العقاب بالمشاركين فيها دون الاهتمام بحل المشكلات التى قادت إلى تلك الحوادث . ولعل افتقار الفلاحين إلى القيادات السياسية الواعية ، وإلى الخبرات التنظيمية والنضالية ، وغياب الوعى الطبقى عندهم ، يشكل الأسباب الجوهرية لفشلهم فى تنظيم حركة للدفاع عن مصالحهم فى مواجهة كبار الملاك ، وهى أسباب يرجع إليها فشل الهبات التى قام الفلاحون فى الريف المصرى هنا وهناك ، كلما اشتدت وطأة الظلم الاجتماعى ، وضاقت سبل الحصول على القوت .

ورغم أن العمال كانوا أكثر قدرة على التنظيم ، وأكثر

خبرة بأساليب النضال الجماعى من الفلاحين ، فاتخذ الرفض الاجتماعي عندهم مظاهر شتى من بينها : تنظيم الإضرابات وحركات الاحتجاج والاعتصام بالمصانع . فإن حركتهم ووجهت بمختلف أساليب القمع ، ابتداء بحظر الاجتماعات ، وانتهاء بفض المظاهرات والاضرابات بإطلاق الرصاص على العمال ، مرورا بإلقاء القادة النقابيين فى غياهب السجون ، وفصلهم من أعمالهم ، وتطبيق قانون المشبوهين عليهم (الذين يبيح للشرطة إلقاء القبض على الأشخاص دون توجيه اتهام) ، ومحاولة استئناس حركتهم بإخضاعهم لسيطرة حزب الحكومة .

ولم يأت الإحساس بخطورة المسألة الاجتماعية ، وبضرورة البحث عن حلول لها من جانب أحزاب النخبة الاجتماعية الحاكمة ، وإنما جاء من جانب بعض الهيئات السياسية ذات الطابع الايديولوجي التى ظهرت خلال الفترة ، ولم تشارك فى السلطة ، ولكنها طرحت برامج وأفكار اجتماعية تضمنت الدعوة للتوزيع العادل للثروات ، والأخذ بالإصلاح الزراعى ، وتحسين أحوال معيشة الفلاحين بتزويد القرى بمياه الشرب النقية ، والدعوة إلى الاهتمام بعلاج الأمراض ، ورعاية الأمومة والطفولة ، والاهتمام بالتعليم

الأساسى الإلزامى ، وإصدار تشريعات العمل التى تضمن للعامل أجرا يتناسب مع تكاليف المعيشة الفعلية ، إلى غير ذلك من دعوات إصلاحية لم تلق استجابة من الحكومات المتعاقبة سوى باتخاذ بعض القرارات الشكلية التى لا تخدم سياسات معينة ، كقرارات ردم البرك والمستنقعات (التى لم تنفذ بصورة جدية) ، وإدخال التعليم الإلزامى على نطاق ضيق وتقديم بعض الخدمات الصحية المحدودة . وهكذا كانت المسألة الاجتماعية خطوة واسعة فى الطريق إلى ثورة يوليو ١٩٥٢ .

جماعات الرفض السياسى

واكب ظهور الأحزاب السياسية (اللبرالية) التى شاركت فى الحياة النيابية والسلطة فى ظل دستور ١٩٢٣ ، ظهور ثلاث من الحركات السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية ، لعبت أدوارا متفاوتة على الساحة السياسية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وظلت اثنتان منها تمارسان نشاطا متباينا فى الحجم والتأثير بعد الثورة ، وإن كان ذلك خارج إطار الشرعية السياسية ..

ويرجع ظهور تلك الحركات إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية ، ويأتى فى مقدمة العوامل الداخلية الشعور بالإحباط

الذى عانى منه شباب ثورة ١٩١٩ ، فبعد كل ما قدموه من تضحيات وشهداء من أجل تحقيق الاستقلال التام ، جاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ليسلب الاستقلال مضمونه الحقيقى بالإبقاء على جيش الاحتلال البريطانى فى مصر . وبالتحفظات الأربعة الشهيرة التى لم تغير شيئا من جوهر الهيمنة البريطانية على مصر . كما أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى عاشته مصر خلال الحرب الأولى لم يتغير بعد الثورة ، فاستمر الأجانب يتمتعون بخيرات البلاد ، ويعيشون فى وضع ممتاز ، بينما ظل المصريون غرباء فى بلادهم ، فالاستقلال المنشود أصبح سرابا على مائدة المفاوضات ، والعدل الاجتماعى كان حلما بعيد المنال .

ومن تم شغل الشباب المصرى المتعلم من أبناء الطبقة الوسطى مستقبل وطنه ، انطلاقا من رفض النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣ ، وراح يبحث لبلاده عن طريق آخر للنهضة ، فتعددت اجتهاداته فى الاختيار بين نماذج مختلفة أفرزتها توجهات أيديولوجية متباينة ، بعضها يضرب بجذوره فى تراث الماضى الإسلامى ، وبعضها الآخر يستلهم بعض النماذج التى عرفت طريقها إلي التطبيق فى الغرب .

ورغم اختلاف توجهات كل جماعة من أبناء ذلك الجيل من

شباب مصر ، فقد اتفقوا جميعا في رفض ما أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ من نتائج سياسية واجتماعية ، والسعى للبحث عن بديل للنظام السياسى الذى صاغه دستور ١٩٢٣ . وخاصة أن قيادة العمل السياسى (الوفد وغيره من الأحزاب)، أغفلت تقديم برنامج نهضوى ، واكتفت بالسعى لاستكمال الاستقلال الوطنى عن طريق التفاوض .

أما العوامل الخارجية التى هيأت المناخ الملائم لظهور الحركات السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية فى مصر ، فتتمثل فى متغيرات الحرب العالمية الأولى فى الدائرة القريبة نسبيا من مصر . وتأتي ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا فى مقدمة تلك المتغيرات التى كان لها صداها فى مصر . فانكب بعض الشباب المصرى المتعلم على دراسة الفكر الاشتراكى بغية التعرف عليه ، فى محاولة للبحث عن علاج لما تعانيه مصر من أمراض اجتماعية ، وساهموا - فيما بعد - فى تأسيس «الحزب الاشتراكى المصرى» .

وتمثل التغير الثانى فى استيلاء الفاشيين على السلطة فى إيطاليا عام ١٩٢٢ ، وما ترتب على ذلك من علو المد الفاشى فى أوربا حتى بلغ ذروته بوصول النازيين إلى السلطة فى ألمانيا عام ١٩٣٣ ، فخلب التطرف القومى التى تميزت به

الفاشية لب فريق من الشباب المصرى الذى أعجب بما حققته الفاشية فى بلادها من إنجازات اقتصادية براقة ، وما صاحب تنظيمها الحزبى من ميليشيات شبه عسكرية ، فأقاموا تنظيما سياسيا استلهم أفكار الفاشية وممارساتها السياسية .

أما التغير الثالث ، فتمثل فى إلغاء الخلافة الإسلامية على يد مصطفى كمال عام ١٩٢٤ (الذى لقب بأتاتورك أى أبى الترك) ، وما تمخض عن هذا الإلغاء من نتائج - فى العالم الإسلامى عامة ومصر خاصة - تأرجحت بين مشاعر الجزع، والدعوة إلى إحياء الخلافة عند البعض ، ومشاعر الإرتياح والدعوة إلى العلمانية عند البعض الآخر . وما ترتب على ذلك من ردود أفعال من جانب فريق من الشباب رأى السلامة في التمسك بتراثه السلف ، وصياغة النظام الاجتماعى على هديه .

ونتيجة تفاعل العوامل الداخلية والخارجية مع بعضها البعض ، ظهرت تباعا فى مصر حركات ثلاث هى : الحركة الاشتراكية ، والإخوان المسلمون ، ومصر الفتاة ، على يد شباب الطبقة الوسطى الصغيرة ، واتخذت هذه الحركات قواعدها بين تلك الشريحة الاجتماعية (مع بعض الاستثناءات

بالنسبة للحركة الاشتراكية على وجه الخصوص) ، ولا يتسع المقام هنا لرصد إطار كل حركة من تلك الحركات من حيث التوجهات الأيديولوجية والبرامج السياسية التى طرحتها ، وبناؤها التنظيمى ، ودورها على الساحة السياسية ، اكتفاء بإلقاء نظرة عامة على السمات الرئيسية لها .

فقد اتفقت الحركات الثلاث فى استنادها إلى أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة بالدرجة الأولى ، وخاصة الشباب من الطلاب والمثقفين والمهنيين والتجار ومتوسطى الملاك . وجاء انتماء أفراد من الطبقة الوسطى الكبيرة محض استثناء ، كما كان انتماء الطبقة العاملة إليها محدودا جدا لا يتجاوز بعض أفراد قلائل ، وحتى الجماعات الماركسية كان وجود العمال فى تنظيمها محدودا مقارنة بالوجود الكثيف لأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة .

وتجاوزت الحركات الإيديولوجية الثلاث الإطار الضيق للعمل السياسى كما حددته الأحزاب التقليدية (اللبرالية) ، وهو التركيز على استكمال الاستقلال الوطنى بأسلوب التفاوض ، وإهمال المسألة الاجتماعية ، فحاولت تلك الحركات التماس مشروع نهضوى ، يرتكز على التحرر الوطنى ومن ثم كان موقفها موقف الرفض

لتلك الأحزاب ولأسلوب عملها ، وعدم الرضا بما أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ من نتائج لا تخدم مصالح وتطلعات الجماهير المصرية .

ونظرة إلى بداية تلك الحركات تؤكد لنا ذلك ، فالحركة الاشتراكية تبدأ مع بداية الأخذ بمبدأ التفاوض ، ومع بداية أول حلقاته ، وذلك تعبيراً عن رفض أسلوب النخبة الاجتماعية فى معالجة القضية الوطنية ، وطرحا لمشروع سياسى بديل أبعد مدى ، وأكثر مراعاة للواقع المصرى . وحركة الإخوان المسلمين تبدأ مع اختفاء الخلافة الإسلامية ، ورحيل سعد زغلول واختفاء شخصيته الكارزمية ، لتبحث عن صيغة لإحياء الخلافة وإقامة حكومة إسلامية ، ولتطرح بديلاً دينياً إسلامياً للتجربة الليبرالية ، فى محاولة لتقويض أسسها العلمانية (بغض النظر عن مدى النجاح والفشل فى طرح هذا الإطار) . وحركة مصر الفتاة تبدأ مع كبوة التجربة الليبرالية فى إطار الأزمة الاقتصادية العالمية التى طحنت الطبقات الكادحة طحناً ، وخاصة العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى .

وإذا كانت الحركات الثلاث قد اتفقت جميعا فى عدم تمثلها للأطر المرجعية التى استمدت منها أفكارها ، وعدم توصلها إلى صيغة رصينة لمشروع نهضوى يتلاءم مع الواقع

المصرى الاقتصادى والاجتماعى ، فمرد ذلك إلى أن قادتها كانوا شباباً بلغوا الحلم وشيكا ، ولم تتوافر لديهم الخبرات النظرية والتنظيمية الضرورية لإقامة مثل هذه الحركات على أسس قويمة . واستلهموا ايديولوجيات أفرزتها ظروف مجتمعات يختلف واقعها عن واقع المجتمع المصرى ، فتنوا بها دون التعمق فى دراستها ، ومن ثم كان التناقض والغموض الذى حفلت به برامجها . وحتى أولئك الذين استلهموا تراث السلف لم يسلموا من ذلك ، فعاش الإخوان المسلمون عالة على الأفكار السلفية المطروحة من قبل فى ظروف تباينت تماماً عن ظروف المجتمع المصرى عندئذ ، فكانوا يسيرون عكس حركة المجتمع .

وقد لعبت تلك الحركات التى انطلقت من رفض النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣ - على اختلاف توجهاتها - دوراً مهماً فى صياغة الأفكار والمبادىء الأساسية التى تبنتها ثورة يوليو ١٩٥٢ وعملت على تطبيقها ، بفضل ما قدمته تلك الحركات للتراث السياسى المصرى من مساهمات فكرية كان لها أثرها (رغم تواضعها) فى صياغة أفكار جيل الشباب الذى بدأ وعيه السياسى يكتمل فى أواخر الثلاثينات

من القرن العشرين ، جيل «الضباط الأحرار» صناع ثورة يوليو .

***

وهكذا حددت التطورات التى شهدتها مصر بين ثورتى مارس ١٩١٩ ويوليو ١٩٥٢ معالم الطريق الذى قاد إلى ثورة يوليو . فقد بلغت أزمة النظام السياسى ذروتها عندما عجز عن تحقيق الاستقلال الوطنى ، وظلت «الديمقراطية الاجتماعية» حلما بعيد المنال عندما تفاقمت المسألة الاجتماعية دون سعى جدى للبحث عن حلول عملية لها ، وبات واضحاً أن النخبة الاجتماعية الحاكمة عاجزة عن صياغة مشروع وطنى للنهضة يهيىء مصر للحاق بركب العصر ، وهو ما دارت حوله اجتهادات دعاة الإصلاح وحركات الرفض السياسى ، حتى قدم الجيش المصرى الطليعة الثورية من «الضباط الأحرار» التى أطاحت بالنظام السياسى الذى صاغة دستور ١٩٢٣ ، وفتحت الطريق لمشروع نهضوى جديد

الضباط الأحرار

كان الجيش المصرى أول الجيوش الحديثة التى تكونت فى الإقليم ، وجاء تكوينه فى إطار المشروع السياسى الطموح لمحمد على باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨) الذى كان يهدف إلى تكوين أداة عسكرية حديثة تعينه للعب دور المدافع عن الدولة العثمانية ضد الأطماع الأجنبية ، فيتقاضى مقابل ذلك مكسبا سياسيا من السلطان ، أو يفرض - بهذه القوة العسكرية - وجوده على السلطان ، فيقطعه هذا الإقليم التابع للدولة العثمانية .

واستعان محمد على فى بناء الجيش الحديث بالخبرة العسكرية الفرنسية ، واضطر أن يقبل مبدأ تجنيد المصريين فى الجيش ، ولكنه فضل أن يكون الضباط من المماليك الجراكسة ، ولكنه سمح لبعض الجنود المصريين الذين يبلون بلاء حسنا بالترقى إلى رتب الضباط حتى رتبة اليوزباشى (النقيب) ، غير أن حالات الترقية الاستثنائية للجنود الفلاحين ظلت محدودة .

وإذا كان توسع محمد على فى الشام ، ومحاربته للسلطان التى جعلت قواته تتقدم حتى تصل على بعد نحو المائة ميل من استانبول (عاصمة الدولة العثمانية) قد جعلت

الدول الأوربية الكبرى تتدخل لتعيده من حيث أتى ، وتحجم قواته إلى نحو العشر ، وتجعل حكمه قاصرا على مصر وتوابعها (أى السودان) ، فإن تلك التجربة جعلت الفلاح المصرى يبرز قدراته القتالية فى الجيش الحديث فى وقت قصير ، كان له أعمق الأثر فى بعث الثقة فى نفوس من خدموا فى الجيش من الفلاحين (رغم أن هناك من تهربوا من التجنيد بمختلف السبل) .

ورغم الانقاص الكبير لعدد الجيش ، ظل المصريون وحدهم عصب الخدمة العسكرية كجنود وصف ضباط حتى جاء محمد سعيد باشا ففتح أمامهم باب الترقى إلى رتب الضباط حتى رتبة الاميرالاى (العميد) ، ومن بين من ترقوا تحت حكم سعيد (الذى استمر من ١٨٥٤ - ١٨٦٣) أحمد عرابى وزملاءه من الضباط الذين قاموا بالثورة المصرية عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ ضد التدخل الأجنبى من ناحية والتمييز فى الترقى بين الضباط الجراكسة والمصريين من ناحية أخرى ، وهى الثورة التى عرفت فى التاريخ باسم «الثورة العرابية» ، كنوع من الحط من شأنها باعتبارها حركة فرد وليس حركة شعب .

وجاء الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ على أثر هزيمة

الثورة فى مواجهة غير متكافئة ، لعبت الخيانة دورا مهما فى تحقيقها . وكان تسريح الجيش المصرى فى مقدمة عمل الانجليز عشية الاحتلال ، ثم تم تكوين جيش أصغر حجما وأقل كفاءة من الفلاحين المجندين (مع التوسع فى الإعفاء من التجنيد لكل قادر على دفع بدل نقدى) ، فكانت الخدمة العسكرية فى عهد الاحتلال قاصرة على الفقراء من الفلاحين، وتولى الانجليز قيادة الجيش المصرى ، فأصبح القائد العام (السردار) انجليزيا ، وكذلك ضباط الأركان ، أما صغار الضباط فكانوا من المصريين ، وغالبا كانوا يسرحون أو يحالون إلى الاستيداع قبل الوصول إلى رتبة البكباشى (المقدم) . أما الضباط الذين تبدو عليهم علامات الوطنية فكان مصيرهم الطرد من الجيش ، وبذلك أصبح الجيش المصرى جيشا «أليفا» يعمل فى خدمة أهداف الاحتلال .

ولم يكن الالتحاق «بالمدرسة الحربية» التى تخرج الضباط متاحا لكل من هب ودب ، بل اقتصر الالتحاق بها على أبناء الارستقراطية الحاكمة من الأتراك والجراكسة ومحاسيب هذه الطبقة من المصريين ، وخاصة من كان والده ضابط مستأنسا مطيعا ، فإذا لم يكن الولد سر أبيه وظهرت عليه أعراض مرض الوطنية ، طرد من الجيش شر طردة وكان من الطبيعى

أن يدين الضباط «المستأنسين» بالولاء للخديو ، الذى يدين بدوره بالولاء للانجليز ، ثم للسلطان عندما عين الانجليز حسين كامل سلطانا عند نشوب الحرب الأولى ، وامتد الولاء إلى الملك بعد دستور ١٩٢٣ فكان الجيش أداة القصر فى مساندة الاستبداد ، وعونا للانجليز على تنفيذ سياسية البطش بالشعب . أما من حيث الكفاءة القتالية فلا وجه لمقارنة الجيش المصرى بما كانت عليه حاله قبل الاحتلال .

ولكن تجمع النذر التى تشير إلى قرب وقوع حرب عالمية جديدة والتى تمثلت فى استيلاء إيطاليا على الحبشة ، والحرب الأهلية الاسبانية ، وتوسع اليابان فى الصين ، جعل بريطانيا تسمح بوصول التفاوض مع النخبة الحاكمة المصرية إلى توقيع معاهدة التحالف (عام ١٩٣٦) ، التى اقتضت أن يزيد عدد فرقة الجيش المصرى بدرجة كافية تؤهله لمساندة المجهود الحربى لبريطانيا فى حالة وقوع حرب عالمية ، وإن كانت المعاهدة قد نصت على ضرورة وجود بعثة عسكرية بريطانية تتولى تدريب الجيش المصرى وتشرف على تزويده بالعتاد .

وهكذا اضطرت بريطانيا أن تسمح لحكومة الوفد بقبول دفعة كبيرة من الطلاب الراغبين فى الالتحاق بالمدرسة

الحربية من حملة شهادة الكفاءة أو شهادة التوجيهية ، ولم يكن الوقت يسمح بالتدقيق فى هوية أولئك الطلاب وإنتماءاتهم السياسية والفكرية ، فكان من نتيجة ذلك أن التحق بالمدرسة العسكرية العديد من أبناء الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى من أمثال جمال عبدالناصر وأنور السادات ، وغيرهما ممن التحقوا بالمدرسة العسكرية عام ١٩٣٦ وعام ١٩٣٧ على وجه الخصوص . ومن بين هؤلاء تكونت التنظيمات السرية الوطنية للضباط خلال الحرب العالمية الثانية .

الحرب العالمية الثانية :

فضلت مصر تجنب ويلات الحرب ، فرفضت الحكومة المصرية (التى كانت تعبر عن موقف الملك فاروق ورجال القصر) أن تعلن اشتراك مصر في الحرب ، ولذلك لم يشترك الجيش المصرى فى عمليات حربية خارج حدود مصر . وفشلت محاولة الانجليز فى احتواء الجيش المصرى ، كما رأت القيادة البريطانية (اعتمادا على تقارير البعثة البريطانية عن موقف شباب الضباط) عدم أشراك الجيش المصرى فى عمليات عسكرية ، وهى لا تطمئن إلى ولائه لها . وخاصة أن رئيس أركان حرب الجيش المصرى (الفريق عزيز المصرى) كان له سجل حافل بالعمل السياسى فى «جمعية العهد» التى

ضمت الضباط العرب فى الجيش العثمانى وعملت من أجل استقلال البلاد العربية ، وكان معروفا بميله نحو الألمان ، ولذلك طلب الانجليز إبعاده من الجيش ، فتم لهم ما أرادوا عندما أعطت الحكومة المصرية للفريق عزيز المصرى إجازة مفتوحة .

وقد اشترك الطيارون المصريون فى خطة الدفاع عن القاهرة مع أسراب الطائرات البريطانية ، ولكن ذلك لم يستمر إلا لفترة محدودة لعدم ثقة القيادة البريطانية فى التعاون مع سلاح الطيران المصرى . وكان للانجليز عذرهم فى ذلك ، فقد تشكل أول تنظيم سرى ضم ضباط الطيران عام ١٩٣٩/١٩٤٠ ، ضم عبداللطيف البغدادى، وحسن إبراهيم وحسين ذو الفقار صبرى ، وعبدالمنعم عبدالرءوف، ووجيه أباظة وأحمد سعودى، وحسن عزت . وقد انضم إليهم - فيما بعد - أنور السادات (الضابط بسلاح الإشارة) بتزكية من حسن عزت . وقد اتجه هذا التنظيم السرى إلى محاولة الاتصال بالألمان الذين كانوا قد وصلوا إلى ليبيا ، لتنسيق التعاون معهم ضد الانجليز ، ظنا منه أن الألمان سيقدرون لهم هذا التعاون بعد الانتصار على الإنجليز ، فيساعدون مصر فى الحصول على الاستقلال .

واختار ضباط هذا التنظيم أحمد سعودى ليطير بطائرة حربية بريطانية إلى المواقع الألمانية حاملا مجموعة من الخرائط تحدد مواقع القوات البريطانية ، ولكن الألمان اسقطوا الطائرة ظنا منهم أنها جاءت لقصفهم ، ودفع سعودى حياته ثمنا لهذه المحاولة . ولكن ذلك لم يمنع التنظيم من تكرار المحاولة (بنجاح هذه المرة) فاستطاع المساعد الطيار محمد رضوان أن يصل بطائرته سالما ، وبذلك وصلت الرسالة للألمان ، ولكن التعاون لم يتم بسبب تطور المعارك لغير مصلحة الألمان ، وانتصار الحلفاء فى معركة «العلمين» . وعند دخول الحلفاء برلين ، عثر على محمد رضوان هناك ، وتمت إعادته إلى مصر حيث حوكم عسكريا وسجن ، ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد قيام الثورة .

وحاول الفريق عزيز المصرى الهرب إلى الخطوط الألمانية مرتين كان نصيبهما الاخفاق . مع تعاون أنور السادات مع جاسوس ألمانى بالقاهرة ، وكشف أمره عند إلقاء القبض على ذلك الجاسوس وحوكم أنور السادات وحسن عزت ، وتم طردهما من الخدمة واعتقالهما حتى نهاية الحرب .

ولا يعنى ذلك أن أولئك الضباط الشبان ، كانوا مولعين بالنازية ، أو أنهم كانوا عملاء للألمان ، ولكن النوازع الوطنية

وحلم تحقيق الاستقلال الوطنى جعلهم يرون فى عدو بريطانيا صديقا حميما لهم، طالما كان قادرا على توجيه ضربة قاضية إلى تلك الدولة الاستعمارية العتيدة .

وعندما وقع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ حين حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين ، وهددوا الملك، وأرغموه على تكليف مصطفى النحاس باشا (زعيم الوفد) بتأليف الوزارة ، أحس الضباط الوطنيون بأن كرامة مصر كلها قد امتهنت ، وأعلنوا تأييدهم للملك إلى حد محاولة محمد نجيب الاستقالة احتجاجا على ذلك ، ولكن أبلغه الديوان الملكى تقدير الملك وطلبه العدول عن الاستقالة ، واعتبرت التنظيمات السرية بالجيش النحاس خائنا ، وقاموا بمحاولة اغتياله أكثر من مرة ، ولكنه نجا من الاغتيال .

لقد برز داخل الجيش المصرى بعد الحرب العالمية الثانية عدد من التنظيمات السرية التى كانت لاتعرف عن بعضها البعض شيئا بحكم طبيعة العمل السرى ، ومتطلبات الأمن ، وكان هدفها جميعا تخليص البلاد من الانجليز والخونة المتعاونين معهم . وقد تزامنت تلك التنظيمات داخل الجيش فى الأربعينات ، ويمكن حصرها فى ثلاثة اتجاهات : أولها اتجاه اتخذ من اغتيال جنود الاحتلال وضباطه ، ومن يرى

فيهم عملاء للإنجليز أسلوبا للنضال ، وتحول بعض هؤلاء للعمل مع القصر في تنظيم «الحرس الحديدى» الذى كان عليه التخلص من الخونة ، ولكنه استخدم في تصفية خصوم القصر ، ومنهم حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين .

وفى نفس الوقت كان للإخوان تنظيمهم داخل الجيش الذى ضم فى عضويته بعض ضباط الطيران والمدرعات وكان من بين أعضائه لفترة امتدت نحو ثلاث سنوات جمال عبدالناصر، وخالد محيى الدين، وعبداللطيف البغدادى، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم، وعبدالمنعم عبدالرءوف . ولكن عبدالناصر تركه عام ١٩٤٧ وكذلك خالد محيى الدين وآخرين عندما تبين لهم أن الجماعة تريد استخدام التنظيم لخدمة أهدافها وليس للكفاح الوطنى . كذلك كان للتنظيمات الماركسية وجود تنظيمى داخل الجيش وخاصة «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» (حديتو) . ولم يكن للأحزاب الأخرى أى وجود تنظيمى داخل الجيش بما فى ذلك حزب مصر الفتاة .

وجاءت حرب فلسطين (١٩٤٨) لتمثل نقطة تحول فى تفكير الضباط أعضاء التنظيمات السرية داخل الجيش ، فأتاحت لهم أحاديث السخط على نظام الحكم الذى ورطهم

فى حرب لم يعد لها عدته على نحو يتفق مع ما قاموا به من بطولات نادرة فى ظروف بالغة الصعوبة ، فقدوا فيها ٩٧ من خيرة زملائهم ، أتاحت لهم تلك الأحداث فرصة اكتشاف بعضهم لبعض ، كما أتاحت لهم توجيه فكرهم إلى التخلص من النظام الذى شارك فى تحمل مسئولية نكبة فلسطين ، فأدركوا أن المعركة ميدانها مصر ، وأن الوقت قد حان للتخلص من هذا النظام الموغل فى الفساد .

وبعد العودة من فلسطين بخفى حنين ، بدأ جمال عبدالناصر يعمل على تكوين تنظيم موسع هدفه قلب نظام الحكم ، والتخلص من كل مكوناته التى كشفت الحرب قصورها وفسادها ، وضم إلى التنظيم رفاقه الذين كانوا معه فى تنظيم الإخوان المسلمين داخل الجيش ، وكذلك ضم ضباط تنظيم سلاح الفرسان (المدرعات) ، وضباط التنظيمات الماركسية ، ولكنه كان يشترط دائما أن يكون انضمام الضباط كأفراد ، وبصفتهم الشخصية ، وليس بصفتهم التنظيمية ، فقد كان حريصا ألا يتعرض التنظيم لوصاية من أى تنظيم سياسى مدنى أو عسكرى حتى تكون له حرية الحركة والعمل .

وهكذا شكل تنظيم ضباط الجيش الذى كونه عبدالناصر

جبهة وطنية واسعة ، ضمت ضباطا من اتجاهات فكرية وسياسية متنوعة ، كان لبعضهم صلات تنظيمية سابقة عسكرية أو مدنية ، وكان بعضهم الآخر لا يرتبط بتنظيمات معينة ، جمعهم جميعا هذا التنظيم السرى العنقودى الذى أقامه جمال عبدالناصر عام ١٩٤٩ بمهارة فائقة فى الأمن ، فكانت كل خلية لايعرف أعضاءها إلا اسم الضابط الذى ضمهم إلى الخلية ، ولا يعرف هذا الضابط بدوره إلا الضابط الذى ينقل إليه تعليمات قيادة التنظيم ، وبلغ من دقة الاحتياطات الأمنية أن الكثير من الضباط اكتشفوا ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن زملاءهم أعضاء فى التنظيم رغم أنهم رفاق سلاح لمدة طويلة ولكن أحدا منهم لم يبح لزميله بعضويته للتنظيم .

ولم يكتمل الشكل التنظيمى لتنظيم ضباط الجيش إلا مع مطلع عام ١٩٥٠ (على حد قول أحمد حمروش) ، وبدأت منشورات التنظيم التى طبعت ووزعت سرا تحمل اسم «الضباط الأحرار» منذ فبراير ١٩٥٠ ، وبذلك أصبح للتنظيم هوية محددة تميزه عن التنظيمات السابقة . وقد اختارت مجموعة الضباط التى شاركت عبدالناصر تأسيس التنظيم ، وأطلقت على نفسها اسم «اللجنة التأسيسية» جمال

عبدالناصر رئيسا لها . وكانت اللجنة تضم جمال عبدالناصر، وحسن إبراهيم ، وخالد محيى الدين ، وكمال الدين حسين ، وعبدالمنعم عبدالرءوف ثم ضمت إلى عضويتها صلاح سالم وعبدالحكيم عامر، وعبداللطيف البغدادى، وأنور السادات وجمال سالم .

وترجع صلة عبدالناصر بمحمد نجيب إلى حرب فلسطين ، وقد تعرف عليه عن طريق عبدالحكيم عامر ، وقد حرص أعضاء اللجنة التأسيسية على أن تكون الصلة فردية مع نجيب وليست صلة تنظيمية حتى لا تؤدى الصلة به إلى كشف التنظيم . ولم يشرك التنظيم محمد نجيب فى مخططاته إلا قبل قيام الثورة بأسبوعين فى بعض الشهادات ، وبشهرين فى شهادات أخرى ، بعدما استقر رأيهم على اختياره رئيسا للحركة وقبوله ذلك عندما عرض عليه من عبدالناصر وعبدالحكيم عامر .

وقد تواتر صدور منشورات «الضباط الأحرار» التى كانت توزع بالبريد على ضباط الجيش وبعض الشخصيات السياسية ، ووصل بعضها إلى داخل القصر الملكى ، وكان عبدالناصر يتولى تحرير بعضها ، كما كان خالد محيى الدين وبعض الضباط اليساريين يتولون تحرير بعضها أيضا ،

وشاركهم فى ذلك القاضى أحمد فؤاد الذى كان مسئول تنظيم الجيش داخل حديتو ، وبذلك أصبح اسم «الضباط الأحرار» يتردد فى الجيش سرا وعلنا ، وعرفت بوجوده القوى السياسية المختلفة التى تلقت منشوراته ، كما علمت بوجوده المخابرات الحربية والبوليس السياسى بوزارة الداخلية ، ولكن لم تستطع تلك الأجهزة التوصل إلى خيط يقودها إلى معرفة أعضاء التنظيم الذين كانوا يزدادون عددا .

ولم يكتف التنظيم باستخدام المنشورات كسلاح لنشر أفكاره والتعبير عن مواقفه من الأحداث السياسية التى تمر بها البلاد ، بل أتصل بعض الضباط (بصفتهم الشخصية) ببعض رجال السياسة مثل فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وسكرتير عام الوفد ، وقد كان سراج الدن شديد الحرص فى حديثه مع الضابط الذى زاره ، وخاصة عندما ذكر له أن ضباط الجيش على إستعداد لمساندة الوفد لو قام الملك بطرده من الحكم . وكان من الطبيعى أن يتحفظ سراج الدين فى حديثه مع الضابط خشية أن يكون الحديث كميناً سياسياً يهدف إلى توريطه وحزبه فى صدام مع القصر ، كذلك اتصل بعض الضباط بأقطاب البرلمان وخاصة عندما أثيرت قضية الأسلحة الفاسدة . كانت هذه عملية أستطلاع منظمة حددها

التنظيم وقائده ؛ لمعرفة حقيقة اتجاهات الساسة .

كذلك شارك التنظيم فى حركة الكفاح المسلح فى قناة السويس مشاركة فعالة بتدريب المتطوعين ومدهم بالسلاح الذى أمكن تدبيره من مخازن الجيش ، وقد تم ذلك كله فى شكل جهود فردية تطوعية ، وليس باسم التنظيم . كما خطط التنظيم لنسف إحدى ناقلات البترول الانجليزية أثناء عبورها قناة السويس ، حتى يتم تعطيل الملاحة بالقناة وبذلك يتنبه الرأى العام العالمى إلى أن وجود الانجليز فى قاعدة قناة السويس لايوفر أمن إمداد الغرب بالبترول كما يدعى الانجليز، ولكن المحاولة باء ت بالفشل لأسباب خارجة عن إرادة رجال التنظيم .

وأراد «الضباط الأحرار» الاستفادة من ظروف الحشد الوطنى نتيجة الكفاح المسلح ، فأرادوا إختبار مدى التفاف ضباط الجيش حولهم ، فقرروا خوض انتخابات نادى الضباط . واختارت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار اللواء محمد نجيب ليدخل الانتخابات كمرشح لرئاسة النادى . وأراد الملك أن يفرض رجله الأميرالاى (العميد) حسين سرى عامر رئيسا للنادى دون إجراء الإنتخابات فرفض الضباط ذلك ، وجاءت نتيجة الانتخاب فوزاً ساحقاً للضباط الأحرار ،

وصفعة مدوية للقصر (٣ يناير ١٩٥٢) فقد اختير اللواء محمد نجيب رئيساً للنادي بأغلبية كبيرة ؛ على حين حصل منافسوه على القليل من الأصوات ، ونجح الضباط الأحرار الذين رشحوا أنفسهم لعضوية مجلس إدارة النادى (زكريا محيى الدين ، وحسن إبراهيم ، وإبراهيم عاطف ، ورشاد مهنا) ، وبعد الانتخابات بأيام حاول بعض الضباط الأحرار اغتيال حسين سرى عامر ، وهى التجربة التى سجلها (فيما بعد) جمال عبدالناصر فى كتابه «فلسفة الثورة» عندما أدرك أن الاغتيال لايحقق هدفا طالما استمر الحكم الفاسد قائماً .

على كل ، كشفت معركة انتخابات نادى الضباط ، التى كانت تحديا تاماً للملك عن هوية الضباط الأحرار ، فلابد أن يكونوا هم أولئك الذين دعموا ترشيح محمد نجيب واستطاعوا كسب مقاعد لهم فى مجلس الإدارة . وبدأت دوائر القصر ، والمخابرات الحربية ، وأجهزة المخابرات الأجنبية تنشط لجمع المعلومات عنهم .

وعندما وقع حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وتم نزول الجيش إلى القاهرة لحفظ الأمن ، فكر بعض الضباط الأحرار فى إمكانية انتهاز فرصة وجود الجيش فى الشوارع للقيام بإنقلاب عسكرى ، ولكنهم وضعوا فى اعتبارهم الوضع

السياسى القائم عندئذ ، واحتمال تدخل القوات البريطانية لضرب الانقلاب مما قد يؤدى إلى كارثة وطنية ، ولذلك عدل قادة التنظيم عن الفكرة ،وجاء ببعض شهادات الضباط الأحرار (فيما بعد) أن محمد نجيب هو الذى نصح جمال عبدالناصر بصرف النظر عن القيام بالحركة فى تلك الظروف

كان تنظيم «الضباط الأحرار» قد عقد النية على القيام بالإنقلاب عام ١٩٥٥ ، ولكن ظروف إنتخابات نادى الضباط وحريق القاهرة جعلتهم يقررون تحديد تاريخ مبكر للقيام بالحركة ، ولكن جاء قرار الملك بحل مجلس إدارة نادى الضباط فى ١٦ يوليو ١٩٥٢ ، وصدور قرار بنقل اللواء محمد نجيب قائدا للمنطقة الجنوبية فى منقباد (بالصعيد) جعل تنظيم الضباط الأحرار يحدد الخامس من أغسطس ١٩٥٢ موعدا للقيام بالحركة . ولكن عندما علم اللواء محمد نجيب أن الملك بصدد إصدار قرار بإعتقال ١٢ ضابطا تحوم الشبهات حول إنتمائهم للضباط الأحرار ، نصح عبدالناصر بالتبكير بموعد الإنقلاب ليصبح ليلة ٢١ - ٢٢ يوليو . غير أن عبدالناصر أجل الموعد ليلة واحدة بسبب الحاجة إلى توفير بعض المعدات اللازمة للحركة التى وقعت بالفعل ليلة ٢٢ -

٢٣ يوليو ، وقدر لها النجاح .

* * *

ومن الجدير بالذكر أن شهادات الضباط الأحرار التى قدموها إلى لجنة تسجيل تاريخ الثورة (١٩٧٦-١٩٧٨) تضاربت فيها الأقوال حول تأسيس تنظيم الضباط الأحرار ، كل يريد أن يعزى الفضل إلى الاتجاه الذى كان يمثله ، فالضباط الأربعة الذين أسسوا تنظيم سلاح الفرسان (المدرعات) وهم : مصطفى نصير ، وعبدالحميد كفافى ، وسعد عبدالحفيظ، وجمال منصور ، ينسبون لأنفسهم فضل السبق فى إقامة التنظيم عام ١٩٤٥ ، وأن الآخرين انضموا إليهم بما فيهم جمال عبدالناصر وأنهم قدموا عبدالناصر عليهم بحكم رتبته العسكرية ، بينما يروى خالد محيى الدين أنهم هم الذين طلبوا ضم تنظيمهم إلى تنظيم عبدالناصر فأصر الأخير على أن ينضموا فرادى ، فقبلوا هذا الشرط .

كذلك يدعى الضباط الاخوان أنهم أصحاب تنظيم الضباط الأحرار ، وأن الصاغ (الرائد) محمود لبيب مسئول تنظيم الضباط بالإخوان هو الذى أطلق عام ١٩٤٤ على التنظيم اسم «الضباط الأحرار» للتمويه على أجهزة الأمن ، وأن

عبدالناصر استولى على التنظيم بعد ما عرف من لبيب أسماء أعضاء التنظيم قبل وفاة لبيب ، وأنه استطاع بذلك أن يسيطر على التنظيم . ويزعم عبدالمنعم عبدالرءوف أنه قاوم رغبة عبدالناصر في التوسع في التنظيم وضم الضباط الوطنيين إليه بغض النظر عن توجههم السياسي ؛ ولكن عبدالرءوف اعترض بحجة وجوب التزام من ينضم للتنظيم بالقواعد الإسلامية ، وأن عدم سماع عبدالناصر للنصيحة جر النكبات على الثورة بسبب عدم التزام رجالها بالتقاليد الإسلامية .

وأخيرا ، هناك رواية أنور السادات الذى أكد الجميع تأخره الدائم فى الانضمام إلى التنظيم ، وتلميح البعض منهم إلى صلاته بالقصر وخاصة تنظيم «الحرس الحديدى» ، ويذكر خالد محيى الدين أنه حذر عبدالناصر منه فقال «ربنا يستر» وأكد حاجته إليه لاتصاله بالقصر . وهذه المعلومات تجمع عليها جميع الشهادات . ولكن للسادات رأى آخر ذكره فى «البحث عن الذات» فى وقت لايستطيع فيه أحد أن يتصدى له، فزعم أنه أسس التنظيم فى منقباد عام ١٩٣٨ بالاشتراك مع عبدالناصر ، وأنه عندما نقل عبدالناصر إلى السودان أصبح هو رئيسا للتنظيم . وعند هذا الحد من

الرواية ينسب السادات لنفسه ما قام به تنظيم الطيران للاتصال بالألمان، وأنه عندما دخل السجن عام ١٩٤٢ «كلف» عبدالناصر بقيادة التنظيم . ويبدو أنه خجل من مطالبة عبدالناصر بأن يعيد إليه التنظيم بعد خروجه من السجن !!

وطبعا ترجع روايات الضباط الأحرار من أعضاء تنظيم الفرسان (المدرعات) أو الاخوان المسلمين إلى الخلافات التى وقعت بينهم وبين عبدالناصر فى بداية الثورة عندما تخيلوا أنهم بحكم العدد (نحو سبعين ضابطا) إنما يشكلون الجمعية العمومية للتنظيم التي يجب أن يرجع إليها «مجلس قيادة الثورة» في كل صغيرة وكبيرة ، مما أدى إلى محاكمة بعضهم ونقل الآخرين إلى وظائف مدنية خارج الجيش . أما الإخوان فموقفهم معروف من عبدالناصر ولذلك نجد تبريرا لادعائهم أنه سرق تنظيم الإخوان ونسبه لنفسه ، فالحركات السرية لاتعمل بهذه الطريقة .

تبقى حقيقة ملموسة لا مراء فيها ، إن جمال عبدالناصر نجح في إقامة تنظيم كبير عنقودى ، باغت به النظام وجعل من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يوم الطوفان الذى أغرق النظام القديم .

الثـــــــورة

رغم أن الوثائق البـريطانية منذ مطلع عـام ١٩٥٢ تـعكس قلق بريطـانيـا علـى الأوضـا ع الداخليـة فى مـصـر وحـرص السـفـارة البـريطانيـة بالقـاهرة على رصـد الواقع المصرى سيـاسيا واقتصاديا من خـلال تقارير دورية تركز على حالة عدم الاستقرار التي سادت منذ إقـالة حكومـة الوفد عشيـة حـريق القـاهرة فى ٢٦ يـنـاير ١٩٥٢ ، إلا أن أحـدا من خـبراء الخـارجية البريطانية لم يتوقع سقوط النظام الملكى فى مصر على يد حركة يقوم بها الجيش .

ففى آخر تقرير «تقدير موقف» أعدته السفارة البريطانيـة قبل ثورة يوليو وأرسلته إلى الخارجية البريطانية فى ١٣ يوليو ١٩٥٢ أى قبل قيـام الثـورة بعـشـرة أيام فـقط قدم القـائم بالأعمال البريطانى كروزويل تصور خبراء السفارة البريطانية بمصـر لتطور الأوضـا ع السـيـاسـيـة الداخلية فى البلاد فى الشـهور الثلاثة التـالية (يوليو - أغسطس - سبتمبر ١٩٥٢) وهـو تقـرير طريف يبين إلى أى مـدى كـانت أحـداث الثـورة مـفـاجئة بالنسبة للإنجليز الذين كانوا يضعون أيديهم على نبض الحياة السياسية فى مصر .

يقول التقرير أن نوايا الملك هى مفتاح الموقف كله ، فمنذ

٢٦ يناير لدينا الدليل الكامل على أنه على استعداد للتخلص من أى وزارة تمارس سياسة تتعارض مع أهدافه الخاصة ولهذا السبب يصعب تحديد السياسة التى سوف تتبعها وزارة حسين سرى باشا الذى تولى السلطة فى ٢ يوليو فمهما كانت أفكار حسين سرى فإنه لن يتم تنفيذها إلا إذا تطابقت مع أهداف الملك .

وذهب التقرير إلى أن الملك فاروق أراد باسقاط وزارة نجيب الهلالى ومجىء سرى إلى الحكم الحيلولة دون عودة الوفد إلى السلطة، واستمرار العمل بالأحكام العرفية، مع بذل الوعود بالقضاء على الفساد، وإصلاح قانون الانتخاب، دون الإقدام على عمل حقيقى فى هذا الاتجاه، ومحاولة التوصل إلى حل المسألة المصرية يعطى القصر ووزارته رصيداً سياسياً فى مواجهة الوفد . وفى حالة اضطرار الملك إلى إجراء الانتخابات فى أكتوبر ١٩٥٢ فإن عليه أن يعقد صفقة مع الوفد تحقق نوعا من التوازن بين أهداف الطرفين واستبعد التقرير اتجاه الملك إلى تعطيل الدستور .

وبعد استعراض لتصريحات سرى باشا عن توليه الوزارة والصعاب السياسية التى تواجهها، انتهى التقرير إلى النتائج التالية :

١ – أن التطورات السياسية على مدى الشهور الثلاثة (يوليو – أغسطس – سبتمبر ١٩٥٢) سوف ترتبط بإرادة الملك ومصالحه الشخصية .

٢ – أن الملك سوف يعمل على تفادى عودة الوفد للحكم بقدر الإمكان دون أن يورط نفسه فى صراع علنى مع الوفد لإبقاء «خط الرجعة» مفتوحاً إذا اضطرته الظروف إلى التعاون مع الوفد والسماح له بالعودة إلى الحكم .

٣ – أن حكومة سرى ضعيفة ولا مفر لها من مداهنة الملك حتى تستمر فى السلطة ولا تستطيع أن تتبنى خطة للإصلاح أو الدخول فى مواجهة مع الوفد .

٤ – أن الحركات المتطرفة قد لا تظهر نيتها فى القيام بأعمال فورية لأن الحكومة ستعمل على صرف الأنظار عن الأحوال الداخلية بإثارة الانتباه إلى المشاكل الدولية. غير أن التوتر السياسى سوف يزداد مع الفشل فى معالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة .

٥ – أن سرى باشا سيعمل على التوصل إلى تسوية مع الإنجليز بتأييد من الملك، ومحاولة حث الأمريكان على الضغط على الإنجليز للتوصل إلى مثل هذه التسوية لكسب تأييد المعتدلين وسد الطريق أمام المتطرفين .

٦ - أن حكومة سرى ضعيفة وأنه فى حالة عجزها عن التوصل إلى نتائج سريعة على صعيد العلاقات المصرية البريطانية وإلى حل للمشاكل الاقتصادية فإن ذلك سوف يؤدى إلى سقوطها بعد شهرين أو ثلاثة على الأكثر .

ورغم أن إدراك الإنجليز للمأزق السياسى فى مصر إلا أنه يتضح من هذا التقرير أن السفارة البريطانية كانت تتوقع استمرار اللعبة السياسية التى بدأت عشية ٢٦ يناير ١٩٥٢ بنفس قواعدها حتى سبتمبر على أقل تقدير ، وتنبأت باحتمالات عودة الوفد إلى الحكم فى حالة إجراء انتخابات حرة فى أكتوبر .

وقد أخفقت هذه الحسابات تماما ، فلم يكد يصل هذا التقرير إلى لندن (٢٢ يوليو) حتى استقالت وزارة حسين سرى باشا وشكل أحمد نجيب الهلالى باشا وزارته الثانية التى لم تعمر أكثر من ٢٤ ساعة ، فقد وقعت الثورة مساء نفس اليوم الذى حلفت فيه الوزارة اليمين الدستورية أمام الملك .

وفى دوائر القصر الملكى كان الأمل - فى استمرار الأوضاع على ما هى عليه - كبيراً، فقد قابل المستر كروزويل القائم بالأعمال البريطانى - حافظ عفيفى باشا رئيس

الديوان الملكى مساء ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ونقل ما دار فى المقابلة إلى وزارة الخارجية البريطانية فى برقية أرسلها الساعة الحادية عشرة مساء نفس اليوم، ذكر فيها أن حافظ عفيفى قال له :

«أننى الآن أكثر ثقة بالمستقبل مما كنت عليه منذ شهور مضت، فقد عاد نجيب الهلالى إلى الحكم وفق شروطه ، وأن الحكومة الجديدة ستستمر فى الحكم لفترة طويلة ، وقد قبل الملك الحد من التدخل المتزايد للقصر فى عمل الحكومة ، وأنه غاضب على إلياس اندراوس وكريم ثابت وأصبح يدرك مساوئهما ، وأن الحكومة الجديدة (وزارة الهلالى) ستكون حكومة حقيقية ..»

وأكد حافظ عفيفى للقائم بالأعمال البريطانى أنه «على ثقة أن التذمر داخل الجيش سيتم القضاء عليه خلال عشرة أيام ، وأبدى ثقته فى إسماعيل شيرين وزير الحربية الذى رشحه بنفسه للهلالى لأنه يعرفه منذ طفولته ، فهو ذكى وأنسب الناس للتعامل مع الضباط الصغار الساخطين الذين يفهم جيدا وجهة نظرهم ، وأن النية متجهة إلى إحالة كل من اللواء سرى عامر مدير سلاح الحدود واللواء محمد نجيب إلى التقاعد. ورغم أن حيدر باشا قد أثبت عجزه عن معالجة

الموقف فإنه سيبقى في منصبه إلى حين ، وأن محمد نجيب ليس ضابطاً جيداً ، وأنه يعتقد أن تركه فى منصبه الحالى بالقاهرة سوف يثير المتاعب» .

ورأى حافظ عفيفى أن الضباط الشبان سوف يهدأون إذا منحوا بعض الترقيات ، ولكن كروزويل لفت نظره إلى أن تذمر هؤلاء الضباط ليس إلا تعبيرا عن السخط العام فى البلاد على الطريقة التى جاء بها حسين سرى باشا إلى السلطة ، وخاصة علاقة سرى باشا بعبود باشا .

وختم القائم بالأعمال البريطاني برقيته بتعقيب على الحديث الذى دار بينه وحافظ عفيفي باشا قائلا : «إننى أعتبر الوضع العام مطمئناً الآن، والأمر يتوقف على مدى قدرة الملك على الاحتفاظ بزمام الموقف السياسى فى يده، وخاصة عندما يعود النحاس باشا من أوروبا فى الخريف. ولكن إذا أحسنت الحكومة الجديدة – وزارة الهلالى – القيام بعملها ونجحت فى معالجة الموقف المضطرب داخل الجيش فإن هناك فرصة معقولة لتحقيق الاستقرار خلال الشهور القادمة» .

وهكذا عندما كان ضابط اللاسلكى بالسفارة البريطانية يرسل هذه البرقية إلى لندن الساعة ١٩ : ١١ مساء ٢٢ يوليو ، كانت طلائع قوات الضباط الأحرار تتجه نحو رئاسة

الجيش بالقاهرة لاحتلالها ، وما كادت تصل البرقية إلى لندن ظهر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى أصبحت غير ذات موضوع ، فقد فرض أولئك الضباط - الذين ظن حافظ عفيفي أن بعض الترقيات سوف تفرغ طاقاتهم الثورية - واقعاً جديدا، وقلبوا رأسا على عقب الحسابات .. كل الحسابات .

ولما كان من الثابت أن أنباء قيام الضباط الأحرار بحركة ما قد تسربت إلى الملك فيما بين الساعة التاسعة والساعة العاشرة من مساء ٢٢ يوليو ١٩٥٢ (مذكرات عبد اللطيف البغدادى وجمال حماد) مما دعا قائد الجيش إلى عقد مؤتمر عاجل لكبار الضباط بمقر رئاسة الجيش بكوبرى القبة وهو ما سهل للثوار القبض على قيادات الجيش دفعة واحدة عند احتلال قواتهم لمقر الرئاسة ، فإن البرقية سالفة الذكر تقطع بأن نبأ الحركة لم يصل إلى مسامع الملك وإلا وجدنا له انعكاسا فى حديث حافظ عفيفى مع كروزويل ، ويبدو أن المعلومات التى أبلغت لحيدر باشا بصورة أو بأخرى قد ظلت سرية، تعاملت معها القيادة دون أن يوضع الملك فى الصورة.

ومهما كان الأمر ، فإن عجلة التاريخ تحركت فى نفس الوقت الذى كانت فيه السفارة البريطانية ترسل البرقية السابقة إلى لندن. وبعد ثمان ساعات فقط ، كان القائم

بالأعمال البريطانى يرسل برقية عاجلة إلى لندن فى الساعة ٦:٥٥ من صباح ٢٣ يوليو نصها كالتالى :

«بلغتنى معلومات مؤكدة تفيد أن مجموعة من الضباط المنشقين قد استولت على السلطة بالقاهرة خلال الليل ، وأن الشرطة تطيع أوامر هذه المجموعة ، وقد أرسل إلى قادة المجموعة رسالة من خلال أحد أعضاء السفارة الأمريكية مفادها إنهم سوف يقاومون أى تدخل بريطانى مقاومة منظمة ، وأن الحركة ليست موجهة ضد الأجانب ولكن تهدف إلى القضاء على الفساد المستشرى فى البلاد .

وقد سبق أن كررت التعليمات بأن القوات البريطانية لا يجب أن تتدخل لإبقاء الملك فاروق على عرشه ، وسوف أتذكر هذا جيداً إذا طلب منى القصر التدخل ، غير أن رؤساء الأركان الإنجليز سوف يتخذون بلا شك الإجراءات الكفيلة بضمان تأمين تحركات قواتنا فى منطقة القناة .

وقيل أن الحركة بقيادة ضابط شاب من القوات الجوية ، وأنها بلا شك تضم نفس مجموعة الضباط التى أثارت المتاعب فى نادى الضباط ، وهؤلاء الرجال من المتحمسين للوفد ، ومن الواضح أن الوضع سيزداد خطورة بعد عودة قادة الوفد من فرنسا .

ولا استطيع أن أحدد فى الوقت الحاضر مدى قوة هذا التمرد ، ولكن لما كان اللواء نجيب منضماً إلى الحركة فمن الممكن أن تكون كل القوات بالقاهرة مشتركة بالتمرد .. وسوف أبرق لكم فور حصولي على معلومات أخرى» .

لقد أعلنت هذه البرقية الوثيقة نبأ الطوفان الذى اجتاح حقبة تاريخية بدأت بثورة ١٩١٩، وأرسى قواعدها دستور ١٩٢٣، وحفلت بالصراع بين قوى ثلاث : الوفد والقصر والإنجليز حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ثم بدأت تظهر قوى سياسية جديدة أنبتتها الحركة الوطنية ، عندما عجز الوفد عن تحقيق الأمانى الوطنية. فاشتد عود حركة الإخوان المسلمين ونزلت ميدان العمل السياسى رسميا عام ١٩٣٩ وكذلك حركة مصر الفتاة ، وازداد نشاط الجماعات الماركسية منذ سنوات الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت الحركة السياسية المصرية تدور حول محورين: التحرر الوطنى، والعدل الاجتماعى ، وكلاهما كان مفقوداً ، فجاء طوفان ٢٣ يوليو ليجتاح الساحة السياسية المصرية وليفرض واقعاً جديداً نستطيع أن نتبينه بين سطور الوثيقة السابقة .

فلم تعد السفارة البريطانية صانعة للأحداث، بل أصبحت تستمد معلوماتها من جهة أخرى ، من السفارة الأمريكية .

ومن ثم المعلومات الخاطئة حول الشخصية التى قادت الثورة وحول التوجه السياسى للمجموعة التى قادت الثورة . كانت المفاجأة مهولة ، فقد بنيت الحسابات على أساس استمرارية الوضع السياسى القائم ، وعلقت الآمال على وزارة نجيب الهلالى، وارتاح بال رئيس الديوان الملكى الذى أعلن للقائم بالأعمال البريطانى اطمئنانه للوضع قبل الثورة بساعة واحدة، وأنه يعتزم السفر إلى أوروبا لقضاء إجازة صيف، فإذا بالضباط الأحرار يعصفون بكل هذه الآمال ويفتحون صفحة جديدة من تاريخ مصر المعاصر .

كانت أول برقية خرجت من السفارة البريطانية بالقاهرة تحمل نبأ الحركة إلى لندن فى السابعة إلا خمس دقائق من صباح ٢٣ يوليو ، ثم تلتها برقية أخرى فى الحادية عشرة بالغة الخطورة ، فقد تلقى المستر كافرى – السفير الأمريكى – مكالمات تليفونية عديدة من الملك فاروق منذ الساعة الثامنة صباحاً ، أبدى فيها فزعه مما حدث ، وطالب بتدخل أجنبى لحماية عرشه ، محاولا بذلك تكرار ما فعله عمه الخديو توفيق قبل سبعين عاما ، ومعرضا مصر للخطر . وقد طلب فاروق من كافرى أن يتوسط لدى الإنجليز للتدخل ، ولكنه لم يقل ذلك صراحة ، بل جاء ضمنا فى معرض الحديث .

ونظرا لوجود السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون بإنجلترا لقضاء أجازته السنوية ، كان على كروزويل - القائم بالأعمال - التصرف فى هذه الظروف الدقيقة على مسئوليته الخاصة انتظاراً لتعليمات صريحة من حكومته ، وفى إطار الموقف البريطاني السابق الذى يرى أن مساندة فاروق فى الاحتفاظ بعرشه لا تخدم مصالح بريطانيا ، ولنر معا ما قاله كروزويل للسفير الأمريكي ردا على طلب الملك فاروق :

«يمكنك أن تخبر الملك بما يلى :

١ - أن حكومة صاحبة الجلالة قد أحيطت علماً بالأحداث وكذلك قيادة الأركان البريطانية .

٢ - أن وجهة نظرى الشخصية أن ما حدث مسألة داخلية صرفة ، ولا أظن أن حكومة صاحبة الجلالة ترغب فى أن تستخدم قواتها لهذا الغرض (يقصد التدخل) .

٣ - أننى سوف ابلغ رسالته للندن» .

وسأل القائم بالأعمال البريطانى السفير الأمريكى عما إذا كانت هذه الإجابة قد تدفع الملك إلى الهرب من البلاد ، فأجاب كافرى بأن الملك يعانى من الذعر الشديد ، وأنه قد نصحه بالهدوء والتماسك ، فطلب كروزويل من كافرى أن ينقل

إلى الملك نفس النصيحة عن لسانه .

وأضاف كروزويل - في برقيته - أن رجال الحركة لم يعلنوا بعد مطالبهم من الملك، وأن الملك قد يخرج من هذه الأزمة «ملكا دستورياً» لو التزم الهدوء . وذكر أن الملك يفكر في استخدام البحرية المصرية ضد الحركة .

وكان الملك قد اتفق مع كافرى السفير الأمريكي على أن يتم الاتصال بين السراى والسفارة الأمريكية من خلال مندوب من السراى خشية تعرض الاتصال التليفوني للاعتراض أو التنصت .

لقد اتخذ كروزويل قرار عدم التدخل على مسئوليته الشخصية انتظاراً لتعليمات حكومته التى وصلته على مرحلتين :

الأولى في صورة برقية عاجلة وافقت فيها الخارجية البريطانية على وجهة نظر القائم بالأعمال البريطاني ، وطلبت منه أن ينصح الملك بأن يكون على اتصال مع حكومته وأن يصل إلى اتفاق مع اللواء محمد نجيب .

أما المرحلة الثانية فقد اتخذت صورة برقية مطولة تضمنت ما تم التوصل إليه من خلال اجتماع بالخارجية البريطانية استغرق نحو خمس ساعات في محاولة للبحث عن سياسة

لمواجهة الموقف على شكل إطار لتعليمات محددة يتحرك بمقتضاها القائم بالأعمال البريطاني في مصر، ووصلت مساء ٢٣ يوليو جاء فيها :

«يبدو أنه من الأفضل تجنب قيام دكتاتورية عسكرية في مصر بقدر الإمكان ، وأن الحل الأمثل بالنسبة للملك فاروق هو الخروج من هذه الأزمة كملك دستوري (يترك للوزارة أمر الحكم والتوصل لاتفاق معنا إن أمكن) ولذلك يجب عليه أن يتخلص من حالة الخوف التي تنتابه الآن حتى يمكن تحقيق ذلك ، وأن عليه أن يطهر القصر من العناصر السيئة بقدر الإمكان وفي مقدمتهم إلياس اندراوس وكريم ثابت . ويجب أن يؤيد الملك كل تسوية يتم التوصل إليها فيما بين اللواء نجيب والحكومة بغض النظر عن شخص رئيسها ، على ألا يكون ذلك مقدمة لعودة الوفد إلي الحكم ، وفي حالة التوصل لمثل هذه التسوية فلا يجب أن يتشدد نجيب في شروطه وإلا اضطر الملك إلى إفساد مثل هذه التسوية». وترك وزير الخارجية للقائم بالأعمال التصرف حيال الموقف في ضوء هذه التعليمات .

وقبل أن يتلقى القائم بالأعمال البريطاني هذه التعليمات بنحو ثلاث ساعات أبلغه كافري أنه قد تلقى من وزير

الخارجية الأمريكي موافقته على رأى السفير بأن يحاول الملك فاروق التماسك ، وأن لدى الأمريكان معلومات تفيد أنه فى حالة تصرف الملك بحكمة وتخلصه من مستشاريه السيئين فإنه يمكن أن يحافظ بذلك على وضعه .

ولم ينس السفير الأمريكي أن يبلغ كروزويل أن الخارجية الأمريكية لا توافق على أى تدخل بريطاني عسكرى لصالح الملك فاروق .

وكان الملك فاروق قد استدعى السفير الأمريكى لمقابلته الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٢٣ يوليو ، وأبلغه أنه لا يجد مفرا من الموافقة على مطالب العسكريين التى تقضى بطرد نجيب الهلالى من الحكم وتكليف على ماهر بتشكيل الوزارة ، وأن الهلالى قد استقال بالفعل وعلى ماهر فى طريقه إلى الاسكندرية ، وأبدى فاروق احساسه بالمرارة من الانجليز لعدم قيامهم بالتدخل ، وقال لكافرى أن الإنجليز ضالعون فى هذه المؤامرة ، فنفى السفير الأمريكى ذلك ، ولاحظ السفير أن الملك قد تخلص من حالة الذعر الذى إنتابته فى الصباح وأصبح لا يعتزم الهرب من البلاد .

وتلقى القائم بالأعمال البريطانى برقية أخرى فى الساعة السادسة والنصف من مساء ٢٣ يوليو من رئيس الوزراء

البريطانى طالب فيها بأن يقابل محمد نجيب فى أقرب فرصة ممكنة ويصحبته الملحق العسكرى البريطانى ، ويطلب من نجيب أن يشرح له أهدافه (يقصد أهداف الحركة)، وأن يؤكد له أن الحكومة البريطانية كانت ترحب دائما بأى حركة تقوم فى مصر بهدف القضاء على الفساد ورفع مستوى معيشة المصريين ، لأن ذلك سوف يكون أمضى سلاح لمواجهة الشيوعية ، وأن يبلغه أن رئيس الوزراء البريطانى يشعر بالرضا تجاه ما ورد بالبيان الذى أعلن حماية الجيش المصرى لأرواح الأجانب وممتلكاتهم ، وأن يحذره من بعض رؤساء الأحزاب السياسية الذين ارتبطوا فى أذهان الشعب بالفساد والذين فشلوا فى القيام بواجباتهم نحو الحفاظ على الأمن والنظام وحماية مصالح الأجانب عندما كانوا فى السلطة.(والإشارة واضحة هنا إلى مصطفى النحاس باشا) . وأن يتأكد من أن نجيب على اتصال دائم بعلى ماهر .

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح ٢٤ يوليو رد القائم بالأعمال البريطانى على هذه التعليمات ببرقية ذكر فيها أن الملحق العسكرى البريطانى التقى صباح اليوم نفسه بأحد أصدقائه من الضباط المصريين واستطلع رأيه بشأن مقابلة نجيب ، فنصحه الضابط المصرى بعدم القيام بهذه المقابلة فى

الوقت الراهن لأن المقابلة ستفسر لغير صالح بريطانيا ، وتوقع القائم بالأعمال البريطانى أسئلة محرجة للحكومة البريطانية مثل السؤال عن مدى اعتزام الحكومة البريطانية حماية الملك فاروق ، واقترح القائم بالأعمال إرجاء المقابلة .

ولكن رئيس الوزراء البريطانى أصر على ضرورة مقابلة اللواء محمد نجيب تنفيذا لتعليماته السابقة وتأكيدا على أن الحكومة البريطانية لا تنوى التدخل فى الشئون الداخلية لمصر ، ولكنها لا تتردد فى التدخل إذا أحست أن ثمة خطرا يهدد أرواح رعاياها فى مصر ، وأن الحكومة البريطانية قد أرسلت تعليمات لقواتها فى مصر بالتأهب ، وأن بريطانيا قد أخذت فى الاعتبار بيان اللواء نجيب الذى تعهد فيه بحماية الجيش المصرى لأرواح وممتلكات الأجانب ، وأنها تأمل بإخلاص إلا تدعوها الحاجة إلى التدخل ، مع التأكيد على أن حالة التأهب بين صفوف القوات البريطانية فى مصر ليست موجهة ضد القوات المسلحة المصرية ، وأن الإنجليز يبذلون أقصى جهدهم حتى لا تقع أى حوادث فى هذا الصدد .

وقد تمت الاستعاضة عن هذا اللقاء الرسمى بين القائم بالأعمال البريطانى ومحمد نجيب بلقاءات متعددة تمت يومى

٢٤ ، ٢٥ يوليو بين بعض سكرتيرى السفارة البريطانية والملحق العسكرى البريطاني من ناحية ، وبعض ضباط قيادة الثورة من ناحية أخرى ، اطمأن فيها الجانب البريطانى إلى أن حركة الجيش موجهة لتطهير الجيش والقضاء على الفساد فى الحكم (أى أنها ليست موجهة ضد الإنجليز) ، وأن عدد الضباط الذين خططوا للحركة ونفذوها ٢٠ ضابطا ، وأبدى رجال السفارة ارتياحهم لأن على ماهر يعتمد على الإخوان المسلمين لمساندته سياسياً وليس على الوفد .

وفى الوقت الذى كان الإنجليز يدرسون فيه الموقف ويرسمون سياستهم تجاه حركة الجيش على أساس عدم التدخل ، كان أحد عملائهم من المصريين يلح عليهم للتدخل.

فقد كان أحمد مرتضى المراغى باشا وزيرالداخلية فى وزارات القصر التى تعاقبت على الحكم منذ ٢٧ يناير ١٩٥٢، على صلة وثيقة بالسفارة البريطانية ، ويعد من بين مصادر المعلومات الهامة التى تعتمد عليها السفارة منذ أواخر الأربعينات ، وأحد المستشارين الذين تعتد السفارة برأيهم فى الشئون الداخلية المتعلقة بمصر .

ومن منطلق هذه العلاقة الحميمة بالإنجليز وبالملك ، أرسل

المراغي رسولا من قبله إلى السفارة في الصباح الباكر يوم ٢٣ يوليو يطلب مسئولا من رجالها للاجتماع به ، فلبت السفارة البريطانية الطلب بالفعل ، وذهب أحد سكرتيرى السفارة البريطانية لمقابلته بمنزله قبل الثامنة من صباح ٢٣ يوليو، فذكر المراغي لمندوب السفارة أن القائمين بالانقلاب ضباط من الإخوان والشيوعيين ، وأن على ماهر ضالع في هذه المؤامرة ، وأنه يعتبر أن الملك قد انتهى بالفعل ولم تعد له فائدة وسوف يقضى عليه الضباط . وطالب مرتضى المراغي مندوب السفارة البريطانية بأن ينقل إلى حكومته نصيحته الشخصية بضرورة التدخل البريطانى قبل أن يكمل الإخوان المسلمون والشيوعيون عملهم بإجراء انتخابات تساعدهم على إقامة نظام حكم ثورى معاد للرأسمالية .

ويدو أن هذه المعلومات أثارت قلق القائم بالأعمال البريطاني فحرص على أن يلتقى بمرتضى المراغى صباح ٢٤ يوليو ليقف منه على جلية الأمر بنفسه .

وفى ذلك اللقاء أكد المراغى ما ذكره لمندوب السفارة من قبل ، وأضاف أن دعوة أصحاب الإنقلاب إلى إقامة انتخابات حرة وإلغاء الأحكام العرفية جاءت ذرا للرماد فى العيون لتضليل الشعب ، لأن قادة الإنقلاب يهدفون إلى إقامة حكومة

عسكرية ، وخاصة أن معظمهم ممن شاركوا فى «أعمال الإرهاب» فى قناة السويس خلال الشتاء (يقصد الكفاح المسلح في عهد وزارة الوفد) ، وأن الانقلاب مرحلة مبدئية لثورة عارمة تجتاح البلاد ، وكرر القول بأنهم ينوون قتل الملك ، وقال أن حكومة على ماهر لن تستمر فى الحكم أكثر من بضعة أسابيع ، ثم يتم نشر أعمال الأرهاب فى الدلتا ومنطقة القناة تمهيداً للثورة الشاملة ، وأن نشاط الفدائيين سوف يتجدد ضد الوجود البريطانى فى منطقة القناة، ولكنهم سيسلحون من الجيش هذه المرة وأكد أن محمد نجيب ضعيف الشخصية، وأن قادة الحركة الحقيقيين من صغار الضباط ، وأن الشيوعيين والإخوان هم القوة المحركة لهم ، واستدل على ذلك بتأييد الإخوان والشيوعيين للحركة ، واقترح أن يترك الملك البلاد أولا ثم يتدخل الإنجليز ، بعد ذلك لتصفية الحركة .

وبالطبع نقل القائم بالأعمال البريطانى إلي حكومته نصائح مرتضى المراغى فى برقية مطولة أرسلها إلى لندن فى الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٢٤ يوليو ، كما هرع إلى السفير الأمريكى ينقل إليه ما دار بينه وبين المراغى .

ورأى كافرى أن مرتضى المراغى يميل إلى المبالغة ، وإن

كان يرى أن هناك إمكانية كبيرة لوقوع العسكريين تحت تأثير «المتطرفين»، وأنه لا يجب على الإنجليز أن يقفوا موقفا سلبيا تماماً ، بل لابد من القيام باستعراض القوة من خلال استنفار القوات فى قاعدة قناة السويس دون أن يترتب على ذلك تدخل فعلى .

وعندما وصلت هذه المعلومات إلى الخارجية البريطانية كان تحليلها لنصائح مرتضى المراغى مختلفا ، فقد رأت أن وراءها الملك نفسه الذى أراد أن يلوح بخطر الشيوعية ليجبر بريطانيا على التدخل بعد ما تبين له عدم استعدادها للتدخل دفاعا عن شخصه ، ولكن الخارجية لم تستبعد تماما حدوث الأخطار التى نبه إليها مرتضى المراغى ، ووعدت بأخذها فى الاعتبار عند رسم سياساتها في المستقبل ، واستبعدت أن يكون على ماهر واجهة للشيوعيين .

وفى نفس الوقت (الرابعة بعد ظهر يوم ٢٤ يوليو) التقى السفير البريطانى بواشنطن مع مستر بايرود مسئول الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية لاستطلاع رأى الأمريكان فى الانقلاب الذى وقع فى مصر وكانت وجهة نظر بايرود كالتالى :

١ – أن الملك فاروق غير جدير بالاحترام .

٢ - أن الحركة التى قامت فى مصر تهدف إلى القضاء على الفساد ولا مانع من أن تتصرف بشدة تجاه الباشاوات الذين استفادوا منه .

٣ - أنه فى حالة قيام حركة شيوعية واضحة المعالم بالاستيلاء على السلطة فى مصر لصالح السوفيت فإن ذلك يعد تهديداً للمصالح الدفاعية الغربية يبرر التدخل .

٤ - أن المعلومات المتوافرة لدى الولايات المتحدة تفيد أن الحركة بعيدة تماماً عن هذا الاتجاه .

وهكذا لعبت الدبلوماسية الأمريكية دورا فعالا فى تحديد إطار السياسة البريطانية تجاه حركة الجيش فى اليومين الأولين للانقلاب الخطير ، وساعدت على تأكيد موقف الخارجية البريطانية من فكرة التدخل التى استبعدت تماما بشهادة ضمان من الخارجية الأمريكية نفت عن رجال الحركة شبهة الشيوعية .

ولعب كافرى - أيضا - دورا واضحا فى تهدئة روع الملك فاروق والحيلولة دون إمكانية هربه من البلاد قبل أن يرسى النظام الجديد دعائم شرعيته ، واستمر السفير الأمريكى يلعب هذا الدور - كما سنرى - فى اليومين التاليين وخاصة يوم ٢٦ يوليو ، يوم تنازل الملك عن عرشه لولى عهده وخروجه

من مصر .

لقد كانت الساحة المصرية تموج بحركات سياسية ربطت بين حركة التحرر الوطني وقضية العدالة الإجتماعية في السنوات السبع التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وانتهت ليلة ٢٢/٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وكانت كل النذر تشير إلى تفاعل عوامل ثورة شعبية قد تعصف بالنظام لمصلحة التيار الراديكالي الذي يرفع شعارات العدالة الاجتماعية ، والذي يزيد من أسهمه ارتفاعا تفاقم مشكلة الفقر والتفاوت الكبير بل والتناقض الحاد بين ملاك الثروات والمعدمين، ومن ثم كانت المخاوف من ثورة شيوعية تقوم في مصر تقلق الدوائر الأمريكية والإنجليزية معا وتدعوهما إلى محاولة الحيلولة دون وقوع الثورة الإجتماعية المرتقبة . وكان الأمريكان أكثر وعيا من الإنجليز بهذه المشكلة ومن الثابت أنهم قدموا للملك – في عام ١٩٥٠ – اقتراحا بمشروع للإصلاح الزراعي لم يلق قبولا لديه .

وفي ضوء ذلك كله يمكن أن نفهم الدور الأمريكي المتميز والواضح في حماية حركة الجيش وتوفير فرص النجاح لها.

طرد الملك

رأينا كيف حددت بريطانيا سياستها تجاه «حركة الجيش» بعدم التدخل ، واعتبار ما حدث من الشئون الداخلية المصرية مع بقاء القوات البريطانية فى حالة استعداد وتحسباً للطوارئ فى حالة تعرض أرواح الرعايا البريطانيين أو الممتلكات البريطانية للخطر ، وساعد على بلورة هذه السياسة - كما رأينا- الموقف الأمريكى المعارض تماما للتدخل .

وعندما شكل على ماهر الوزارة يوم ٢٤ يوليو شعرت السلطات البريطانية ببعض الإطمئنان ، وأصبح باستطاعتها التعامل مع «حكومة دستورية شرعية» لرئيسها خبرة بالتعامل معهم. ولذلك بادرت الخارجية البريطانية بتوجيه التعليمات إلى كروزويل القائم بالأعمال البريطانى بمقابلة على ماهر بهدفين:

١- نقل الموقف البريطانى إليه بوضوح.

٢- استطلاع جلية الأمر منه فى محاولة لتبين حقيقة ماحدث.

وفى صباح ٢٥ يوليو، قابل كروزويل على ماهر لمدة ساعة، ونقل إليه رسالة شفوية من وز ير الخارجية البريطانى (لا يخرج مضمونها عما أوردناه سابقا) ثم انتقل الحديث إلى

تطور الأحداث كما يعرفها على ماهر . فقال على ماهر أنه جاء إلى الإسكندرية يوم ٢٤ يوليو يحمل مطالب محددة قدمها باسم العسكريين إلى الملك هى :

١- تعيين محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة مع إعطائه صلاحيات إقالة ٥٦ من كبارالضباط من خدمة الجيش (بينهم ٢١ برتبة اللواء) وكان قد تم اعتقالهم ليلة الحركة ، وحل « الحرس الملكى» وضم أفراده ومعداته إلى القوات المسلحة.

٢- طرد سبعة من حاشية الملك هم إلياس اندراوس، وكريم ثابت ، والبكباشى حلمى (سائق الملك السابق) وأنطون بوللى ، وطبيب الملك، وطياره الخاص.

وذكر على ماهر للقائم بالأعمال البريطاني أن القائد الحقيقى للثورة ضابط شاب يدعى أنور السادات (ويبدو أن على ماهر قد خرج بهذا الانطباع لأن مجلس قيادة الثورة كان قد كلف السادات الاتصال بعلى ماهر لتشكيل الوزارة فظن الأخير أن السادات قائدها الفعلى، وذكر على ماهر لمحدثه أن الملك يعتبر هذا الضابط «مجرما».

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية ذكر على ماهر أن الأحكام العرفية سوف تستمر سارية المفعول وأن إجراء الانتخابات

القادمة «مسألة سياسة» وافق الضباط على ترك أمر تقريرها له ، و أن الوفد وغيره من الأحزاب على اتصال به ، ولكنه ينوى أن تكون وزارته من المستقلين ، وربما ضم بعض وزراء الدولة ممن لهم انتماءات حزبية .

وفسر على ماهر الانقلاب الذى حدث بالسخط المختمر بين ضباط الجيش لأن المناصب العسكرية تسند للمقربين إلى القصر ولا تعطى للضباط الأكفاء، كما أهملت سياسة التسليح ، وهنا تدخل القائم بالأعمال البريطاني في الحديث عارضا استعداد بريطانيا لتقديم الأسلحة للجيش المصرى فى إطار اتفاقية دفاع مشترك يعقدها الطرفان.

وهكذا استقر فى أذهان الإنجليز يوم ٢٥ يوليو أنهم أمام حركة محدودة، ذات مطالب إصلاحية متواضعة، ليس لها موقف معلن من الوجود البريطانى فى مصر ، فلا مانع إذن من البحث عن مدخل لجنى مكسب استراتيجى من ورائها عن طريق التلميح بحل مشكلة التسليح فى إطار معاهدة دفاع مشترك .

وكان كروزويل قد زار حافظ عفيفي - رئيس الديوان الملكى - قبل مقابلته لعلى ماهر ، وهى أول مقابلة بين الطرفين منذ مساء ٢٢ يوليو عندما أعلن حافظ عفيفى

اطمئنانه للموقف داخل الجيش، وثقته بقدرة اسماعيل شيرين على معالجته بتقديم بعض الترقيات للضباط الصغار ،وإبعاد محمد نجيب من الجيش ولذلك قصد القائم بالأعمال البريطاني رئيس الديوان الملكي ليقف على تقديره للموقف بعدما وقع الطوفان ، فاعترف حافظ عفيفى أن المعلومات التى توفرت لدى القصر حول التذمر داخل الجيش كانت خاطئة تماما، وأن المسألة كانت أخطر مما كان يظن، وقال « رغم أن اللواء نجيب رجل شريف إلا أن شخصيته ليست قيادية والأمر كله يتوقف علي الضباط الشبان الذين يمسكون بمقاليد الأمور ، ومدى اقتناعهم بما حققوه حتى الآن فهم لم يفعلوا حتى الآن شيئا يتعارض مع الأهداف التى أعلنوها ولكنه (حافظ عفيفى) لا يعرف ماذا يريدون».

وطالب حافظ عفيفى القائم بالأعمال البريطاني بأن يحرص الإنجليز على إبداء مشاعر الود والصداقة والتفهم نحو محمد نجيب حتى يدعم ذلك موقفه وموقف على ماهر فى مواجهة الضباط الشبان لوضع حد لتطلعاتهم ، وأكد أن اتخاذ مثل هذه الخطوة (من جانب الانجليز) تجاه محمد نجيب سوف يساعد على تحقيق الاستقرار .

ظن حافظ عفيفى وعلى ماهر – إذن – أن ما حدث فى

٢٣ يوليو القصد من ورائه اصلاح الجيش بالدرجة الأولى، ثم القضاء على بعض مظاهر الفساد فى السلطة بالدرجة الثانية، وبدأوا يتأهبون للمحافظة على الوضع الراهن والبحث عن سبيل لكبح جماح حركة الضباط الشبان، ولكن الملك فاروق كان أكثر اركان النظام القديم احساسا بالخطر، فقد قبل معظم مطالب الضباط دون تردد إلا مطلبا واحدا: هو تطهير الحاشية، فقد أحس الملك أن أولئك الضباط يريدون قص أجنحته تمهيدا للبطش به، وخاصة عندما اضطر للإذعان لمطالب الثوار فقبل استقالة رجاله السبعة، ولم يطردهم كما طلب الثوار . ومرة أخرى عاد إلى الاستنجاد بالسفير الأمريكي ليعينه على الفرار من البلاد .

ففى الساعة الخامسة من صباح يوم ٢٥ يوليو أرسل الملك فاروق مبعوثا الى المستر كافرى يسأله تدبير سفينة حربية أمريكية لتحمله وأسرته خارج البلاد، وذكر للسفير أن قائد اليخت الملكى نصحه بعدم استخدام اليخت حتى لا يتعرض لنيران بطاريات مدفعية السواحل. ومرة أخرى طلب كافرى من الملك أن يلزم الهدوء والسكينة دون أن يعده بشيء، وأبرق السفير الأمريكي الى حكومته بمطالب الملك، فأرسلت الخارجية الأمريكية تعليمات الى كافري بحث الملك على

الإقلاع عن فكرة الهرب، وإبلاغه أن الحكومة الأمريكية قد تتدخل لإنقاذ الملك في حالة تعرض حياته للخطر أو عندما يتضح لها بالدليل القاطع أن وراء الانقلاب حركة شيوعية. وأرسلت الحكومة الأمريكية برقية إلى لندن تستطلع رأيها فى الموضوع .

وردت الحكومة الإنجليزية بأن أقرب سفنها الحربية إلى موقع الملك توجد فى بور سعيد وأنها تحتاج إلى ست ساعات ونصف حتى تصل إلى الإسكندرية، ولكنها فى هذه الحالة - لن تستطيع دخول الميناء حتى لا تصطدم ببطاريات مدفعية السواحل ، وأن عملية إنقاذ الملك ممكنة فقط إذا استطاع الخروج إلى عرض البحر خارج المياه الإقليمية المصرية أو جاء إلى منطقة قناة السويس . غير أن رد الحكومة البريطانية تضمن - أيضا - ما يلى : -

«أننا لا نستطيع القيام بعملية عسكرية لإنقاذ الملك فاروق بالقوة ، فقد يؤدى ذلك إلى تورطنا فى صدام مسلح مع القوات المصرية، ولا نرى ضرورة لعملية كهذه لأسباب سياسية» ولأنه فى حالة القيام بمثل هذه العملية قد لا يستطيع أحد إخراجه حيا، ويمكن التدخل سياسيا لدى الثوار لمطالبتهم بعدم إلحاق أذى بدنى بالملك» .

وأسرعت الخارجية البريطانية بإرسال برقية عاجلة إلى القائم بالأعمال البريطاني وقائد عام القوات البريطانية بالشرق الأوسط ظهر يوم ٢٦ يوليو يتضمن جملة واحدة: «لا نقبل القيام بعملية لإنقاذ الملك فاروق» .

واستمر كافرى طوال يوم ٢٥ يوليو يحث الملك على البقاء واستبعاد فكرة الهرب من مصر حتى لا يؤدى ذلك إلى إعلان قيام جمهورية متطرفة في مصر .

ويوم ٢٥ يوليو - أيضا حدث تطور هام حدد مصير الملك، فقد انضم حرسه الشخصى الى الثوار، وعلم محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة بما دار بين كافرى وفاروق من اتصالات حول المطالبة بتدخل بريطانى والمطالبة بقيام محاولة لإنقاذه، وأرجع القائم بالأعمال البريطانى تسرب هذه المعلومات الى الثوار إلى قيامهم بالتنصت على مكالمات القصر، ولكننا لا نستبعد أن يكون كافرى السفير الأمريكى نفسه مصدر هذه المعلومات، لأن تلك الاتصالات تمت من خلال رسول (لا تذكر لنا الوثائق اسمه) نقل رسائل شفوية من الملك وإليه، وطبعا لابد أن يكون هذا الرسول من المخلصين للملك، ومن المستبعد أن يكون قد لعب دور العميل المزدوج للملك والثوار. كذلك كانت الصلة وثيقة بين الثوار والسفارة الأمريكية، بالذات،

يتجلى ذلك بوضوح فيما هو معروف من الاتصال الذى تم بين الضباط الاحرار والملحق العسكرى الأمريكى قبيل وقوع الثورة، وبذلك أصبحت السفارة الأمريكية المصدر الأساسى للمعلومات حول الانقلاب بالنسبة للسفارة البريطانية التى كانت قبل ٢٣ يوليو تضع يدها على نبض الحياة فى مصر.

وقيام كافرى بابلاغ الثوار بنوايا الملك ربما جاء فى معرض تدخل كافرى لدى الثوار للابقاء على حياة الملك وضمان عدم تعرضه للأذى البدنى.. ولا شك أن كافرى نشط فى هذا الاتجاه بعد ظهر يوم ٢٥ يوليو.. وفى صباح يوم ٢٦ يوليو طلب كافرى من القائم بالأعمال البريطانى نقل الرسالة التالية إلى الحكومة البريطانية:

«اتصل بى الملك فى الساعة الثامنة من صباح اليوم وأبلغنى أن القصر الملكى أصبح محاصرا، وفى الساعة الثامنة والنصف اتصل بى مرة أخرى ليقول أن اطلاق النار قد بدأ، وأن الوضع ميئوس منه وطلب منى المساعدة العاجلة، فاتصلت برئيس الوزراء على الفور الذى كان موجودا بالقصر - فأبلغنى أن إطلاق النار قد توقف ، وأنه يعتقد أن التطورات ستمر بسهولة، فاتصلت عندئذ باللواء نجيب ودار حديثنا فى الاتجاه التالى : إننى انزعجت للتطورات التى وقعت هذا

الصباح التى لا يبدو أنها تسير فى اتجاه التأكيدات التى سبق له أن قدمها لى «وأننى متأكد أنه يعلم أنه ليس من مصلحة أحد أن تسير الحوادث فى اتجاه المساس بشخص الملك، فأجاب نجيب بأن تقوية بعض النقاط العسكرية فى الإسكندرية حول القصر جاءت نتيجة معلومات تلقاها عن نشاط طابور خامس، وقال أن مثل هذه النشاطات يجب مواجهتها بشدة، وأن بعض الاعتقالات الأخرى قد تمت، وقدم لى اللواء نجيب تأكيداته الشخصية القوية بألا يلحق بالملك أى أذى بدنى ، فقلت له إننى أثق فى كلمته، وحاولت الاتصال تليفونيا بالملك لأنقل إليه تأكيدات اللواء نجيب، ولكن الاتصالات التليفونية بقصر رأس التين كانت قد قطعت وحاولت أن أبلغ الرسالة الى حافظ عفيفى فى منزله، ولكنه أبلغنى أنه قد حددت إقامته بمنزله. وقام الضباط باعتقال حاشية الملك (بوللى واندراوس وكريم ثابت وغيرهم) وأحاول الآن تمرير رسالة إلى الملك» .

ترى .. هل كانت معرفة الثوار باتصالات الملك طلبا للتدخل دافعا لهم لسرعة التقدم للملك بإنذار للتنازل عن العرش ومغادرة البلاد (بما يتمشى مع الضمانات التى قدموها للسفير الأمريكى) ؟

لا شك أن إقصاء الملك عن العرش كان من بين الأهداف غير المعلنة التى رمى الثوار الى تحقيقها ولا شك أيضا أن التجربة التاريخية كانت ماثلة أمامهم، فقد كان هرب الخديو توفيق إلى الأسكندرية واحتمائه بالاسطول البريطانى ثغرة نفذ منها الإنجليز الى احتلال مصر عام ١٨٨٢ ، ولذلك حرص الثوار على ضمان بقاء الملك فى متناول يدهم منذ اليوم الأول للثورة، فوجهت مدفعية السواحل بالأسكندرية نحو القصرين الملكيين ، ونحو يخت الملك «المحروسة» ونحو القطع البحرية التى خشوا انضمامها الى الملك، وبالإعلان عن ولاء البحرية للثورة، وعزل قائدها يوم ٢٤ يوليو، أصبح الملك فى قبضة الثوار. ولعل هذا دفعه الى الاستنجاد بالانجليز ، ولكن فى ظروف تاريخية غير مواتية، فلم يكن الوضع السياسى المحلى والعالمى يسمح بتكرار ما حدث عام ١٨٨٢، وكان بقاء الملك مطلوبا حتى يرتكز النظام على أسس شرعية، ولكن فى ضوء ما كشفت عنه الوثائق من إطلاع الثوار على الاتصالات التى تمت بين كافرى والملك طلبا للتدخل أو سعيا للهرب من مصر، لا نستبعد أن يكون تحرك الأحداث بهذه السرعة وإقصائه عن البلاد يعود إلى ما وصل إلى مسامع الثوار من تحركات الملك المريبة .

علي كل لم ييأس كافرى من بذل اقصى الجهد لإنقاذ حياة الملك، واهتم بتمرير رسالة يطمئن فيها الملك على حياته وينقل له تعهد محمد نجيب. ونظرا لانقطاع الاتصال التليفونى بقصر رأس التين، أوفد السفير الامريكى المستر سمبسون أحد رجال السفارة بسيارته الى القصر. وبعد جهد جهيد استطاع أن يمر عبر نقاط التفتيش ونطاقات الحصار وأن يدخل القصر الساعة الحادية عشرة، وأن يلتقى مباشرة بالملك فاروق وأن ينقل إليه تعهدات اللواء محمد نجيب بالمحافظة على سلامة الملك الشخصية، وكان على ماهر عندئذ- فى حضرة الملك .

ولنترك كافرى يروى ما قاله الملك لرجل السفارة الأمريكية كما جاء فى الرسالة التى طلب من القائم بالأعمال البريطانى إبلاغها للحكومة البريطانية فى الساعة الثانية بعد الظهر .

«قال الملك أنه قد تلقى الآن انذارا بالتنازل عن العرش لولده وأن يغادر البلاد بأى وسيلة يشاء) فى الساعة السادسة مساء اليوم نفسه. وقال أنه ليس أمامه مجال للاختيار ، وطلب منا عدم التدخل لدى اللواء نجيب أو غيره للعدول عن هذا الاتجاه، وقال الملك أن له مطلبين يريد منى (أى كافري) أن أحققهما له : أولهما أن أبذل أقصى الجهد

لضمان سلامته. وثانيهما أن أكون في وداعه عند سفره» .

لقد اسقط فى يد فاروق بعد أن عجز عن استعداء القوى الأجنبية على بلاده لإنقاذ عرشه، وبعد أن حاصره الثوار حصارا عسكريا دستوريا، فتوقيعه على وثيقة التنازل يعطى شرعية دستورية عريضة للنظام الجديد، ويطلق يده فى التصرف ، ويسقط حجة فاروق فى تحريك أى قوى خارجية ضد الثورة، وبعد هذا التوقيع أصبح الملك نفاية لا قيمة لها يلقى بها فى سلة مهملات التاريخ .

ولنترك كافرى يصف لنا فى الرسالة التى طلب من القائم بالأعمال البريطانى إبلاغها للندن فى الساعة ٣ السابعة والنصف مساء - نهاية يوم الخروج ، خروج فاروق من مصر ومن التاريخ :

«عدت لتوى من مشاهدة رحيل الملك، وكما طلبت من رئيس الوزراء هذا الصباح أن يودع الملك وداعا رسميا وقورا ، ولم يحضر الوداع أحد سواى، والسكرتير المرافق لى، والعائلة المالكة، وبعض موظفى القصر، وضباط الحرس، وكذلك رئيس الوزراء. وأكد لى الملك أمام رئيس الوزراء ، أنه لم يفر وإنما أجبر على الخروج من البلاد ، وأنه قد وقع مرسوما بتنصيب مجلس وصاية على العرش من الأمير عبد

المنعم، وخاله شريف صبرى، وعلى ماهر فإذ رفض الأمير عبد المنعم الذى يقيم بأوربا تولى هذه المهمة يحل محله فى عضوية المجلس اسماعيل شيرين صهر الملك . وتقدم الملك بمطلب أخير أفهمته أننا قد لا نستطيع تحقيقه وهو أن تقابل يخته بعض قطعنا البحرية خارج المياه الإقليمية المصرية فى البحر المتوسط .

وشكرنى رئيس الوزراء أكثر من مرة لحضورى الذى جعل الأمور تسير بسهولة ويسر .

وقد وصل اللواء محمد نجيب تصحبه مجموعة من ضباط الجيش بعد رحيل الزورق الذى حمل الملك الى اليخت بقليل» .

حتى عند الخروج من مصر ومن التاريخ ، يصر فاروق على تعيين مجلس الوصاية بتوقيعه لمرسوم لا قيمة قانونية له بعد أن وقع وثيقة التنازل عن العرش ، ورغم كل الضمانات التى قدمها كافري - الذى لعب دور المخرج لمشاهد يوم الخروج - فإن الذعر الذى انتاب الملك المخلوع جعله يطلب حماية الاسطول الأمريكى له فى عرض البحر ، ولكن أمريكا لم تكن لتستطيع المضى فى تبنى قضية الملك إلى أبعد من هذا ، فقد كانت تتأهب لمد جسور قوية مع النظام الجديد .

الإنجليز والثورة

خرج الملك من مصر في مساء السادس والعشرين من يوليو، وأسدل الستار على حقبة من تاريخ مصر شهدت توازنا بين قوى ثلاث: الملك والإنجليز والوفد، وكان وجود الملك شرطاً أساسياً من شروط اللعبة السياسية، فإذا رجحت كفة الوفد أو كادت، مال الإنجليز إلى جانب القصر وأيدوا ميول الملك الأوتقراطية، حتى إذا أفرط الملك فى هذا الاتجاه وخرج على قواعد اللعبة، وتجاوز حدود دوره عاد الإنجليز إلى ترجيح كفة الوفد إلى حين، وأتاح هذا المناخ للإنجليز نوعاً من الوصاية الخفية على الحياة السياسية فى مصر، فهم يضعون السيناريو ويتولون مهمة الإخراج فى نفس الوقت. أما وقد خرج فاروق من مصر مخلوعاً عن عرشه، وتولى العرش – بعده– ابنه الذى كان لايزال طفلا فى المهد، وغاب دور الوفد ومعه أحزاب الأقلية، فقد أصبح الأمر يتطلب صياغة جديدة لقواعد اللعبة السياسية التى لم يعد فيها سوى طرفين: الثوار مجهولى الهوية السياسية «بالنسبة للإنجليز»، والإنجليز أنفسهم. ولذلك كان الأمر يتطلب الابقاء على مؤسسة القصر حتى يظل للإنجليز دور فعال على المسرح السياسى المصرى، وحتى لا يؤدى الأمر إلى مواجهة مع

«الضباط» أو «العسكر»، كما كان يحلو للمسئولين الإنجليز أن يسموا رجال الثورة.

وحتى تتحقق هذه الغاية كان لابد من أمرين: التعرف على الهوية السياسية لرجال الثورة، والابقاء على حكم أسرة محمد على عن طريق التمسك بتمثيلها في مجلس الوصاية.

وبالنسبة للأمر الأول، نشط رجال السفارة البريطانية في اتجاه تجميع المعلومات حول الثوار، وضايقهم كثيراً اعتقال على أمين ومصطفى أمين اللذين كانا من أهم مصادر المعلومات للسفارة البريطانية، كما ضايقهم اعتقال كبار ضباط البوليس السياسي الذين كانوا بمثابة مخبرين خصوصيين للسفارة، ورغم ذلك حاولوا - بقدر الإمكان - البحث عن مصادر معلومات جديدة حول الهوية السياسية للضباط الشبان الذين قاموا بالثورة أو «الانقلاب» على حد تعبير الوثائق الرسمية.

واستغل جولبورن - أحد ضباط الأركان الإنجليز بقاعدة قناة السويس - علاقة صداقه قديمة مع أحد الضباط المصريين بمنطقة القناة ويدعى «شوقى»، ودعاه لتناول العشاء على مائدته مساء ٢٧ يوليو، واستخلص جولبورون بعض المعلومات من صديقه شوقى أبرق بها صباح ٢٨ يوليو إلى

وزارة الحربية البريطانية والسفارة البريطانية بالقاهرة جاء فيها:

١- أن محمد نجيب دفع إلى قيادة الحركة دفعاً بواسطة الضباط الشبان الذين تحركهم الكراهية للملك، ولذلك اغتيال محمد نجيب لن يؤثر على الحركة سلبياً.

٢- خطط للانقلاب ونفذه عشرة من الضباط الشبان، ولم يلعب الوفد أو الإخوان أى دور فى هذا الانقلاب، الذى يحظى بتأييد المصريين جميعاً.

٣- الهدف العام للانقلاب إجبار الملك على طرد أفراد الحاشية المعروفين بالفساد، وتغيير أسلوبه فى الحكم، وإصلاح أحوال الجيش.

٤- الخوف من التدخل البريطانى كان الدافع وراء إقصاء الملك عن العرش.

وفى تقرير مطول مؤرخ في ٢ أغسطس ١٩٥٢، ذكر رالف ستيفنسون - السفير البريطانى - أن الانقلاب قد أحسن التخطيط له من قبل، وأن من قاموا به حوالى عشرة من الضباط بقيادة البكباشى أنور السادات، وأن قرار القيام بالانقلاب اتخذ قبل موعد وقوعه بثمانية أيام، واستند فى تحديد شخص القائد الفعلى للحركة مما قاله على ماهر للقائم

بالأعمال البريطانى يوم ٢٤ يوليو، واستدل على صحة ذلك من اتصالات السادات بالسياسيين، وبروز أخباره فى الصحف، وتصرفه بطريقة تدل على الثقة بالنفس في حضرة محمد نجيب، رغم أنه رئيسه «من الناحية النظرية على الأقل»، ولكن سيتفنسون أبدى عجزه عن التوصل إلي نوع العلاقة التى تربط أنور السادات بزملائه من قادة الحركة. وذكر أن محمد نجيب لم يعلم بالانقلاب إلا قبل وقوعه بثمانية أيام عندما عرض عليه الضباط الأحرار قيادتهم، وعندما قبلها كان مدفوعاً بخشيته من أن يكون الملك يدبر لاغتياله عقابا له على تحديه لإرادته فى انتخابات نادى الضباط. واستبعد ستيفنسون أن يكون على ماهر ضالعا فى «المؤامرة» ولكنه لم يستبعد أن يكون قد علم بها قبل وقوعها. أما عن التوجهات السياسية لقادة الحركة فقد أكد السفير على أنهم لا صلة لهم بالوفد، وأن لبعضهم صلات بالحزب الاشتراكى «مصر الفتاة» ولبعضهم الآخر صلات بالإخوان المسلمين، أما غالبيتهم فلا يحركهم إلا الكراهية للفساد وللملك.

وهكذا اقترب الإنجليز من فهم الهوية السياسية لقادة الحركة دون أن يوفقوا لمعرفة شخصية القائد الحقيقى للثورة، فقد رأيناهم يوم ٢٣ يوليو يظنون أنه ضابط طيران اعتماداً

على اتصال على صبرى بالسفارة الأمريكية ليلة الانقلاب، ثم ارتاحوا إلى الظن بأن أنور السادات هو قائد الثورة لأن على ماهر قال لهم ذلك، وكانت فكرة على ماهر مستمدة من أن أنور السادات كان هو الضابط الذى زاره بمنزله ودعاه باسم «الحركة» إلى تأليف الوزارة.

ومهما كانت عدم دقة المعلومات التى تجمعت لدى السفارة الإنجليزية حول قيادة الثورة فيما بين ٢٣ يوليو - ٢ أغسطس، فإنهم كانوا يوقنون أن اهتمامات هؤلاء «العسكر» داخلية محضة ترتبط باصلاح الأداة الحكومية وإصلاح الجيش، ولا تتجاوز ذلك إلى معاداتهم هم «أى الانجليز»، فلا بأس إذن من التعاون معهم بشرط المحافظة على مؤسسة القصر، وعدم إدخال تعديل دستورى كبير على البلاد. كان هذا ما استقر عليه رأى الإنجليز.

أما بالنسبة للأمر الثانى الذى سعى الإنجليز إليه عشية خروج الملك، وهو المحافظة على حكم أسرة محمد على، فكان مجالاً لأول اختبار لمدى تقبل قادة الثورة لمتابعة سياسة الوصاية الخفية التى مارسها الإنجليز قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وساعدهم على ذلك وجود شخصية على رأس الوزارة تمرست على قواعد اللعبة السياسية فى عهد الملك فاروق ولهم معها تجارب سابقة، ونعنى بذلك على ماهر.

وعملاً بمبدأ «طرق الحديد وهو ساخن» هرع كروزويل - القائم بالأعمال البريطانى - إلى مقابلة على ماهر صباح يوم ٢٧ يوليو، ليستمع منه إلى ما دار من أحداث فى اليوم السابق، ثم يتطرق الحديث إلى «مشكلة الساعة» - على حد تعبير كروزويل - وهى مشكلة المادة الدستورية التى تنص على أن يقسم مجلس الوصاية اليمين الدستورى أمام البرلمان خلال عشرة أيام من تعيينه. وكان على ماهر «متلهفاً للنصيحة البريطانية بهذا الصدد وخاصة أنه كان يتعرض لضغوط شديدة من كل الاتجاهات، فالبعض يضغط من أجل إجراء الانتخابات، والوفد يدعو إلى عرض الأمر على البرلمان القديم المنحل ويطالبه بدعوته إلى الانعقاد لهذا الغرض، فرد كروزويل بأن المادة الخاصة بمجلس الوصاية نصت على كيفية تشكيل المجلس فى حالة وفاة الملك وليس فى حالة تنازله عن العرش، ولذلك تعانى من ثغرة قانونية، ولكنه - برغم ذلك - قدم لعلى ماهر وجهة نظر الحكومة البريطانية على النحو التالى:

١- إن الحديث عن رفع الأحكام العرفية أو إجراء انتخابات سابق لأوانه، ويجب أولاً أن ترسو سفينة البلاد على بر الأمان.

٢- أن الرأى العام المصرى قد ضاق ذرعاً بالأحزاب السياسية وخاصة أن هناك هواء نقيا يهب على البلاد.

٣- لا داعى للعجلة فى هذا الأمر لأن الاستقرار أهم من الضرورات القانونية.

ورداً على هذه «النصائح» ذكر على ماهر أن الضباط قالوا له أنهم على درجة من الاستياء من فساد الوفد لا تقل عن استيائهم من فساد حاشية الملك، وأنه شخصياً لا يود رفع الأحكام العرفية فى الوقت الراهن رغم أن الضباط طلبوا منه إطلاق سراح بعض المعتقلين وخاصة الشيوعى فتحى رضوان الذى أطلق سراحه بالأمس «٢٦ يوليو».

وأبدى على ماهر «حرصه الشديد» على الاتصال الوثيق بالسفارة البريطانية وطلبه للنصيحة البريطانية حول مثل هذه الأمور، وهنا حذره كروزويل من أن يقبل عضوية مجلس الوصاية حتى لا يضطر إلى ترك رئاسة الوزارة، وعندئذ تنشأ أزمة وزارية يجب تجنبها الآن.

كان هذا الحديث يدور بين على ماهر والقائم بالأعمال البريطانى من وراء ظهر قادة الثورة، وشتان بين موقف على ماهر فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢، وموقفه فى مطلع الأربعينات من الإنجليز، فهو هنا يضع نفسه -طواعية- فى خدمة الإنجليز

بينما كان مطلع الأربعينات يقف ضدهم، ولا يمكن أن يفسر ذلك إلا في ضوء ارتباط على ماهر بمؤسسة القصر، فكان عداؤه للإنجليز خلال الحرب الثانية مرتبطاً بموقف الملك المعادى لهم وقاده ذلك إلى المعتقل عندئذ، وهو الآن على استعداد للذهاب فى التعاون معهم إلى أبعد الحدود حفاظا على مؤسسة القصر التى يدين لها بالولاء.

وتلقفت الخارجية نبأ هذه المقابلة لترسم خطا للتعامل مع وزارة على ماهر أبرقت به إلى ممثلها فى مصر فى الساعة السابعة والنصف من صباح ٢٨ يوليو ١٩٥٢، تضمن ما يلى:

١- لابد من تقديم كل تشجيع ممكن لعلى ماهر لإبقاء «العسكر تحت السيطرة».

٢- أن التصريح الذى أعلنه وزير الخارجية البريطانى أمام مجلس العموم والذى مفاده أن حكومة صاحبة الجلالة تعتبر الأزمة الدستورية الراهنة فى مصر مسألة داخلية بحتة لا ترغب فى التدخل فيها، يدعم موقف على ماهر.

٣- أن حكومة صاحبة الجلالة - رغم ذلك - معنية بالتطورات الجارية فى مصر.

٤- أن الشرط الأساسى لقيام حكومة صالحة فى مصر، تطهير العناصر الفاسدة فى القصر والإدارة، فإذا كان هذا هو هدف التغيرات الحالية فى مصر فهى تغيرات مفيدة.

٥- غير أن المتطلبات العاجلة تقتضى تجنب المزيد من تصعيد الأزمة الدستورية، والتأكد من الحفاظ على القانون والنظام فى مصر.

٦- من المهم أن يضم مجلس الوصاية - بقدر الإمكان - أحد أعضاء الأسرة الحاكمة لتجنب مخاطر وقوع «فراغ دستورى» لإيجاد أساس للعمل السياسى فى المستقبل.

٧- لا نستطيع إخفاء قلقنا مما تورده التقارير حول حملات الاعتقال وخاصة بين ضباط البوليس، والشائعات التى تقول بوجود عناصر متطرفة بين الضباط «قادة الثورة» المتصلين بالإخوان المسلمين.

٨- يجب أن يقدم على ماهر التأكيدات باتباع هذه النقاط، وبعدم ترك زمام الأمور تفلت من يده، والنصيحة التى يمكن أن نوجهها له هى العمل على ألا تتجاوز تصرفات العسكريين حدود الدستور القائمة بمصر، ومن الصعب تشكيل حكومة دستورية أخرى فى الوقت الراهن.

٩- يجب أن ينقل السفير البريطانى الخطوط العامة لهذه التعليمات إلي محمد نجيب مع تجنب ذكر الإخوان المسلمين، على أن يذكر لنجيب بوضوح أننا نعلق أهمية كبرى على بقاء على ماهر فى منصبه، وأننا لا نقبل بأى رئيس وزراء آخر فى الوقت الراهن.

وما كاد رالف ستيفنسون - السفير البريطانى - يعود إلى القاهرة من إجازته: حتى أسرع لمقابلة على ماهر صباح ٢٩ يوليو، فذكر له الأخير أن العسكريين يحرصون على المحافظة على النظام، ولكنهم مجموعة غير متجانسة ومحمد نجيب «لعبة» فى أيديهم، وأكد للسفير أن بين أولئك الضباط «قادة الثورة» بعض المتطرفين من مصر الفتاة والإخوان المسلمين وحتى الشيوعيين، ولكنهم بعيدون عن تأثير الوفد تماماً، وأن الجيش والشعب قد ضاقوا ذرعا بالأحزاب السياسية القديمة، فقال له السفير أن الحكومة البريطانية لا تقبل أى احتمال لوصول العناصر الوفدية المتطرفة إلى السلطة، وأنها تعتبر وزارته هى الحكومة الدستورية الوحيدة ولا تقبل بديلا عنها. وأحس السفير أن على ماهر يعانى صعوبات كبيرة تجعله يحتاج إلى كل مقدرته ومرونته لضمان الاستمرار فى منصبه..

وقال علي ماهر للسفير أنه تلقى صباح اليوم نفسه برقية من الأمير محمد علي يضع فيها حكم أسرة محمد على أمانة في عنقه، ولكن الوفد والعسكريين يريدون ألا يكون بين أعضاء مجلس الوصاية من ينتمى إلى أسرة محمد على، ولذلك فهو لا يستطيع اتخاذ قرار قبل بضعة أيام حتى يستطلع نوايا العسكريين تفادياً للصدام بهم.

وفي مساء اليوم نفسه «٢٩ يوليو» قابل ستيفنسون اللواء محمد نجيب بحضور على ماهر وأنور السادات وجمال سالم، وكرر السفير البريطاني وجهة نظر حكومته، فقال أن حكومة صاحبة الجلالة تعتبر على ماهر وحكومته السلطة السياسية الدستورية الوحيدة وأنها على يقين أن الجيش المصرى سيقدم له كل تأييد، وأبرز ستيفنسون ضرورة تفادى أى تعقيد للأزمة الدستورية ورغبة حكومته في أن تمثل الأسرة الحاكمة الملكية فى مجلس الوصاية.

فرد جمال سالم على السفير بقوله: أن من المهم أن يكون التأثير المحيط بالملك الصغير «أحمد فؤاد» على درجة من النقاء الذي لا يمكن توفره فى الأسرة المالكة، وهو ما يجب أن يوضع في الاعتبار عند تشكيل مجلس الوصاية.

فأيد السفير وجهة نظر جمال سالم، ولكنه أصر على أن

استبعاد الأسرة الحاكمة من مجلس الوصاية يعنى أن مصر تنوى التخلص من الملكية مما يؤدى إلى ضعف الموقف الدستورى.

ولم يشترك نجيب والسادات فى هذا الجدل، فيما عدا سؤال السادات للسفير عما إذا كان يمثل رسمياً مصالح الأسرة المالكة؟ فرد السفير بأنه إنما يوجه نصيحة ودية ولكن الموقف الرسمى لحكومته يعتبر ما حدث بمصر مسألة داخلية لا تدعوها إلي التدخل، وأنها تهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على القانون والنظام، وأنها تشعر بالقلق إذا تعرضت مصر لتصعيد فى الأزمة الدستورية.

فأعرب الضباط الثلاثة «نجيب وجمال سالم والسادات» عن تقديرهم للموقف البريطانى، وأكدوا أنهم يحرصون على القانون والنظام وعلى أن تتم التطورات الدستورية بسهولة ويسر.

ومساء اليوم التالى «٣٠ يوليو» [illegible] ى [illegible] ى ماهر السفير البريطانى وأبلغه أنه اجتمع مع العسكريين بعد انصراف السفير مساء أمس لمناقشة موضوع مجلس الوصاية، واستمر الاجتماع حتى الخامسة من صباح ٣٠ يوليو، وأنه نجح فى اقناعهم بتعيين الأمير عبدالمنعم عضوا

بمجلس الوصاية، وفى مقابل ذلك وافق على تعيين ممثل للجيش بالمجلس هو القائم مقام محمد رشاد مهنا، وأنه قد تم تعيين الأخير وزيرا للمواصلات حتى يمكن أن يصبح عضوا بمجلس الوصاية دستورياً. أما العضو الثالث بالمجلس فهو بهى الدين بركات باشا. وأن إعلان تشكيل مجلس الوصاية سيتم فى أول أغسطس. وذكر على ماهر للسفير أن تأكيده لمحمد نجيب مساء أمس بأن الحكومة البريطانية لا تقبل بأى حكومة غير وزارة على ماهر قد دعم مركزه التفاوضى مع الضباط.

ولكن مر يوم أول أغسطس دون أن يعين مجلس الوصاية، فقرر الانجليز إظهار عضلاتهم للنظام الجديد، فأعلنت حالة الطوارئ فى قاعدة قناة السويس، وأقيم جسر جوى بين القواعد البريطانية فى ليبيا وقناة السويس، فاستدعى على ماهر السفير البريطانى مساء ٣ أغسطس ليستطلع جلية الأمر، فطمأنه السفير إلي أن بريطانيا لا تنوى القيام بأى عمل عدائى ضد مصر، ولكن هذه التحركات روتينية ترتبط بحالة التوتر القائمة الآن. فقال على ماهر أن القوات الموجودة بقناة السويس أصلا تكفى فى حالة تعرض حبل الأمن للاضطراب، وأن الجيش المصرى لا يستطيع مواجهة قوات

قاعدة قناة السويس وحدها، فليس هناك ما يدعو إلى جلب تعزيزات من طبرق، وعندما أكد على ماهر أن حالة الأمن مستقرة فى البلاد، وعد السفير بمخاطبة حكومته بشأن التخفيف من إجراءات التعبئة فى منطقة القناة.

ونجحت مظاهرة القوة فى دفع قيادة الثورة إلى تشكيل مجلس الوصاية الذى أقسم اليمين الدستورية يوم ٥ أغسطس، وبذلك ظن الانجليز أنهم قد أعادوا التوازن إلي الساحة السياسية فى مصر بين قيادة الثورة ومؤسسة القصر، وأنهم قد كسبوا لأنفسهم لعب دور الوصى من وراء ستار. بفضل تحالف على ماهر معهم.

ولكن الضباط الشبان الذين قاموا بالثورة لم يكونوا ليقبلوا الاعتراف لبريطانيا بهذه النقطة التى سجلت لصالحها، فانتهزوا أقرب فرصة «٧ سبتمبر» للإطاحة بعلى ماهر، أخر الركائز التى حاول النفوذ البريطانى فى مصر الاستناد إليها، وسقطت بسقوطه الوصاية البريطانية الخفية على الحياة فى مصر.

مواجهة الإنجليز

ظن الإنجليز أن بإمكانهم متابعة وصايتهم على الحركة السياسية في مصر، وخاصة عندما أبدى على ماهر استعداده التام للتعاون معهم وطلب «المشورة» منهم، ولذلك ساندوه - على نحو مارأيناه - فى مواجهة قيادة الثورة، وانتصرت فى النهاية وجهة نظرهم فى تشكيل مجلس الوصاية، وفى تأخير إجراء الانتخابات حتى لاتأتى بالوفد إلى السلطة، ولكن جاءت إقالة على ماهر فى ٧ سبتمبر بمثابة ضربة للآمال البريطانية، وخاصة أن القائد الأسمى للثورة اللواء محمد نجيب أصبح رئيسا للوزراء، حقا كان جميع الوزراء مدنيين وليسوا عسكريين، ولكن كان من بينهم ممثلون للحزب الوطنى والإخوان وبقيتهم من الفنيين، ولم يسبق لأى من الوزراء الاشتراك فى الحكم ماعد عبدالجليل العمرى، وبالتالى لم يكن للسفارة البريطانية منفذا إلى الوزراء.

تغيرت إذن معالم المسرح السياسى تماما، وأصبح لامفر أمام الإنجليز من مواجهة النظام الجديد، ولكن المواجهة تقتضى معرفة الخصم معرفة جيدة، ولم يكن محمد نجيب لغزا بالنسبة للانجليز، فتاريخه معروف لهم وكذلك شخصيته، ثم إنهم يدركون تماما أنه مجرد رمز، أو واجهة يعمل من

خلالها الضباط الذين خططوا للانقلاب ونفذوه، ولذلك نشطت السفارة للتعرف عليهم، ولعب الملحق العسكرى البريطاني دورا أساسيا في هذا الصدد، فتعرف علي بعض ضباط قيادة الثورة من خلال زميله الملحق العسكرى الأمريكي، ومن خلال كيرميت روزفلت رجل المخابرات الأمريكية الذى كان وثيق الصلة ببعض الضباط، وكان بعض الضباط قد بدأوا يلمعون من خلال إلقاء الخطب في الاجتماعات الجماهيرية والظهور في المناسبات العامة، وكان في طليعة هؤلاء صلاح سالم وأخوه جمال، وزكريا محيي الدين ثم جمال عبدالناصر.

وذات مساء من سبتمبر ١٩٥٢، دعا الملحق العسكري البريطاني ثلاثة من هؤلاء الضباط لتناول العشاء على مائدته هم: جمال عبدالناصر، وصلاح سالم، وزكريا محيي الدين، وكتب الملحق العسكري مذكرة إلى رؤسائه تحمل انطباعاته عن هذا اللقاء أبدى فيها اهتماما خاصا بصلاح سالم وقدرته على الجدل، وأشاد بما يتسم به زكريا محيي الدين من فكر منظم يشف عن توجه سياسى رصين، وكان عبدالناصر أقل الثلاثة حظا من اهتمام الملحق العسكرى البريطاني، «فهو لايشارك في الحديث ويبدو سطحي التفكير، وربما كان ذلك يرجع إلى عدم امتلاكه لناصية اللغة الانجليزية».

وبعد أقل من عام بدأ الإنجليز يشعرون أن جمال عبدالناصر - أقل الضباط تعرضا للأضواء - هو القائد الحقيقى للثورة، وأحسوا بذلك من الطريقة التى كان يعامله بها زملاؤه أثناء المفاوضات التى دارت - فيما بعد - حول القضية المصرية، ثم تأكدت تلك الأحاسيس بصورة قاطعة خلال أزمة مارس ١٩٥٤ .

وأخذت الدوائر البريطانية تشعر بالقلق إزاء الخطب الحماسية الوطنية المعادية للاستعمار التى كان يلقيها صلاح سالم ثم جمال عبدالناصر فيما بعد، وأحسوا أنه لابد من تحديد الموقف البريطانى تجاه المطالب المصرية بالتفاوض حول السودان والجلاء التى اقترنت بضغوط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة البريطانية للتوصل إلى تسوية سياسية لعقد معاهدة مع مصر بشرط ألا تمس المعاهدة بوضع قناة السويس «كقاعدة عسكرية تهم العالم الحر» - على حد تعبير دالاس - الذى أكد فيما بعد لزميله البريطانى (٩ فبراير ١٩٥٣) أن قادة الانقلاب الذى وقع فى مصر يمالئون الغرب ويعادون الشيوعية، وأنهم يجب تشجيعهم على الدخول فى منظمة الدفاع عن الشرق بتقديم بعض التنازلات السياسية لهم مع الحفاظ على جوهر المصالح

الاستراتيجية البريطانية فى المنطقة.

أصبح الإنجليز فى ضوء التغيرات التى حدثت فى مصر، وفى ضوء الضغوط الأمريكية يحسون أنهم سوف يواجهون مأزق تحديد موقفهم من الجلاء عن مصر، وكان لديهم استعداد لذلك على أن تظل القاعدة فى قناة السويس تحت إدارتهم وتصرفهم من خلال صيغة يتم التوصل اليها مع النظام الجديد فى مصر، وبمعنى آخر كان الإنجليز يريدون تقديم تنازلات سياسية أسمية مع الاحتفاظ بوجودهم العسكرى فى منطقة القناة، وهو ما لايرضى به قادة مصر الجدد.

ولذلك سعى الانجليز إلى إعداد البدائل فى حالة فشلهم فى الحصول على مايريدون من حكومة الثورة، والبدائل هنا كانت عسكرية، ففى ديسمبر ١٩٥٢ كلفت وزارة الحرب البريطانية «لجنة تنسيق الدفاع البريطانية» بإعداد خطة للاستيلاء على القاهرة والاسكندرية وعزل الدلتا تماما عن العاصمتين يتم تنفيذها فى حالة اضطرارها إلى التدخل لتصفية النظام الجديد. وهنا نلاحظ أن هذه الخطة العسكرية وضعت فى سرية تامة حتى لايتسرب أمرها إلى الأمريكان الذين كانوا يؤيدون النظام الجديد فى مصر، وأطلق على

الخطة - التى وضعت لمساتها الأخيرة فى يناير ١٩٥٣ - اسم كودى هو Rodeo (وهى المباريات التى يقوم بها رعاة الأبقار لكبح جماح الخيول البرية)، وهو اسم له دلالته فالإنجليز يريدون كبح جماح قادة الثورة عندما يعجزون عن ترويضهم وإنما بقصد ازاحتهم من على المسرح السياسى فى مصر وتشكيل حكومة جديدة من السياسيين القدامى يرأسها علي ماهر، الذى كان الشخصية الأكثر تقبلا عند الإنجليز.

وتضمنت الخطة العسكرية الاستيلاء علي الاسكندرية والمنطقة المحيطة بها عن طريق الأسطول البريطانى (علي طريقة القرن التاسع عشر) مع إنزال قوات كوماندوز محمولة جوا من مالطا، وفي نفس الوقت تتحرك قوات بريطانية من المشاه والمدرعات لاحتلال القاهرة وتتوجه بعض فيالقها إلي الاسكندرية في حركة التفاف كبيرة حول الدلتا لعزلها عزلا تاما عن بقية البلاد.

وتطلب تحقيق هذه الخطة تحريك قوات عسكرية كبيرة من كينيا إلى منطقة القناة لتحل محل القوات الزاحفة على القاهرة، ونقل قوات كوماندوز من بريطانيا نفسها إلي مالطا لتصبح قريبة من مسرح العمليات المرتقب، وزيادة قدرة

القوات الجوية للقيام بطلعات فوق القاهرة والاسكندرية وللعمل على شل حركة القوات المسلحة بساعة الصفر قبل موعدها بأربعة عشر يوما حتى تستطيع تحريك كل هذه القوات وفق الخطة حتى تضمن تنفيذ العمليات العسكرية على نحو يتسم بالدقة، وللمحافظة على توقيت التحرك بالنسبة للقوات التي سوف تكلف بالاستيلاء على القاهرة وتطويق الدلتا فى نفس الوقت الذى تبدأ فيه عملية الاستيلاء على الاسكندرية.

ولكن قيادة الأركان رأت أن الحد الزمنى المقترح قد يتيح فرصة التكهن بأهداف التحركات العسكرية ويحرج الحكومة البريطانية أمام حليفتها أمريكا التى يجب أن تفاجأ بالخطة وتوضع أمام الأمر الواقع، واتفق رالف سيتفنسون السفير البريطانى مع قيادة الأركان فى هذا الرأى، وطالب بألا يزيد الحد الزمنى للتأهب السابق على ساعة الصفر على ٧٦ ساعة بينما رأت قيادة الأركان ألا يقل ذلك الحد الزمنى عن ٩٦ ساعة، وعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطانى فى جلسته المنعقدة فى الرابع من يناير ١٩٥٣ فأقر الخطة بأكملها، وفوض رئيس الوزراء بإصدار أمر التنفيذ حسب متطلبات الموقف السياسى على أن يكون صدور الأمر قبل

ساعة الصفر بـ٩٦ ساعة.

وبذلك حسمت الحكومة البريطانية أمر الاختيار العسكرى، ووزعت أدواره على قواتها وبقى انتظار لحظة التنفيذ وبدأت تجربة الاختيار السياسى، ويعنى ذلك تجربة التفاوض مع الثوار حول الجلاء (بشروط الانجليز) والبحث فى نفس الوقت عن بديل سياسى يركنون إليه فى غيبة الأحزاب السياسية التى حلت والساسة الذين غيبوا فى المعتقلات والسجون.

وقبل أن يوقع محمد نجيب ورالف استيفنسون اتفاقية السودان (١٢ فبراير ١٩٥٣) بخمسة أيام، اتصل المستر إيفانز المستشار الشرفى بالسفارة البريطانية بالإخوان المسلمين عن طريق وسيط مصرى، وعقد لقاء مبدئى مع صالح أبو رقيق عضو الشعبة السياسية - لمكتب الإرشاد والدكتور محمد سالم الذى كان مراقبا للحسابات بوزارة الحربية المصرية حيث تم التباحث حول رؤية الإخوان لكيفية حل القضية المصرية - للتعاون مع الإنجليز للوقوف فى وجه الشيوعية الدولية «لأنه لايوجد بين القوى المسيحية من يصلح لصداقة المسلمين سوى بريطانيا وأنه فى حالة ترك قاعدة قناة السويس ومنشآتها تحت حماية القوات المسلحة المصرية، فإن الإخوان يرون ترك عدد معين من الفنيين البريطانيين

لإدارتها».

تم عقد اجتماع آخر بين إيفانز وصالح أبو رقيق ومنير دله ومحمد سالم في ١٦ فبراير ١٩٥٣ نقل فيه الإخوان سرور حسن الهضيبي المرشد العام لهذه الاتصالات مع السفارة، وأبدى الإخوان استعدادتهم للارتباط مع بريطانيا بمعاهدة دفاع مشترك في حالة التوصل إلى تحقيق الجلاء، وأنهم يفضلون الانجليز على الأمريكان لارتباط مصالح أمريكا بإسرائيل.

وبعد هذين الاجتماعين التمهيديين عقد اجتماع على مستوى عال بين إيفانز والمرشد العام للإخوان المسلمين حضره بالاضافة إلى الهضيبي - أبو رقيق ومنير دله ومحمد سالم وعبدالعزيز زكي، وكان ذلك يوم ٢٤ فبراير ١٩٥٣ بمنزل المرشد العام بالمنيل، وطرح الهضيبي فكرة الحياد كبديل للدفاع المشترك مع إبرام اتفاقات سرية تتيح للإنجليز استخدام القواعد بالبلاد العربية «إذ لزم الأمر» لأن الانضمام إلى اتفاقيات الدفاع المشترك لا يلقى قبولا عند قطاعات كبيرة من الرأي العام الإسلامي.

وعندما تسربت أخبار هذه الاتصالات إلى بعض الإخوان المتعاونين مع مجلس قيادة الثورة اضطر الهضيبي الى إبلاغ

جمال عبدالناصر - عن طريق حسن العشماوى - بما دار في تلك الاجتماعات على أنها تمت بعد ٦ مايو ١٩٥٣ (تاريخ قطع المفاوضات مع الإنجليز) ورغم أن جمال عبدالناصر لم يبد اعتراضا على ذلك إلا أنه طالب الإخوان بحل النظام الخاص (التنظيم السرى) ثم فاجأهم بقرار حل الجماعة والقبض على قادتها (١٤ يناير ١٩٥٤). وكان الاتصال بالإنجليز من وراء ظهر قيادة الثورة في طليعة التهم التى وجهت اليهم وإن كانوا لم ينكروها فى المحاكمات الشهيرة، وزعموا أن جمال عبدالناصر شجعهم على ذلك.

وفى نفس الوقت بدأت الاتصالات مع حكومة الثورة بضغط من الأمريكان للدخول فى مفاوضات حول الجلاء بدأت فى ٢٧ أبريل ١٩٥٣ وانتهت بالانقطاع فى ٦ مايو ودار الخلاف حول تمسك الإنجليز بأن يكون لهم وجود بالقاعدة العسكرية بقناة السويس بعد الجلاء، وبأن يتولى أفراد بريطانيون (من الفنيين) إدارة القاعدة.

وعند انقطاع المفاوضات بدأت الحكومة البريطانية تفكر فى اتجاهين:

١ - تنفيذ خطة اسقاط النظام (احتلال القاهرة والاسكندرية وعزل الدلتا).

٢ - البحث عن إمكانية إيجاد بديل للنظام.

وعقدت عدة اجتماعات بوزارة الحرب البريطانية فى مايو ١٩٥٣ لتقدير الموقف الدولى ومدى ملاءمته لتنفيذ الخطة العسكرية، كما عقدت اجتماعات مشتركة بين خبراء وزارتى الحرب والخارجية، وكانت وجهة نظر الخارجية البريطانية أن النظام قد توطد، وأن الإقدام على عمل عسكرى ضده فى الوقت الراهن قد يؤدى إلى تأليب الجماهير العربية ضد القواعد البريطانية فى العراق والأردن وعدن وليبيا، وكان رد خبراء وزارة الحرب أن التراخى والتهاون فى مواجهة عناد قادة ثورة مصر هو الذى يؤدى الى استهانة الجماهير العربية ببريطانيا وحدوث حركات معادية للقواعد البريطانية فى المنطقة، وهنا أثار رجال الخارجية مشكلة الموقف الأمريكى.

وأخيرا حسم رئيس الوزراء البريطانى الأمر بالوقوف موقف الترقب وترك حكومة الثورة فى مصر تبدأ بالخطوة الأولى لاستئناف المفاوضات، عندئذ لن تفرط بريطانيا فى شىء وتستطيع الحصول على ماتريد، ورأى أن ليس ثمة مايدعو إلى تنفيذ خطة العمليات العسكرية الموجهة ضد النظام فى مصر إلا إذا حدث مايبرر ذلك، كالهجوم على السفارة البريطانية من جانب السلطات أو الجماهير المصرية،

أو اضطراب الأمن ووقوع مذبحة ضد الأجانب والمسيحيين، وقال أن الأمريكيين يسعون لوراثة بريطانيا فى الشرق الأوسط، ومن هنا جاءت ضغوطهم عليها من أجل التفاوض مع مصر، ورأى ضرورة تجاهلهم وعدم اللجوء إليهم إلا عند الضرورة، ووعد بأن يفتح حوارا حول مصر مع الرئيس ايزنهاور عندما يلتقي به في برمودا.

ولكن الخارجية البريطانية رأت أن تقديرات رئيس الوزراء ليست دقيقة، فلا يمكن اغفال الأمريكان الذين لهم مصالح فى المنطقة ويجب الأخذ بمشورتهم حرصا على التعاون المشترك بين البلدين الحليفين، كما أن محمد نجيب لن يسرع بتقديم تنازلات لبريطانيا للأسباب التالية:

١ - تعقد الوضع السياسى فى مصر بسبب ضغوط الإخوان المسلمين والعناصر الساخطة على النظام الجديد، والتجربة البريطانية مع مصر تفيد أن كل حكومة تزايد على سابقتها بالتطرف فى إظهار وطنيتها.

٢ - الوضع الاقتصادى الصعب فى مصر الناجم عن ارتفاع تكاليف المعيشة وخيبة أمل الجماهير نتيجة اخفاق الحكومة فى تحقيق الإصلاح المنشود.

٣ - مكانة مصر بين البلاد العربية قد تدفع نظام الحكم

إلى العمل على ازاحتنا من المنطقة حفظا لماء الوجه أو حرصا على ضرب المثل فى التضحية.

وحذرت الخارجية البريطانية رئيس الوزراء (٢٦ مايو ١٩٥٣) من أن سياسة ترك الأمور دون تحريك قد تدفع الحكومة المصرية إلى تنظيم أعمال الفدائيين ضد القوات البريطانية فى القناة، وقد يؤدى ذلك إلى فقدان الانجليز لزمام المبادرة وإضعاف مركزهم التفاوضى فيما بعد، وفوجئت الخارجية بما لتمجيد الأرصدة الاسترلينية لمصر من أثر دفع المصريين للتفاوض، وأن كان لذلك أثاره السلبية على التجارة البريطانية مع مصر، وهز الثقة فى التعامل بالاسترلينى عند بعض الدول.

وانتهت الخارجية إلى التوصية بالاستعانة بالأمريكان الذين يبدون تأييدهم للموقف المصرى، وإبداء الاستعداد لاستئناف المفاوضات مع مصر، على أن يمتنع الأمريكان عن تقديم أية مساعدات اقتصادية للمصريين إلا بعد التوصل إلى معاهدة مع بريطانيا بشأن قاعدة قناة السويس.

وهكذا استبعدت تماما فكرة القيام بعمل عسكرى ضد النظام الثورى فى مصر، ورغم نشاط حركة الفدائيين فى قناة السويس بعد مايو ١٩٥٣ وحتى استئناف المفاوضات

مـرة أخـرى فى ١٩٥٤، إلا أن بريطانيـا لم تتـخـذ من تلك الحـوادث التي وقـعت بمنطقة القناة ذريعة للتدخل وخاصـة أن الدبلوماسية الأمريكية لعبت دورا مـهمـا فى إقنا ع الطرفين بالجلوس حول مائدة المفاوضات.

ولم تكن نوازع الخـيـر هى التى تحـرك الولايات المتحدة للمساعدة على تحقيق الجلاء البريطانى عن مصـر بالطبع، ولكن حـرص الولايات المتحـدة على جـر مـصـر إلى مشـروع حلف الشرق الأوسط (منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط) بعد التوصل إلى إبرام مـعـاهدة مع الانجليـز، كـان فى طليـعـة أهداف السياسة الأمريكية تجاه مـصـر، ولذلك لعبت دور الوسيط بين الطرفين.

الوساطة الأمريكية

يرجع اهتمام الولايات المتحدة بمصر إلى الإتجاه العام فى السياسة الأمريكية لتوسيع مواقع النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية ، كترجمة واقعية للدور الأمريكى فى تحقيق انتصار الحلفاء فى الحروب وبروز الولايات المتحدة فى نهايتها فى موقع القيادة للعالم الغربى . وزكى اتجاه السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط على هذا النحو المصالح الأمريكية المتزايدة فى الجزيرة العربية (البترول) وما قدمته الحرب من فرصة لأمريكا لفتح أسواق الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة أمام منتجاتها ، فضلا عما أسفرت عنه الحرب من بروز الاتحاد السوفيتى فى قيادة المعسكر الاشتراكى كقطب مواجه للولايات المتحدة ، ومن ثم سعت الولايات المتحدة لإحاطة الاتحاد السوفيتى بنطاقات دفاعية استراتيجية فى الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ، واهتمامها المتزايد منذ نجاح الثورة الشيوعية فى الصين - بعدم تحول المزيد من دول المناطق المحيطة بالاتحاد السوفيتى إلى الشيوعية .

ولذلك نجد الولايات المتحدة تتهيأ لوراثة انجلترا وفرنسا

فى الشرقِ الأوسط ، وكانت انجلترا أكثر إدراكاً من فرنسا لهذه النوايا الأمريكية ، ولذلك بدأت - منذ عام ١٩٤٣ - محاولة التوصل مع أمريكا إلى اتفاق حول مناطق النفوذ فى الشرق الأوسط ، ولكن أمريكا كانت تراوغ دائماً وترفض الالتزام بشيء . كانت أمريكا تريد التركة كاملة ولا تقبل بجانب محدود منها .

وفيما يتعلق بمصر ، وسعت أمريكا نشاطها التجارى والإعلامى قبيل نهاية الحرب ، إدراكاً منها لدور مصر المؤثر فى العالم العربى ولأهمية مصر الاستراتيجية ، وأخذ خبراء الولايات المتحدة من رجال المخابرات والدبلوماسيين يرقبون تطور الحوادث فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية ، ويرصدون الحركة السياسية فى البلاد ، ويحاولون الاقتراب من مصادرها الرئيسية ، فوثق السفير الأمريكى صلته بالملك والوفد فضلا عن إقامة رجال السفارة لجسور إتصال وثيقة مع بعض الصحفيين والساسة ورجال الأعمال المصريين .

وكانت محصلة هذه الاتصالات تيقن الأمريكان من أن نار ثورة إجتماعية تكمن تحت الرماد ، وأن عليهم أن يتحركوا لإطفاء جذوتها . فتقدموا إلى الملك وبعض رجال السياسة المصرية بمشروع للإصلاح الزراعى بقصد توسيع نطاق ملاك

الأراضى وتخفيف حدة التناقض الاجتماعى ، دون جدوى ، وتقدموا كذلك بنصائح متكررة إلى الملك بالقضاء على الفساد الإدارى والتخلص من العناصر السيئة بالحاشية ، ولكن دون جدوى أيضا .

ولفت أنظار أجهزة السفارة الأمريكية منشورات الضباط الأحرار ، وما حدث فى انتخابات نادى الضباط من تحد سافر للملك فبدأوا محاولة التعرف على هؤلاء ، ويبدو أن الاتصالات الأولى قد تمت بين أحد الضباط الأحرار والملحق العسكرى الأمريكى من خلال اشتراكهما فى هواية التنس بنادى الجزيرة ، ولعل هذا الضابط خرج من هذه الأتصالات بانطباع أن الولايات المتحدة على استعداد لتأييد انقلاب عسكرى يقوم به الضباط الأحرار وأن صفقة ما عقدت بين الطرفين ، لأن منشورات الضباط الأحرار التى كانت تهاجم الاستعمار الأنجلو أمريكى ، أصبحت منذ مارس ١٩٥٢ تهاجم الاستعمار الإنجليزى وحده .

كان أسلوب الانقلابات العسكرية قد أثبت نجاحة فى إقامة حكومات عسكرية ترعى المصالح الأمريكية فى أمريكا اللاتينية ، وقد قامت المخابرات الأمريكية بتجربته فى سوريا مرتين (حسنى الزعيم ، أديب الشيشكلى) وتمرس جيفرسون

كافرى - السفير الأمريكى - بهذه الخبرة خلال عمله بأمريكا اللاتينية قبل قدومه إلى مصر ومن هنا كان الاهتمام الكبير بالضباط الأحرار باعتبارهم الأمل لإقامة نظام موال للولايات المتحدة يرعى مصالحها ويقوم بتسويق مشروعات الاستراتيجية فى العالم العربى .

وكان جمال عبدالناصر - قائد تنظيم الضباط الأحرار - يعلم أن الاستيلاء على السلطة فى بلد كمصر يخضع للهيمنة البريطانية ، وتحتل بريطانيا موقعا استراتيجيا من أرضه ، قد يواجه بتدخل أجنبى (انجليزى أساساً) لإعادة الأمور إلى نصابها كما حدث عام ١٨٨٢ ، لذلك شعر بحاجة التنظيم لساندة دولة كبرى كالولايات المتحدة حتى يقف على أقدامه . وتاريخ جمال عبدالناصر يشهد بأنه لم يكن بالرجل الذى يقبل أن يكون أداة لدولة أجنبية ، ولكن عدم توافر معلومات كافية عن التوجهات والمعتقدات السياسية للضباط الأحرار ترك الأمريكان يعيشون على أمل استثمار الانقلاب - عند وقوعه - لمصلحتهم .

وهكذا كانت السفارة الأمريكية أول سفارة تعلم بالانقلاب ليلة وقوعه (واستمد الانجليز معلوماتهم عنه منها كما رأينا) . ولعب كافرى دور المخرج لسيناريو الأحداث الذى أعده

الضباط قادة الثورة فيما بين ٢٣ - ٢٦ يوليو .

واستقر رأى الخارجية الأمريكية على معاونة النظام الجديد على «التخلص من الأحزاب السياسية الفاسدة» وعلى ترك الملك لمصيره ، مع الحرص على بقائه حيا وخروجه سالماً بعد أن يقدم أساساً دستورياً لما سيقوم به الضباط بتنازله عن العرش، حتى لاتبدو للولايات المتحدة يد فيما حدث .

غير أن كل الشواهد كانت تدل على رضاء أمريكا عن «الانقلاب» ، فقد تبنت الثورة مشروعاً للإصلاح الزراعى لايختلف فى أهدافه عن مشروع «جمعية أصدقاء الشرق الأوسط» التى حاولت تسويقه فى منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٠ ، (وهى إحدى واجهات المخابرات الأمريكية) . كما حرص كافرى فى عام ٥٢ - ١٩٥٣ على الظهور فى المناسبات والاحتفالات الرسمية إلى جانب محمد نجيب ، حتى ضاق الانجليز ذرعاً بتصرفاته واشتكى وزير الخارجية البريطانى إلى جون فوستر دالاس من تصرفات كافرى (فى إحدى المقابلات) ، ولعبت الخارجية الأمريكية دوراً فى إقناع الانجليز بالتفاوض مع النظام الجديد ، ولمحت من طرف خفى أن هؤلاء «الأولاد» (كما كان يصفهم كافرى ودالاس) موالين للغرب ، معادين للشيوعية .

وقبل أن تبدأ المفاوضات المصرية البريطانية حول الجلاء بشهر ونصف ، حرص وزير الخارجية البريطانية على مقابلة الرئيس إيزنهاور فى إطار التنسيق الأنجلو - أمريكي حول الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة ، وفي ذلك اللقاء الذى تم يوم ٥ مارس ١٩٥٣ وافق إيزنهاور على وجهة نظر بريطانيا من أن بقاء قاعدة قناة السويس كقاعدة مهمة للغرب فى المنطقة أمر ضرورى ، وأنه «فى حالة جلاء الانجليز عن قناة السويس قبل عمل ترتيبات دفاعية شرق أوسطية فقد يتعرضون للابتزاز من جانب المصريين» . وأكد وزير الخارجية البريطانى للرئيس الأمريكي أن مصر هى مفتاح الدفاع عن الشرق الأوسط ، وأنه فى حالة فشل الانجليز فى التوصل إلى اتفاقية للدفاع مع مصر فإنه يجب على الولايات المتحدة «أن تعمل مع بريطانيا لمواجهة الموقف» واستقر الرأى على إرسال جنرال أميركى إلى مصر ليكون إلى جانب قائد القوات البريطانية فى مصر كمستشار له أثناء المفاوضات (دون أن يشارك فيها بالطبع) ، وأن يوجه الرئيس الأمريكى رسالة إلى محمد نجيب يعبر فيها عن الأهمية التى يعلقها على إقامة نظام دفاعى فعال فى الشرق الأوسط وعلى ضمان استمرار قاعدة قناة السويس على نفس الدرجة من الكفاءة .

ولذلك عندما توقفت المفاوضات المصرية البريطانية فى ٦ مايو ١٩٥٣ ، اهتم دالاس - وزير الخارجية الأمريكى - بتحريك الموقف بمبادرة من جانبه ، فى نفس الوقت الذى كان الانجليز فيه يطرحون الاستعانة بالأمريكان كأحد الخيارات البديلة للتدخل العسكرى ، ودون أن يرجع دالاس إلى الخارجية الانجليزية ، التى فسرت الموقف الأمريكى بأنه يرقى إلى مستوى الوصاية على السياسة البريطانية فى منطقة من أهم مناطق نفوذها .

على كل جاء جون فوستر دالاس فى زيارة لمصر .. ضمن جولة فى المنطقة - وبصحبته مساعده هنرى بايرود (مسئول الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية الذى خلف كافرى سفيرا بمصر) ، والتقى فى ١١ مايو (بعد قطع المفاوضات بخمسة أيام) مع اللواء محمد نجيب ومحمود فوزى وزير الخارجية وحضر اللقاء بعض ضباط القيادة (ولابد أن يكون عبدالناصر أحدهم) حيث عبرت حكومة الثورة فى أول لقاء على هذا المستوى مع الحكومة الأمريكية عن وجهة النظر المصرية ، ولنترك الوثيقة التى نقلت للحكومة الانجليزية تنقل لنا مادار فى هذا الاجتماع المهم :

«قال نجيب أنه سوف يشرح قضية مصر بصراحة ووضح

أن حكومته ترغب في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تساعد مصر المسالمة على لعب دورها فى العالم المعاصر ، ولكن هذه الإصلاحات يعوقها العدوان البريطانى . وهى تهدف إلى إلغاء الفوارق بين الأغنياء والفقراء بالوسائل الديمقراطية ، وزيادة قوة مصر برفع مستوى معيشة شعبها ، وقد أثار الاحتلال البريطانى والمواقف البريطانية العنيدة المشاعر الوطنية للمصريين . والعرب كانوا ينظرون إلى الولايات المتحدة فى الماضى باعتبارها المدافع عن الحرية ونصيرة الأمانى الوطنية للمستضعفين ، ولكن هذه النظرة تغيرت بقيام إسرائيل وتحولت مشاعر المرارة العربية نحو البريطانيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بقدر كبير ، لأن العرب يعتقدون أن الولايات المتحدة تساند إسرائيل باستمرار . ومصر والعرب لهم خبرة سيئة بالتعامل مع بريطانيا التى تنقض العهود ، فمثلا قامت بريطانيا بأعمال تتناقض مع ما جاء بأتفاقية السودان بعد أسبوع من توقيعها على الاتفاقية . ولذلك تخشى مصر والعرب من إبرام اتفاقيات مثل معاهدة الدفاع عن الشرق الأوسط ، لأن الاتفاقيات التي تحظى بالاحترام هى تلك التى تبرم بين أنداد أكفاء . وتردد العرب فى الدخول فى معاهدة

الدفاع عن الشرق الأوسط مرده يقينهم من أن علاقة السيد بالمسود ستغلب على هذه الاتفاقية . ومصر لاتفكر فى الانضمام إلى مثل هذه الاتفاقية مادامت تحس بالظلم ويجب احترام مشاعر الجماهير ، ولايمكن إبرام معاهدة دفاع إلا عندما يتلاشى الشك وتحل محله الثقة المتبادلة بين مصر وبريطانيا . والولايات المتحدة على درجة كافية من القوة تمكنها من عمل أى شىء فى هذا الاتجاه فبمجرد حصول مصر على حريتها سوف تثق مصر فى الجميع حتى الانجليز» .

وأكد محمد نجيب لدالاس أن الدفاع عن مصر هو مسئولية المصريين وأن الحكومات لاتستطيع تجاهل المشاعر الوطنية لشعوبها ، والمصريون والعرب جميعا يكرهون بريطانيا ويشعرون بالمرارة تجاه الولايات المتحدة . ولوح لدالاس بأنه إذا تم الوصول إلى اتفاق مرضى مع بريطانيا فإن ذلك سوف يفتح باب البحث عن حل لمشكلة إسرائيل ، وأبدى ترحيب مصر بالقروض الأمريكية ، ولكنه ربط ذلك بضرورة تقوية مصر حتى لايتكرر ماحدث عام ١٨٨٢ .

وشكر دالاس محمد نجيب على صراحته ، وذكر أن «سياسة الولايات المتحدة تقوم حول مواجهة التهديد الشيوعى

واحتمالات التوسع السوفيتى ، وأن أمريكا تحتاج إلى مساعدة الآخرين لمواجهة هذا الخطر ، وخاصة فى الشرق الأوسط الذى يشكل منطقة خطر لم تولها الولايات المتحدة إلا اهتماماً محدوداً فى الماضى ، وأن أمريكا تنوى رسم سياسة شرق أوسطية متوازنة بين العرب ،واليهود فى المستقبل لاتعادى هولاء أو أولئك» .

واستطر دالاس قائلا : «إننا لانستطيع أن نحدد لمصر ما تفعله ، ولكننا نستنتج من الدراسات المتاحة أمامنا أن مصر تستطيع بقيادة نجيب أن تلعب دوراً قيادياً مطلوباً فى العالم العربى ، ونحن على استعداد لمعاونة مصر للعب هذا الدور عن طريق مساعدتها اقتصاديا وعسكرياً ، رغم أن المعدات العسكرية مطلوبة بالحاح في أماكن أخرى . والخلافات المصرية - البريطانية هى الشغل الشاغل للولايات المتحدة ، ونحن لا نتحرج من علاقاتنا الوثيقة بالانجليز رغم أننا لا نقبل بوجهات النظر البريطانية على علاتها ، فنحن على اتفاق معهم حول المبادىء العامة ، وكما تعلمون ليس لنا أى مطامع استعمارية وتاريخنا يشهد بذلك» .

ثم انتقل دالاس إلى مشكلة قناة السويس فى حديثه حول النقاط التالية :

الاعتراف بالسيادة المصرية على القناة من الناحيتين النظرية والعملية .

لا تقبل أمريكا أى تغيير فى وضع القاعدة يترتب عليه «فراغ قوة» لأن القاعدة يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة فى حالة الحرب .

ترى الولايات المتحدة ضرورة انسحاب القوات البريطانية مع الابقاء على القاعدة على درجة عالية من الكفاءة لخدمة العالم الحر ، ولذلك تصر الولايات المتحدة على أن تظل مسئولية صيانة وإدارة معدات القاعدة ملقاة على عاتق الانجليز .

وعقب نجيب ومحمود فوزى على هذا الكلام بموافقتهما على أن تكون القاعدة معدة للاستخدام ، ولكنهما أكدا أن المصريين يستطيعون إدارتها بعد تدريبهم ، وأن مصر لاتقبل المساس بسيادتها ، ولكنها لا تمانع فى بقاء بعض الفنيين الانجليز لفترة محدودة حتى يتم إحلال المصريين محلهم بالتدريج .

فقال دالاس: «إنه لم يأت إلى مصر ليتورط فى المشاكل المصرية – البريطانية ، وأنه يريد أن يناقش مع نجيب الدور الذى يمكن أن تلعبه مصر فى المستقبل ، ويتمنى أن تنتهى

المشكلة المصرية - البريطانية بشكل مرضى ، ويجب أن تفهم مصر جيدا أن الولايات المتحدة لن تزود مصر بالسلاح لتحارب به الانجليز» ، وأكد أنه بمجرد حل مشكلة قاعدة قناة السويس فإنه يمكن معالجة مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط - وقضية إسرائيل .

وهكذا عبر دالاس عن أهمية التوصل إلى تسوية مع بريطانيا بشأن قناة السويس لفتح الطريق أمام مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، وذلك رغم تظاهره بعدم الاكتراث بالنزاع المصرى البريطانى ، وتهوينه من شأن مشكلة إسرائيل ، ويتضح من الوثائق أن الولايات المتحدة نصبت نفسها بعد هذه الزيارة وسيطا بين مصر وبريطانيا رغم ضيق الانجليز بهذه الوساطة .

فقد أرسل محمد نجيب خطابا إلى الرئيس إيزنهاور فى أوائل يوليو ١٩٥٣ سجل فيه على الحكومة الأمريكية الاستعداد الذى أبداه دالاس لمساعدة مصر على التوصل إلى تسوية للنزاع المصرى - البريطانى ، وقدم للرئيس الأمريكى صيغة مصرية مقترحة للمبادىء العامة للتسوية ، ثم لوح له بما توفره التسوية من خلق مناخ ملائم لبحث مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط .

قال محمد نجيب في رسالته : «أؤكد لكم أنه فى حالة التوصل إلى تسوية مرضية ، فإن مصر سوف تتعاون مع أصدقائها وحلفائها بإخلاص لتحقيق هذه الغاية (الدفاع عن المنطقة) ، وأنه بمساعدتهم سوف تلعب دورها كاملا فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى وبناء القوة العسكرية الضرورية لتحقيق الأمن فى الشرق الأوسط» .

وأكد نجيب أنه لايستطيع أن يقنع الشعب المصرى ببقاء الفنيين البريطانيين فى القاعدة دون أن يكون هناك مقابل يتمثل فى بناء قوة مصر الاقتصادية والعسكرية ومعاونتها على إقامة صناعات عسكرية ، ويرتبط بتحقيق هذه الدرجة من التنمية التعاون الاستراتيجى فى المستقبل .

كان كل طرف ينظر إلى المسألة من زاوية مصالحه الخاصة ، فأمريكا تريد أن تعقد صفقة تساعد بموجبها مصر على تحقيق جلاء مشروط بوجود بريطانى محدود لصيانة القاعدة تحت السيادة المصرية ، مقابل الدخول فى مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط ، وحكومة الثورة تريد - أيضا - أن تعقد صفقة ، فالوجود البريطانى المحدود فى القناة لابد أن يقابله مساعدة مصر اقتصادياً وعسكرياً على النمو بدرجة كافية تطمئنها إلى توفر شرط الندية عند بحث مسألة الدفاع

عن الشرق الأوسط .

ورغم مراوغة حكومة الثورة وعدم تورطها فى موافقة صريحة على الدخول فى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط ، إلا أن الخارجية الأمريكية كانت ترى أن العقبة الأساسية ، وهى الوجود البريطانى فى مصر ، ستهيىء - لو أزيحت - الفرصة أمام حكومة الثورة للأختيار .

ومن هنا كان الضغط الأمريكى على بريطانيا للعودة إلى المفاوضات ، وكان شرط بريطانيا ألا تقدم أمريكا أى مساعدات اقتصادية لمصر إلا بعد إبرام المعاهدة حتى لايؤدى ذلك إلى إضعاف موقف المفاوض الانجليزى .

وعندما وقعت مصر اتفاقية الجلاء (١٩ أ:توبر ١٩٥٤) كان أثر الضغوط الأنجلو - أمريكية على مصر واضحا فى النص على بقاء الخبراء الانجليز ، وفى إعطاء بريطانيا حق العودة إلى القاعدة فى حالة تعرض إحدى البلاد العربية أو تريكا لعدوان خارجى .

وفتحت بذلك صفحة جديدة فى علاقات مصر بالقوى الكبرى ، وفى طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية .

لعبة الكبار

لقد كان رجال الثورة يسعون إلى تحرير التراب الوطنى من الاحتلال الأجنبى فى ظروف دولية صعبة ، ورغم عدم خبرتهم بالملاحة فى بحار السياسة ، إلا أنهم كانوا واعين تماماً ألا يتورطوا فى عملية مقايضة التحرر الوطني بالدخول كطرف فى لعبة الكبار في الشرق الأوسط . وفى الوقت الذى كانوا يراوغون فيه الأمريكان طلبا لتدخلهم في النزاع المصرى - البريطانى لصالح مصر ، لم يلتزموا التزاماً صريحاً بالدخول فى حلف دفاعى عن المنطقة .

وإذا كان المقام لايسمح بنشر النصوص الكاملة للوثائق البريطانية التى تشهد بهذا ، فإن التلخيص الذى قدمناه فى الفصل السابق لمحادثات نجيب - دالاس فى مايو ١٩٥٣ وخطاب نجيب للرئيس الأمريكى خير شاهد علي هذا الوعي الكامل عند حكومة الثورة بتجنب التورط في لعبة الكبار في المنطقة التى لاتخدم قضية التحرر الوطنى المصرى وقضية فلسطين .

ورغم أننا نلتزم هنا بتقديم قراءة للوثائق البريطانية وحدها إلا أنه من المفيد أن نورد هنا شهادة حسين حمودة (أحد الضباط الأحرار من الأخوان المسلمين) - وهو من

خصوم جمال عبدالناصر - حول رد فعل جمال عبدالناصر عندما نقل إليه حمودة (في نهاية ١٩٥٣) فكرة أمريكا فى إقامة حلف إسلامي تشترك فيه مصر ضمن إطار لمعاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية فكان رد عبدالناصر : «المشكلة الرئيسية ليست بيننا وبين الاتحاد السوفيتى ، ولكن المشكلة بين العالم العربى وبين إنجلترا وفرنسا وإسرائيل، إنجلترا مازالت جيوشها في مصر والسودان وشرق الأردن والعراق وعدن ، وفرنسا مازالت تحتل تونس والجزائر ومراكش ، واستقطعت إسرائيل أكثر من نصف فلسطين ، فكيف ندخل معاهدة ضد الاتحاد السوفيتى الذى لايوجد بينه وبين العالم العربى أى مشكلة ؟ وإذا كانت الولايات المتحدة جادة ، فيما تدعيه من أنها راغبة في صداقة العالم العربى ، فعليها معاونته في تحرير أرضه من الاستعمار الفرنسي البريطاني ، وحل مشكلة فلسطين بما يصون حقوق أصحابها الشرعيين . وعلى هذا الأساس فإن حكومة مصر ستقاوم جميع الأحلاف التى تروج لها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط حتى ينال العرب حقوقهم كاملة» .

كانت هناك - إذن رؤية سياسية واضحة عند صناع النظام الجديد لنوايا الولايات المتحدة وأهدافها الاستراتيجية، وللتناقض الكبير بين هذه النوايا والأهداف، وبين المصالح الوطنية والقومية ، ولذلك عقدت الثورة العزم على انتهاج سياسة وطنية مستقلة بمعزل عن لعبة الكبار . وذلك رغم التأييد الأمريكى لها منذ لحظة قيامها .

وعلى كل ، كان ثوار مصر فى واد ، والقوى الكبرى فى واد آخر ، فقد جلس الأمريكان إلى حلفائهم الانجليز يخططون لجر مصر إلى الدخول فى حلف منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كعضو فعال ، وكمقدمة لاستخدام مصر لتسويق الحلف فى العالم العربى وباكستان ، ليقينهم أن حلفا كهذا بغير مصر يفقد قيمته الاستراتيجية . ولنترك الوثائق ترسم لنا مخطط القوى الكبرى لجر مصر إلى لعبة الكبار .

فقد عقد ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا اجتماعات فى لندن فيما بين ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ و٧ يناير ١٩٥٣ لبحث موضوع ضم مصر إلى «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» ، ووضع سيناريو كامل يلتزم به الطرفان لكيفية توريط مصر فى هذا الحلف ، حدد فيه دور كل طرف فى الضغط على مصر لدخول الحلف ، ورسم أبعاد الدور الذى يمكن أن تلعبه

مصر فيه .

وتبدأ الوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات بمذكرة بريطانية حول الخطوط العامة للسيناريو المطلوب التوصل إليه ، أبرزت المذكرة ضرورة اشتراك مصر فى «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، كجزء من صفقة واحدة متكاملة ، واقترحت جدولاً زمنيا لها . فيتم الربط بين توقيع معاهدة مع مصر لجلاء القوات البريطانية مقابل موافقة مصر على الاشتراك فى الحلف ، ثم يلى ذلك مفاتحة الدول العربية الأخرى وباكستان للدخول فى الحلف ، على أن تشترك مصر فى إقناع هؤلاء بالانضمام ، فإذا طلبت مصر التشاور مع شقيقاتها العربيات قبل أن تعلن موافقتها على الأنضمام للحلف ، فلا بأس من ذلك ولكن لابد أن يسبق ذلك قيام الولايات المتحدة وبريطانيا منفردتين أو معا بالاتصالات الأولى مع الدول العربية فى هذا الصدد حتى تمهدا لمصر طريق إقناع البلاد العربية وباكستان ،على أن تستمر المفاوضات مع مصر للانضمام للحلف وتعلن مصر قبولها للانضمام - بوضوح - قبل إنتهاء عمليات جلاء القوات البريطانية من مصر .

ويلى هذه الوثيقة مذكرة مشتركة (انجلو - أمريكية) ترسم الإطار العام لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط : أهدافها ،

وعضويتها ، ووظيفتها وإطارها التنظيمى ، وتحدد هدف المنظمة بالتعاون بين دول المنطقة باعتبارها «منطقة حيوية للدفاع عن العالم الحر» ، ولذلك فهى ترمى إلى مساعدة الدول المنضمة إليها فى رفع مستوى قدراتها الدفاعية حتى تؤدى دورها بكفاءة للدفاع عن المنطقة ، ولايجب أن تتدخل المنظمة فى أى نزاع ينشأ بين أعضائها داخل المنطقة ، ولا تدخل طرفا فى التسويات المتصلة بها (وكان القصد من ذلك المسألة الفلسطينية أو الصراع العربى - الإسرائيلى) .

واقترحت المذكرة أن تضم المنظمة مصر والعراق والأردن وسوريا ولبنان والسعودية واليمن وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا وباكستان وأستراليا ونيوزيلنده وجنوب أفريقيا، وأولت أنضمام مصر أهمية خاصة «لأنه يشجع الدول العربية الأخرى على الأنضمام» ، وبذلك لابد أن تكون مصر فى مقدمة مؤسسى المنظمة التى ستظل مفتوحة الأبواب لمن يرغب فى الانضمام إليها إلى جانب الدول المؤسسة لها .

وتحددت مهام المنظمة على النحو التالى :

١ - وضع خطط الدفاع عن الشرق الأوسط .

٢ - وضع وتنفيذ الخطط لمد بلاد المنطقة بالمعدات العسكرية والتدريب والمشورة .

٣ – التنسيق فى مجال التسليح بين دول المنطقة .

٤ – التعاون مع قيادة حلف الأطلنطى فى البحر المتوسط وآسيا الصغرى زمن الحرب .

٥ – التخلص من السلبيات التى تعوق قدرات دول المنطقة على المساهمة فى الدفاع عن الشرق الأوسط .

وبعد وضع تصور كامل لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، توصل الطرفان (بريطانيا والولايات المتحدة) فى تلك الاجتماعات إلى رسم خطة متكاملة لجر مصر إلى الاشتراك فى الحلف بالدخول معها فى مفاوضات حول تدعيمها لخطط الغرب الدفاعية فى المنطقة ضد العدوان الخارجى ، بعد التوصل إلى تسوية للنزاع المصرى – البريطانى تقوم على الانسحاب البريطانى من مصر مع ضمان صيانة قاعدة قناة السويس زمن السلم لتؤدى دورها الفعال فى الدفاع عن المنطقة عند نشوب الحرب ، ووضع ترتيبات خاصة للدفاع الجوى عن مصر وموافقة مصر من حيث المبدأ على المشاركة فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ،ووضع برنامج لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر من جانب بريطانيا وأمريكا ، على أن يكون ذلك كله «صفقة واحدة» .

وأدرك الطرفان أن مصر قد لا ترغب فى مناقشة

الانضمام إلي نظام دفاعى عن الشرق الأوسط قبل إبرام إتفاقية لجلاء القوات البريطانية عن مصر وتنفيذ الانسحاب البريطاني الكامل بالفعل ، ولذلك اتفق الطرفان على ضرورة أن تقدم الحكومة المصرية «التزاما مبدئيا بالانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط» وإفهام الحكومة المصرية أن الانسحاب مشروط بتقديم هذه الموافقة المبدئية .

كذلك اتفق الطرفان - فى تلك المباحثات المهمة - على ضرورة أن تتضمن اتفاقية الجلاء التي تبرم بين بريطانيا ومصر نصوصاً صريحة بالنسبة للاحتفاظ بكفاءة قاعدة قناة السويس تتعلق ببقاء خبراء إنجليز لإدارة القاعدة وصيانتها يتحدد عددهم وفقا لموقف مصر من مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، فإذا قدمت مصر موافقة مبدئية على الانضمام للمنظمة كان عدد الخبراء محدوداً قاصرا على صيانة المعدات وتترك الإدارة للمصريين ، وإذا لم تقدم مصر موافقة مبدئية صريحة كان العدد كبيراً ويجب التمسك بأن تكون الإدارة للإنجليز ، وفي كلتا الحالتين يجب أن تتعهد بريطانيا بتدريب المصريين على صيانة القاعدة وينص في المعاهدة على أن يحل المصريون تدريجيا محل الانجليز ، ويترك المدى الزمني للإحلال لتقدير الدولتين حسبما يتحدد

موقف مصر من مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، وفى كل الأحوال يجب أن تظل معدات القاعدة ملكا للحكومة المصرية ، على أن يتم تحديد ذلك كله فى لجان عسكرية مشتركة من المصريين والإنجليز.

وانتهت الدولتان - فى هذه الاجتماعات - إلى أن من مصلحة الدولتين استمرار اللواء محمد نجيب فى السلطة فى مصر ، لأنه أكد أكثر من مرة للسفير الأمريكى بالقاهرة أنه لو ظل فى الحكم فإنه سوف يعتمد على الغرب فى طلب المساعدة ، وأن البديل المحتمل لنجيب لابد أن يأتى من الجيش ومن العناصر المتطرفة فيه ، ولذلك يجب أن تحرص الدولتان على استقرار الأوضاع فى الجيش المصرى ، وخاصة أن نجيب تقدم بعدة طلبات للمعونات الاقتصادية والعسكرية إلى الولايات المتحدة دون أن يلقى استجابة، وترى حكومة الولايات المتحدة أن تقديم المعونات لنظام نجيب ليس ضروريا لكسب ثقته فقط ، بل لتمهيد الطريق للمفاوضات المقبلة معه حول الدفاع عن الشرق الأوسط ، على أن تكون المعونات المقدمة لنجيب محدودة ومؤقتة. واستقر الرأى على ألا تتجاوز قيمة الأسلحة والمعدات العسكرية التى تقدم لمصر عشرة ملايين دولار ، على أن يراعى فى اختيار - الأسلحة

ألا تستخدم ضد القوات البريطانية فى قناة السويس ، وأن يذكر السفير الأمريكى لنجيب - بوضوح تام - أن أمريكا لن تقدم المزيد من المعونات العسكرية إلا إذا تم التوصل لنتائج للمفاوضات المصرية - البريطانية ، وأعلنت مصر استعدادها للاشتراك فى الدفاع عن الشرق الأوسط . ويراعى فى المستقبل أن تكون الأسلحة المقدمة لمصر فى إطار المعونات الأمريكية بريطانية الصنع تشتريها الولايات المتحدة من بريطانيا وتقدمها إلى مصر ، على أن تتحدد نوعياتها فى اتفاق خاص بين بريطانيا وأمريكا .

وتناقش ممثلو الدولتين حول المساعدات الاقتصادية التى يمكن تقديمها لمصر فى حالة اتباعها لسياسة الدولتين والقبول بالدخول فى نظام الدفاع عن الشرق الأوسط ، ودارت المناقشات حول تعاون الدولتين فى شراء جانب من مخزون القطن المصرى فى حدود مائة مليون دولار ، والسماح لمصر باستخدام جانب من أرصدتها الاسترلينية ، ولكن لم يتم التوصل إلى نقاط محددة بهذا الشأن ، وفضل الطرفان ترك موضوع المساعدات الاقتصادية ليعاد النظر فيه فى ضوء استجابة مصر لسياسة الدولتين وموقفها من مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط .

وظلت الدولتان تتبادلان المذكرات واللقاءات حول تفاصيل المعونات الاقتصادية والعسكرية التى تقدم لمصر فى حالة خضوعها لشروط الغرب حتى استقرت صيغتها النهائية فى نوفمبر ١٩٥٣ ، وروعى فى تحديدها خدمة المصالح التجارية للدولتين من ناحية ، وتقديم المعونات على نمط تدريجى يتحدد إيقاعه بإيقاع تحرك مصر على طريق التعاون الاستراتيجى مع الغرب حتى يبلغ عند توقيعها اتفاق الانضمام لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط .

وهكذا ضرب حصار سياسي حول مصر لدفعها على طريق الاشتراك فى لعبة الكبار ، وحين جلس الوفد المصرى يفاوض الانجليز فى المرحلة الأولى من المفاوضات (ابريل - مايو ١٩٥٣) كان الانجليز يلعبون دوراً مرسوماً هدفه دفع المصريين إلى اليأس والمطالبة بقطع المفاوضات ، ثم يلي ذلك الضغط الأمريكي على مصر للموافقة على الدخول في نظام دفاعي عن الشرق الأوسط من حيث المبدأ ، وهو ماحدث بالفعل .

ولكن حكومة الثورة كانت حديثة العهد بصراع على هذا المستوى ، حاولت المراوغة دون أن تلتزم بشيء ، وتدخل الأمريكان - على نحو ما رأينا - لجمع الطرفين على مائدة

المفاوضات من جديد ، وحين عاد المصريون إلى التفاوض مع الانجليز كان موقفهم صعباً وصلباً فى نفس الوقت ، فلم يقبلوا الربط بين جلاء القوات العسكرية عن مصر وتعهد مصر بالدخول فى نظام دفاعى عن الشرق الأوسط ، ولم يجدوا أمامهم مفراً من القبول بالصيغة البديلة الشهيرة التى تتيح لبريطانيا العودة إلى القاعدة فى حالة وقوع عدوان خارجى على دولة عربية أو على تركيا .

وعندما أبرمت اتفاقية الجلاء كان نجيب قد اختفى تماماً من المسرح السياسى ، وأصبح جمال عبدالناصر صاحب الكلمة العليا فى مصر . وحاولت الولايات المتحدة أن تقنعه بما حاولت إقناع محمد نجيب ، ولكنه كان يؤكد دائما أن التناقض الحقيقى ليس بين مصر والاتحاد السوفيتى ولكن بين مصر وإسرائيل .

وقعت اتفاقية الجلاء فى خريف ١٩٥٤ ، وبدأت صفحة جديدة فى سجل العلاقة مع الغرب . كانت الدوائر الدبلوماسية والمخابرات فى بريطانيا وأمريكا مشغولة بالعمل على إزالة العقبة الأخيرة التى وضعها عبدالناصر-فى طريق مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، وهى البحث عن إطار تقبله الأطراف المعنية لصلح مع إسرائيل . وأتخذ هذا البحث

طابع مشروع سرى أتخذ له اسم كودى هو «ألفا» ALPHA بموجبه يتم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بإعادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم ، وترسيم الحدود بين العرب وإسرائيل مع بعض التعديلات الطفيفة على ضوء قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ .

وفى خط مواز لتلك الجهود ، كان العمل متواصلا لوضع حجر الزاوية للمشروع الدفاعى الغربى بعقد حلف تركى - عراقى ، تنضم إليه الباكستان فيما بعد . وكان موقف مصر أساسيا لضمان «تسويق» فكرة الحلف لبقية الدول العربية .

من هنا كان حرص أنتونى إيدن - وزير الخارجية البريطانى - على التوقف فى مصر وهو فى طريقه لحضور الاجتماع الوزارى لحلف جنوب شرقى آسيا بالعاصمة التايلاندية بانجوك . وكان يهم إيدن التعرف مباشرة على نوايا النظام الجديد فى مصر من خطط الغرب الدفاعية .

وفى اللقاء الذى تم بين عبدالناصر وإيدن فى ٢٠ فبراير ١٩٥٥ شرح رئيس الأركان العامة لجيوش الإمبراطورية الوضع العام لروسيا شرق بحر قزوين وغربه ، وناقش استخدام السلاح النووى لتحقيق تقدم السوفييت عبر العراق وإيران ، وقال لجمال عبدالناصر: إن المنطقة كلها من

البوسفور إلى الباكستان تتطلب تنسيقا دفاعياً ، تكون مصر قاعدته التى يقع على عاتقها عبء الدفاع الجوى . ولكن عبدالناصر فند حجج رئيس الأركان الإمبراطورية ، وذكر أن الدفاع عن المنطقة لابد أن يكون من داخلها بجيوشها وحدها ، لأن شعوب المنطقة لديها عقدة الخوف من الهيمنة الأجنبية ، وأن أى نوع من الأحلاف تدعو إليه الدول الكبرى غير مقبول لديهم ؛ وأن المعاهدات التى أبرمتها بريطانيا مع مصر والعراق والأردن تضمنت ترتيبات دفاعية مناسبة ، فليس هناك حاجة إلى تحالف يعقد مع الغرب .

وأكد عبدالناصر والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية أن الإتفاقية التركية - العراقية المقترحة لاتحظى بتأييد الشعب العراقى نفسه ، فإذا قام حفنة من السياسيين العراقيين بتوقيع الإتفاقية ، فإن ذلك لن يفيد الغرب . وأن فى إتفاقية الدفاع المشترك التى تجمع دول الجامعة العربية مايكفى للدفاع عن بلادها ، فإذا كان الغرب يهتم حقا بالدفاع عن الشرق الأوسط يجب أن يساعد البلاد العربية على تكوين عشرة فرق تحت قيادة عربية واحدة .

وقد رفض عبدالناصر اقتراحا تقدم به إيدن لعقد اجتماع يضم رؤساء حكومات مصر والعراق وتركيا لبحث موضوع

الحلف بحجة أن ذلك سوف يثير رد الفعل الشعبى ضد الاجتماع .

وعندما انتقل الحديث إلى موضوع الصلح بين مصر وإسرائيل ، ذكر إيدن أن مصر هى الدولة العربية الوحيدة التى تستطيع - بحكم وضعها - أن تتجه نحو حل المشكلة عن طريق تسوية سلمية . فقال عبدالناصر: إن أى حلول جزئية لن تكون مجدية ، وأنه لايمكن إيجاد حل لمشكلة الحدود إلا فى إطار التسوية الشاملة .

كان الهدف من لقاء إيدن لعبدالناصر التعرف على الموقف النهائى للنظام المصرى من مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، فبعد هذا اللقاء بأربعة أيام (٢٤ فبراير) وصل الرئيس التركى إلى بغداد لتوقيع إتفاقية الحلف الذى حمل إعلاميا اسم «حلف بغداد» . كما كان التطرق إلى مسألة إسرائيل نقطة حاسمة للتعرف على مدى تمسك عبدالناصر بالمطالب التى طرحها محمود فوزى مع المبعوثين الانجليز من قبل من ضرورة تنازل إسرائيل عن صحراء النقب جنوب بئر السبع لتحقيق اتصال أرضى بين مصر والأردن ، وعدم القبول بإقامة مجرد ممر لهذه الغاية ، وهو شرط يستحيل أن تقبل به إسرائيل .

لذلك لم يكن غريباً أن تشن إسرائيل غارتها الشهيرة على غزة (يوم ٢٨ فبراير) أى بعد أسبوع من لقاء إيدن مع عبدالناصر فقد كان العدوان على غزة يتضمن رسالة سياسية مؤداها أن إسرائيل لايعنيها أمر الصلح مع مصر على الطريقة الغربية ، ولكنها ستقرض التسوية التى تناسبها بالقوة . كذلك تضمنت هذه الرسالة تعرية النظام المصرى وإظهار عجزه أمام الرأى العام العربى وأمام شعبه ، كما تلفت الرسالة أنظار العرب إلى أن الاقتداء بمصر فى معارضة مخططات الغرب الدفاعية جرى وراء سراب .

وعندما أعلن توقيع ميثاق بغداد ، وافقت مصر على اقتراح سوريا إقامة جيش عربى موحد يضم جيش مصر وسوريا معا ، ونتج عن ذلك إقامة تنظيم دفاعى مشترك ، وقيادة دائمة مشتركة (٢٨ فبراير) ، وأعلنت السعودية أنها ستنضم للإتفاق المصرى - السورى ، كما أعلنت اليمن إعتزامها الانضمام . وبذلك حاول عبدالناصر أن يجسد الفكرة التى أصر عليها فى مناقشاته لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط من أن الدفاع عن البلاد العربية مسئولية العرب وحدهم . ولكن القوى الغربية لم تأخذ هذا الإتفاق العربى مأخذ الجد لإدراكها ما عليه القدرات العسكرية

للجيوش العربية من ضعف بسبب القيود المفروضة على توريد السلاح للمنطقة منذ عام ١٩٥٠ .

ولم يغب ذلك كله عن عبدالناصر فأخذ يطالب الولايات المتحدة بتوريد السلاح لمصر حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها ، ولكن دون جدوى . وعندما التقى شوين لاى (رئيس وزراء الصين) في مؤتمر باندونج طلب منه استطلاع مدى استعداد السوفييت لمد مصر بالسلاح ، وقد انتهى الأمر بعقد صفقة الأسلحة السوفيتية التى جعلت تشيكوسلوفاكيا واجهة له .

وبعقد تلك الصفقة انفجر بركان الغضب عند ساسة الغرب الذين راعهم أن يكون الباب الذى يدخل منه الروس إلى الشرق الأوسط هو مصر ، وراحت أجهزة الغرب تضع المخططات التي رمت إلى إحتواء الأزمة ، وإقناع مصر بأن مصر من مصلحتها ألا تلعب دور الباب الذى يتسرب منه النفوذ الروسى إلى المنطقة حتى لاتدفع ثمن ذلك .

كانت لعبة الكبار معقدة متشابكة ، وكان الخروج من اللعبة يعنى القبول بسياسة الهيمنة ، والتنازل عن أحلام الاستقلال الوطنى ، وهو مالم يكن مقبولاً عند ثوار يوليو ، فماذا فعل الغرب ؟ - هذا ما سنراه فيما بعد.

صفقة السلاح

كانت مأساة حرب فلسطين عام ١٩٤٨ من بين العوامل التي جعلت عبدالناصر يقيم تنظيم «الضباط الأحرار» من العناصر التي كانت تضمها تنظيمات مختلفة داخل الجيش ، سواء من كان منها حزبيا أو متصلا بتنظيم سياسي مدنى أو كان غير ذلك ، بهدف إقامة جبهة تمثل طليعة الثورة الوطنية لتغيير نظام الحكم الفاسد الذى عجز عن تحقيق الأماني الوطنية في الاستقلال ، والذى كان وراء حالة الضعف التي عاني منها الجيش والتي ترتب عليها نكبة فلسطين .

ولذلك كان هدف إقامة جيش وطني قوى من بين الأهداف الستة الشهيرة لثورة يوليو . ولما كانت إقامة الجيش الوطني القوى تتوقف على التسليح الجيد الحديث والتدريب المتقدم ، فقد كان على مقدمة المطالب التي قدمتها الثورة إلى الولايات المتحدة تزويد الجيش المصرى بالسلاح ، وأرسلت بعثات عسكرية إلى هناك بالفعل لتقديم مطالب مصر من مختلف أنواع السلاح والطائرات ، ولكنها عادت بخفي حنين ، بسبب حرص الولايات المتحدة على عدم الإخلال بالتوازن العسكرى بين إسرائيل والدول العربية من ناحية، ولأن بريطانيا لا تنظر بعين الارتياح إلى تسليح الجيش المصرى الذى لم يعد تحت

هيمنتها ، مما يعرض الوجود البريطانى للخطر .

وتكررت مطالبة حكام مصر الجدد بالسلاح فى معظم لقاءاتهم مع مبعوثي الغرب الذين ترددوا على مصر فى السنوات الثلاث الأولى للثورة ، وفى كل مرة كانوا يتلقون ردوداً مراوغة. وجاءت الغارة الإسرائيلية على غزة (٢٨ فبراير ١٩٥٥) التى حملت رسالة سياسية مؤداها أن إسرائيل قادرة على فرض التسوية التى تريد بقوة السلاح وليس بالتفاوض ، وأن النظام المصرى عاجز عن الدفاع عن حدوده ، ومن ثم لايستطيع أن يتزعم نظاما دفاعيا عربيا عن الشرق الأوسط كبديل لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط الذى يطرحه الغرب.

وهكذا أصبح الحصول على السلاح مسألة حيوية بالنسبة لمصر . وعندما اشترك جمال عبدالناصر فى مؤتمر باندونج (ابريل ١٩٥٥) فاتح شوين لاى (رئيس وزراء الصين) فى هذه المسألة وطلب منه أن يستطلع مدى استعداد السوفييت لتزويد مصر بالسلاح . وعندما تلقى عبدالناصر مايفيد استعداد السوفييت لتلبية طلبات مصر من السلاح . وجه للسفير الأمريكى بالقاهرة أخر نداء لبيع السلاح لمصر . وفهمت القوى الغربية أن وراء الأكمة ما وراءها ، وأن مصر فى

طريقها إلى التعامل مع الكتلة الشرقية كمورد للسلاح .

وقد تلقى عبدالناصر تحذيرات من عدة أطراف من مغبة التعامل مع السوفييت كمصدر للسلاح ، فقد لفت شوين لاى نظره إلى المتاعب والمخاطر التى يمكن أن تلاقيها مصر إذا أدخلت السلاح السوفيتى إلى المنطقة ، وتلقى تحذيرا مشابها من نهرو ، ومن رالف ستيفنسون (السفير البريطانى فى مصر) عندما قابل جمال عبدالناصر لوداعه بمناسبة تركه لمنصبه ، فنصحه بعدم التعامل مع غير الدول الغربية كمصدر للسلاح إذا صح مايشاع عن ذلك .

وعندما أحست القاهرة باكتمال الصفقة التى اتخذت تشيكوسلوفاكيا غطاءً لها ، وتسرب أنباءها للدوائر الغربية ، وتحرك الولايات المتحدة للتدخل الفعلى، وتوجيه إنذار إلى عبدالناصر ، قطع عليهم الطريق بحضور افتتاح معرض للصور اقامته الشئون العامة بالقوات المسلحة (يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥) حيث أعلن على الشعب المصرى والعالم كله نبأ الصفقة .

ورغم ما أكدته الحكومة المصرية على لسان الرئيس وغيره من المسئولين أن الصفقة تجارية محضة ، والإتفاقية الخاصة بها لا تتضمن أى بنود سياسية ، وأن هوية السلاح تحددها

اليد التى تمسك بالسلاح وليس صناعه ، وما قدمته مصر من تبريرات منطقية مؤداها أن إسرائيل تزداد تسلحا وعدوانا ، والعرب يزدادون ضعفاً وعجزاً عن الدفاع عن أراضيهم . رغم ذلك كله قامت قيامة الغرب ضد مصر وعبدالناصر وبدأت توضع التصوارت والسيناريوهات بطريقة مواجهة ماحدث ، اخترنا منها هنا وثيقتان : إحداهما مذكرة أعدها قسم الشرق الأدنى بالخارجية البريطانية ، لتقدير الموقف وذلك يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥ (تاريخ تسرب معلومات الصفقة إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة كان ٢١ سبتمبر ، وأبلغت بريطانيا فى اليوم التالى) . وعلى هذه الوثيقة تعليق فى شكل مذكرة مرفوعة لوزير الخارجية البريطانى . أما الوثيقة الثانية فتمثل اجتماع ممثلى الخارجية الأمريكية والخارجية البريطانية (فى ٣ أكتوبر ١٩٥٥) فى محاولة للتوصل إلى سياسة موحدة تجاه ذلك التطور «الخطير» فى منطقة الشرق الأوسط ، بعد أسبوع من إعلان عبدالناصر رسميا عنها .

مذكرة قسم الشرق الأدنى ٢٣/٩/١٩٥٥

«كان موضوع صفقة السلاح الروسى متوقعا منذ أيام ، فقد أبدى الأمريكان عدم ارتياحهم لبيع السلاح لمصر ، وكان برنامج أمريكا لبيع السلاح لمصر يتضمن ما قيمته ٢٧ مليون

دولار ، خصصت للمرحلة الأولى منها عشرة ملايين دولار ، ولكن المصريين طلبوا مدهم بثلاثين قاذفة من طراز B26 على أن يدفعوا ثمنها بالعملة المحلية التى تخصص لإنفاق الأمريكان فى مصر .

وفيما يتعلق بما يجب أن يكون عليه موقفنا من التطورات الأخيرة فإن النقاط الأساسية تتمثل فيما يلى :

أ - لا نستطيع تجاوز خطى الأمريكان ، فقد يصل الأمر حد الكارثة إذا نشأت ظروف نؤيد فيها العراق على حين تؤيد الولايات المتحدة مصر .

ب - يعلم الغرب أن مصر كانت تعمل ضد بريطانيا فى السودان وليبيا ، وأخرجتنا من قناة السويس ، وأعلنت عداءها للحلف التركى - العراقى وتريد مصر التأثير على وضعنا بالأردن ، واشتركت مع السعودية واليمن فى الهجوم علينا فيما يتعلق بعدن واليمن .

جـ - يدرك الغرب اتجاه عبدالناصر نحو الحياد على نحو ماحدث فى باندونج ، ولا نعرف على وجه اليقين إلى أى مدى يريد عبدالناصر أن يكون نهرو الشرق الأوسط ، ولا يعنى عقد صفقة أسلحة مع روسيا أنه دخل المعسكر الروسى ، ولكنها تعكس تردده بين الشرق والغرب .

د - فإذا قمنا نحن والأمريكان بمعالجة المسألة باعتبارها ابتزاز على الطريقة المصرية ، فسوف يجد العرب فى التعامل مع الشرق كرهينة عليها دفع الفدية ، أكثر نفعا لهم من التعاون مع الغرب ، وقد أصبح العراق محط أنظار الدول العربية الأخرى منذ تحالف مع تركيا . وبعد تسعة شهور من هذا التحالف ، كان كل ما حصل عليه العراق ١٢ دبابة سنتوريون.

هـ - مما تقدم يتضح لنا أن تقديم صفقة أسلحة سخية لمصر (منافسة للروس) سوف يؤذى مشاعر العرب الموالين للغرب .

و - وتبقى مشكلة إسرائيل ، فمن غير المعقول أن تنال مصر السلاح من الغرب ، دون أن تحصل إسرائيل على مايوازن ذلك السلاح . ويمتد ذلك إلى الأردن الذى لايملك القدرة على شراء السلاح ، وبذلك سنجد أنفسنا مضطرين لزيادة معونة الفيلق العربى زيادة كبيرة ، وتزويد الأردن بقوة جوية مناسبة .

الخلاصة :

لابد أن يشترك الأمريكان معنا فى أى سياسة نعتزم إتباعها . ويجب ألا نجعل العرب يفهمون أن الابتزاز والحياد

يحققان لهم مغنما . وبصرف النظر عن ذلك ، يجب أن نسمح بتزويد السلاح الغربى إلى مصر إذا حسنت تصرفاتها، على أن يتضمن ذلك إطلاق مد السلاح لإسرائيل وإنفاق قدر أكبر من المال فى الأردن وربما العراق أيضاً» .

وألحق بهذا التقرير مساعد وزير الخارجية البريطانية لشئون الشرق الأوسط مذكرة لوزير الخارجية نصها :

«سعادة وزير الخارجية

إذا لم يستجب عبدالناصر لاحتجاجنا وتحذيرنا ، فقد يدفعنا ذلك إلى تحويل تعاوننا مع مصر إلى إسرائيل أو الدول العربية التى تقودها العراق ، أو هما معا . وهى السياسة التى لمح إليها السيد / راسل (مستشار السفارة الأمريكية بتل أبيب) حيث قال إنه فى حال تفاقم المشكلة مع مصر ، سوف تنضم الولايات المتحدة إلى حلف الحزام الشمالى وتضمن لإسرائيل أمنها ، قبل الدخول فى أى تسوية.

وفى رأيى ، تعد هذه السياسة غير عملية ، وتضر ضرراً بليغاً بمصالح الغرب فى الشرق الأوسط . ولا غبار على فكرة إقامة كتلة عربية شمالية تقودها العراق وتركيا فى زمن السلم، وفى مرحلة بناء النظام الدفاعى ، رغم ما تبين من أن

غياب مصر وسوريا عن الحلف جعله ضعيفاً . ولكن التفكير فى تأسيس حلف تقف منه مصر موقف الحياد ، تفكير غير واقعى . ومن الناحية الجغرافية ، قد يؤدى ذلك إلى إضعاف الحلف ، وخاصة إذا انضمت سوريا إلى مصر .

وسوف تتفاقم هذه الأخطار بدرجة أكبر ، إذا كان التحول إلى كتلة الحزام الشمالى مقترنا بالتحرك تجاه مزيد من التعاون مع إسرائيل . فليس من المؤكد أن نورى السعيد وغيره من القادة العرب يقبل أن يكون طرفاً فى سياسة غربية تحابى إسرائيل . ولن يستطيع العرب مقاومة إغراء الانضمام إلى الموقف المصرى الذى يتبنى أكثر المواقف تطرفا ضد إسرائيل وضد الإمبريالية .

وجملة القول ، أننا لو فقدنا مصر فسوف نفقد معها العالم العربى كله ، وليس لدينا بديل آخر سوى الاعتماد تماما على إسرائيل مما يفقدنا – أيضاً العالم العربى وموارده البترولية.

ونتيجة لذلك ، أمامنا حقيقة مرة لابد من مواجهتها ، وهى أن علينا أن تبقى مصر إلى جانبنا مهما كان الثمن الذى قد يتضمن التخلى عن إسرائيل ، لقد كان واضحاً أننا استعدنا وضعنا فى الشرق الأوسط لأن روسيا لم تكن تتدخل فيه ، ولما كان الروس قد دخلوا المزاد ضدنا ، فعلينا أن نتفوق

عليهم ، وإلا خسرنا مصدر القوة الذى يعتمد عليه اقتصادنا الآن .

عفوا للإطالة ، ولكنى كنت دائما على يقين أن دعمنا الدائم لإسرائيل لايتوافق مع مصالحنا ، وهذه مناسبة لتأكيد ذلك».

* * *

كان ذلك تقدير الموقف من جانب المختصين بالشرق الأدنى بالخارجية البريطانية ، وفيما يلى نص محضر اجتماع ممثلى وزارتى الخارجية البريطانية والأمريكية بحثا عن موقف موحد من صفقة السلاح التى قلبت الموازين فى الشرق الأوسط .

محضر اجتماع بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٥

اقترح ماكميلان (وزير الخارجية البريطانى) أن تبدأ المناقشة بأستعراض للتطورات التى حدثت فى القاهرة ، فتساءل دالاس (وزير الخارجية الأمريكى) عما إذا كانت هناك معلومات جديدة عن كميات السلاح التى تسلمتها مصر وتواريخ التسليم ، فقال المستر هير أن هناك معلومات قديمة ، وأن الصفقة تكتمل فى غضون خمسة شهور حسب العقد . فقال دالاس: إن المستر آلان سمع فى القاهرة أن الروس عرضوا على مصر معونات اقتصادية أيضاً ، كما عرضوا عليهم مساعدتهم فى بناء السد العالى فى أسوان .

وقال المستر ريموند هير أن النية اتجهت إلى السعى لإيقاف الصفقة أو - على الأقل - تحجيمها لدى عبدالناصر أو لدى موسكو ، فأصاب الفشل هذه المحاولة ، ونشك فى نجاحها لو حاولنا ذلك مرة أخرى ، لذلك علينا أن نضع فى اعتبارنا أن الصفقة مستمرة ، وأن علينا أن نتعايش معها . وهناك ثلاثة خطوط للعمل يمكن إتباعها : أن نحاول وضع عملية ألفا ALPHA (الخاصة بتسوية النزاع بين العرب وإسرائيل) فى المقدمة على نحو مايذهب إليه السفير البريطانى فى القاهرة ، وفى الوقت نفسه ، نعمل على عدم انتشار العدوى فى المنطقة (سوريا والسعودية على سبيل المثال) . فإذا فشلت هذه السياسة ، يجب أن ننظر فى اتخاذ موقف حازم من عبدالناصر ، فنعمل ضده أولاً ، ثم نقوم بعزل مصر . وهنا تبرز مشكلة من يخلف عبدالناصر ؟ وهل عزل مصر مرغوب فيه ، وهل الحكمة تقتضى أن نقسم العالم العربى إلى قسمين : أحدهما مع الغرب ، والآخر مع السوفييت ؟

قال المستر دالاس إنه لايريد أن يتخذ موقفا عنيفاً الآن: فإذا كان التغيير فى مصر مطلوبا ، فلا يحب أن يبدو أنه قد جاء نتيجة لتهديداتنا ، فقد يقلب ذلك العالم العربى ضدنا ،

ويجعله أكثر تقبلا للتغلغل السوفيتي ، مما قد يلحق الضرر بمصالحنا الاستراتيجية والبترولية . وقال: إن لديه إنطباع أن عبدالناصر لايريد الارتماء في أحضان السوفييت ، ولكنه يريد أن يلعب دور «تيتو» ، فيحصل من الطرفين على أقصى مايمكن الحصول عليه . وهذا أفضل على أى حال من أن يورط نفسه مع الطرف الآخر . لذلك رأى دالاس أن التزام الهدوء أفضل ، حتى نرى مايمكن عمله على ضوء معرفة حجم السلاح الذى تم توريده وقدرته العسكرية . ونشك فى جدوى هذه الأسلحة بالنسبة لمصر ، ونراقب تأثيرها فى الشرق الأوسط ككل . ولكن العامل الأساسى هنا هو السوفييت وليس العرب ، فإذا كان السوفييت يرمون إلى التوسع فى المعونات الاقتصادية وبيع السلاح فى الشرق الأوسط ، فإن ذلك يؤدى إلى توتر علاقتنا معهم ، وفى هذه الحالة يجب أن نمارس ضغطا عليهم حتى يتراجعون ، ومن الأفضل أن نحاول عزل الحادثة الحالية . ورغم أن هذه السياسة ليست مغرية إلا أن دالاس طرحها لعدم وجود بدائل .

وإذا أردنا أن نضغط على مصر ، فإن السودان يصبح أداة مناسبة رغم أن الحكومة الأمريكية لاتعرف الكثير عن السودان ، فقال ماكميلان: إن لديه انطباعا من تقارير السفير

البريطانى فى القاهرة أن عبدالناصر قد ارتبك بسبب ردود أفعالنا إزاء الصفقة ، وأنه لا يرغب فى أن يدخل فى نزاع معنا ، وأن السياسة التى قد تحقق نجاحا هى الذهاب إليه قائلين أننا نفهم الصعاب التى يواجهها ، وأننا على استعداد للتعاون معه من أجل التغلب عليها . ويجب أن نتحدث معه بلهجة الأسف وليس التأنيب والغضب ، ونطلب منه أن يضع حدوداً للصفقة ، وألا يسمح للفنيين السوفييت بالقدوم إلى مصر . ونطالبه بأن يتخذ أفعالاً تدل على حسن نواياه ، ومن الأفعال التى لن تكلفه شيئا ، أن يعلن تأييده لمشروع جونسون (لرى وادى الأردن عن طريق مشروع لإعادة توزيع المياه تمهيداً لتوطين بعض اللاجئين هناك) .

واستطرد ماكميلان قائلا: إن علينا إقناع عبدالناصر بأن السبيل الوحيد للتغلب على المشكلات التى تواجهه هو إبرام الصلح مع إسرائيل ، وننتهز هذه الفرصة للدفع بمشروع ALPHA ، فإذا لم يستجب ، ضغطنا عليه من أجل ذلك .

واقترح راسل (المستشار السياسى بسفارة أمريكا بتل أبيب) نقاطا أخرى يتم طرحها على عبدالناصر ، فيقال له: إنه رغم مطالبته بمعاملة صفقة السلاح باعتبارها

عملا تجاريا ، فإن السوفييت يرون غير ذلك فهم يريدون التغلغل فى الشرق الأوسط من خلال المعونات الاقتصادية والسلاح ، وأنه تتوافر لدينا معلومات أن السوفييت سوف يضمنون حدود البلاد العربية فى حالة توقيع الولايات المتحدة على حلف مع إسرائيل ، وأن السوفييت يريدون التقدم فى المنطقة ، وقد قدموا عروضا لسوريا والسعودية . فإذا أبدى عبدالناصر عدم استعداده لوضع نفسه تحت النير السوفييتى ، فإن ذلك يعنى عدم قبوله بالتورط مع السوفييت .

عندئذ قال المستر ماكميلان أن سياستنا يجب أن تكون ذات شقين : أن نقول لعبدالناصر أننا على استعداد لمساعدته على عزل الصفقة التى عقدها ، ومنع النتائج السياسية التى قد ترتب عليها وتثير قلقنا . ويجب أن يصاحب ذلك بذل جهد أكبر مع البلاد العربية المتعاونة معنا . والخطان معا سوف يساعدان علي تحديد أثر الانتصار السياسى الذى حققه السوفييت .

وسأل دالاس المستر ماكميلان عما إذا كان نهرو قد لعب دورا فى تلك الصفقة ؟ فنفى ماكميلان ذلك ، غير أن دالاس قال: إن لديه إحساس بأن لنهرو دور فى ذلك .

ولفت المستر هير النظر إلى مايمثله النموذج المصرى من خطر على العالم العربي ، مما يتطلب أن يعلن عبدالناصر أن الصفقة لاتعنى التوجه إلى السوفييت ، فمهما قال فى الأحاديث الخاصة ، تأتى تصريحاته العلنية مختلفة تماماً .

وذكر المستر دالاس أن السفير الاسرائيلى (أبا إيبان) زاره (فى ٣٠ سبتمبر) وقال له: إن الخطوط أصبحت الآن فاصلة فى الشرق الأوسط ، فقد اتجه عبدالناصر إلى السوفييت ضد الغرب ، ومن ثم وجب على الغرب أن يدعم إسرائيل ، وأن إسرائيل تطالب بميثاق أمن إضافة إلى السلاح . ولمح أبا إيبان إلى إمكان قيام إسرائيل بحرب وقائية ضد مصر . وأضاف راسل أن إيبان صرح فى لقاء تليفزيونى أن إسرائيل لن تجلس جلسة الأرنب المذعور الذى ينتظر أن يبتلعه الثعبان المصرى .

وتساءل دالاس عما إذا كان من الممكن أستخدام التصريح الثلاثى الصادر عام ١٩٥٠ (الخاص بتقييد تصدير السلاح إلى الشرق الأوسط) ، فقال مكميلان: إن التصريح قام على أساس اشتراك الدول الثلاث فى مراقبة التسليح فى المنطقة ، وأن الوضع تغير الآن ، ومن الأفضل أن نركز على ضرورة إبرام العرب الصلح مع إسرائيل».

إلى هنا ينتهى محضر اجتماع ماكميلان ودالاس وبعض معاونيهما لدراسة مايمكن عمله إزاء صفقة السلاح الروسى التى كانت متغيرا أستراتيجيا مهما فى ذلك الحين ، قلب مخططات الغرب رأسا على عقب ، ونلاحظ التباين الواضح بين الوثيقتين : فالوثيقة الأولى تقدم رأى الخبراء الذين يعرفون المنطقة لغة وثقافة وتاريخا ويعرفون مدى أهميتها اقتصاديا واستراتيجيا للغرب ، والطرق المثلى للتعامل مع شعوبها ، لذلك نجدهم يقترحون أن يكون الحل توريد السلاح للعرب وإسرائيل معا ، أى كسر القيود التى وضعها التصريح الثلاثى عام ١٩٥٠، وإن كان ذلك يقتضى أن يلعب الغرب دورا أساسيا فى الحيلولة دون الصدام بين الطرفين ، طالما كانت هناك إمكانية إستيعابهما فى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، ومثل رأى مساعد وزير الخارجية البريطانية للشرق الأوسط موقفا أكثر جرأة حين ذكر بالمتاعب التى لقيها الغرب من جراء مساندته لإسرائيل ، ونصح بالتخلى عنها ، وهو ما رفضه وزير الخارجية فى تعليق قصير كتبه بخط يده على الوثيقة أكد فيه التزام الغرب تجاه إسرائيل وجودا وأمنا .

أما الوثيقة الثانية ، فتمثل حيرة الحليفتين مع ذلك الزعيم المصرى الذى قلب الأمور فى المنطقة رأسا على عقب ، ومن الغريب واللافت للنظر أن الإدارة الأمريكية أحسنت تقييم شخصية عبدالناصر ، فهى على ثقة أنه ليس شيوعيا أو عميلا للسوفييت أو الغرب ، ولكنه يريد أن يحقق لبلاده مكاسب من الطرفين تماما كما فعل تيتو في يوغوسلافيا . كلمة واحدة لم ترد فى هذا التقييم الصحيح كان من الممكن أن تكمله وهى : أنه كان حريصا على استقلال بلاده ، لأن ذكرها كان معناه تسليمهم بأن زمان الهيمنة على الإقليم قد ولى . لذلك نجد دالاس نفسه يتخير التعامل مع الموقف بهدوء ودون إنفعال، ومحاولة إقناع عبدالناصر بالاكتفاء بهذه الصفقة وألا يسعى لتكرارها مقابل حصوله على شهادة «حسن السير والسلوك» من الغرب . والحل الأمثل عندهم هو وضع حد لهذا الصراع الذى أصابهم بالأرق، ألا وهو الصراع العربى - الإسرائيلى، بالتوصل إلى تسوية تحقق الصلح بين العرب وإسرائيل وتضمن بقاء إسرائيل وتقبل العرب لهذا الوجود ، مما يتيح فرصة دمج إسرائيل مع بلاد المنطقة فى المشروع الدفاعى للغرب ، وهم يرون أن هذا الحل

الناجح (فى رأيهم) يحتاج إلى ممارسة الضغط على عبدالناصر لارغامه على إبرام الصلح مع إسرائيل .

لم يتوصل الاجتماع - كما يبدو من الوثيقة - إلى الاتفاق على سياسة مشتركة تجاه مصر ، ولعل اتجاه الأمريكان إلى معالجة الموقف بقدر من اللين لم يرق لإيدن التى رأى فى صفقة السلاح صفعة مدوية للغرب ، فكان اشتراكه فى سحب عرض تمويل مشروع السد العالى الذى دفع عبدالناصر إلى إعلان تأميم قناة السويس ، ومن ثم بدأ الإعداد للعدوان الثلاثى . وموقف دالاس فى الاجتماع سالف الذكر ، يفسر موقف أمريكا ضد العدوان فيما بعد ، على نحو ما سنرى .

العدوان الثلاثي

رأينا كيف أربكت صفقة السلاح التى عقدها جمال عبدالناصر الدول الغربية ، وأخذت تعد العدة لاحتواء «الأزمة»، وخاصة أن الإدارة الأمريكية أيقنت أن عبدالناصر ليس شيوعياً ، ولكنه يريد أن يلعب لعبة تيتو ، فيستفيد من الغرب ومن الشرق معا لخدمة مصالح بلاده ، وهو، موقف عده جون فوستر دالاس (وزير الخارجية الأمريكى) «موقفاً لا أخلاقياً» . ولم تمض سبعة شهور على عقد صفقة السلاح ، حتى أعلنت مصر اعترافها بالصين الشعبية (أبريل ١٩٥٦) ، ليقع بذلك متغير آخر خطير - فى نظر الغرب - قد يشجع بلاداً أخرى على أن تتبع خطى مصر ، مما يؤدى إلى تدعيم موقف الصين الشعبية على الصعيد الدولى ، على حساب الصين الوطنية (تايوان) التى احتلت مقعد الصين فى الأمم المتحدة ، وكانت من بين الخمسة الكبار فى مجلس الأمن . لذلك بلغ استياء الغرب ذروته من تلك «المشاغبات» التى جاءت من جانب النظام الثورى الجديد الذى يتبع سياسة مستقلة فى إقليم يعتبره الغرب منطقة نفوذ حيوية له .

لقد استاء دالاس ، وشاركه إيدن نفس الشعور تجاه مصر ونظامها ، واستقر الرأى على ضرورة تنفيذ الجانب

الخاص بعزل مصر فى المنطقة ، ووضعت لذلك خطة سرية أطلق عليها اسم «أوميجا» ، يتم بمقتضاها وضع السبل الكفيلة بالإيقاع بين مصر والسعودية بالنفخ فى دور السعودية لتلعب دور القوة الإقليمية البديلة لمصر ، وكذلك تدبير انقلاب عسكرى موال للغرب فى سوريا . ورأى دالاس أن هذه الخطة كفيلة بتحجيم دور مصر وعبدالناصر إقليمياً ، ويبقى بعد ذلك توجيه ضربة قاضية لمشروع الثورة التنموى ، برفض تمويل مشروع السد العالى المزمع إقامته عند أسوان.

وكان التفكير فى تمويل السد العالى أحد الركائز التى علقت عليها الولايات المتحدة الآمال لضمان انضمام مصر إلى النظام الدفاعى عن الشرق الأوسط . وكان دالاس يظن - فى بداية الأمر - أن تكاليف المشروع ليست باهظة ، وأن تنفيذه قد يشغل عبدالناصر لفترة طويلة ، قد تستمر إلى خمسة عشر عاماً ، يظل خلالها حريصا على عدم إثارة المتاعب للغرب فى المنطقة ، أو تجعله يقتنع بالتعاون الاستراتيجى مع الغرب . ودارت مباحثات بين الحكومة المصرية والولايات المتحدة حول المشروع وتمويله استمرت نحو العام . كانت خلالها الخارجية الأمريكية تماطل وتسوف كسبا للوقت كوسيلة للضغط السياسى على الحكومة المصرية،

ولم تأخذ مأخذ الجد ما ذكره أحمد حسين (السفير المصرى بواشنطون) من أن مصر تلقت من الاتحاد السوفيتى (أكتوبر ١٩٥٥) ، مايفيد استعداد موسكو لتولى مشروع بناء السد بشروط مريحة ، (سبتمبر ١٩٥٥) لإثارة قلق الولايات المتحدة حتى تتقدم وحلفاءها والبنك الدولى لتمويل المشروع . فقد كانت الإدارة الأمريكية تعتقد أن السوفييت لايملكون القدرة المادية والفنية اللازمة لمثل هذا المشروع .

لذلك رأت الإدارة الأمريكية أن تحاصر عبدالناصر برفض تمويل السد ، وشاركتها بريطانيا والبنك الدولى فى ذلك ، فأعلن دالاس رفض الولايات المتحدة تمويل المشروع ، وتزامن ذلك مع إعلان بريطانيا والبنك الدولى نفس الموقف . وكان الظن أن عناد عبدالناصر قد يدفعه إلى بناء السد مما يؤدى إلى إلقاء تبعات اقتصادية قاسية على عاتق الشعب المصرى ، فيزداد سخطا على النظام ، مما قد يساعد على سقوط عبدالناصر . وجاء الإعلان الأمريكى عن رفض تمويل المشروع بحجة أن الاقتصاد المصرى لايستطيع تحمل نصيب مصر فى تكلفة المشروع ، وارتبط هذا القرار أيضا بسياسة الولايات المتحدة الخاصة بالمعونات الخارجية ، فقد كان الكونجرس يميل إلى قطع المساعدات الخارجية عن البلدان

التى تسعى إلى الإفادة من المعسكرين ، خاصة أن دالاس كان يرى أن الدخول فى مزايدة مع الروس يساعدهم على تحقيق نصر إعلامى سهل ، تؤدى المزايدة حوله إلى ارهاق الخزانة الأمريكية دون طائل .

وسارع جمال عبدالناصر بالرد على إهانة دالاس بإعلان تأميم قناة السويس (٢٦ يوليو ١٩٥٦) ، لاستخدام دخلها فى تمويل مشروع السد العالى . وجاءت هذه الصفعة المدوية لتصل بشعبية عبدالناصر إلى الذروة ، ولتجعل اسمه على كان لسان فى مختلف أرجاء العالم . فقد كانت القناة إحدى قلاع عصر الاستعمار ، فرض مشروعها على مصر فرضا ، ووقعت من أجله فى فخ الديون التى أدت إلى وضع ماليتها تحت الرقابة الأجنبية ، ثم أوقعتها بين براثن الاحتلال البريطانى . وقدمت مصر قوة العمل اللازمة لشق القناة ، فسيق الفلاحون للعمل فى المشروع بالسخرة ، ومات منهم مئات الألوف على طول مراحل العمل . وكان تأميم القناة مطلبا وطنيا منذ عام ١٩٢٤ ، يقترن بتطلع المصريين لتحقيق الاستقلال الوطنى . ولذلك لم ينم المصريون ليلة إعلان تأميم القناة من الفرحة التى ترددت أصداؤها فى العواصم العربية، كما كان لهذا الإعلان صداه فى البلاد التى تسعى لتحقيق

استقلالها الوطنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فلا عجب أن نجد الغرب يعتبر القرار لطمة موجهة إليه ، ومثلا سيئاً يجب العمل على ألا يتشجع شعوب البلدان الخاضعة للاحتكارات الغربية على الاقتداء به . هذا فضلا عن الأهمية الاستراتيجية للقناة بأعتبارها الممر الرئيسى لامدادات البترول المتجهة إلى الغرب ، فاحتجت على التأميم كل من الحكومة البريطانية التى كانت قد حصلت على نصف أسهم قناة السويس (عام ١٨٧٥) من مصر بثمن بخس ، وكذلك فرنسا التى تبنت مشروع القناة ، ويقع مقر الشركة فى عاصمتها ، وتملك قسطا كبيراً من أسهمها . وجمدت بريطانيا والولايات المتحدة أرصدة مصر، وكذلك فعلت فرنسا . وقامت الدول الثلاث باعتبار قرار الحكومة المصرية تهديداً للملاحة العالمية . وقررت لندن وباريس على الفور استخدام القوة دفاعاً عن مصالحهما ، وبدأتا الاستعداد لذلك . غير أن الولايات المتحدة لم تشاطر بريطانيا وفرنسا رأيهما فى ضرورة استخدام القوة حتى لايؤدى ذلك إلى استثارة العرب وإلى قيام حالة حرب عالمية قد يجنى السوفييت ثمارها . ولم تكن الإدارة الأمريكية قد فقدت الأمل تماماً فى كسب مصر للمعسكر الغربى ، ومن ثم رأت ضرورة التوصل إلى حل

وسط مع مصر ، حتى يحين الوقت لحل هذه المشكلة جذرياً بالتخلص من عبدالناصر .

وأعلن الاتحاد السوفيتي تأييده لموقف مصر باعتبار أن قرار تأميم القناة عمل شرعي وحق من حقوق السيادة ، ورفض الدعوة التى أطلقها الغرب لتدويل القناة ، واعتبر الفكرة التى أطلقها دالاس لعقد مؤتمر لندن لمناقشة موضوع التأميم تدخلا فى شئون مصر ، ولكنه لم يرفضه ، وإنما اعترض علي الدول التى وجهت إليها الدعوة وجميعها تنتمي للغرب أو تشايعه .

ورفضت مصر الاشتراك فى مؤتمر لندن (أغسطس ١٩٥٦) لأنه لايحق لأعضائه أن يناقشوا أمراً يتعلق بسيادتها ، ووقفت جميع الدول العربية إلى جانب مصر ، واستنكرت تلويح بريطانيا وفرنسا باستخدام القوة ، وهددت باتخاذ إجراءات إيجابية ضدهما . وقد ناقش المؤتمر اقتراحا تقدمت به الإدارة الأمريكية بضرورة احترام حق مصر في ممارسة سيادتها ، بما في ذلك حصولها على تعويض عادل نظير استخدام القناة ، مع ضمان حرية الملاحة فى القناة باعتبارها ممراً دولياً طبقا لاتفاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٨ .

وفي الاجتماع الثانى لمؤتمر لندن (١٩ سبتمبر ١٩٥٦) تقرر تكوين «جمعية المنتفعين بقناة السويس» ، وكان الهدف منها فى الأصل تسلم رسوم المرور فى القناة التى كان من المفترض أن تقسم بين مصر وشركة قناة السويس (المؤممة) ، وأن تتولى مراقبة حرية الملاحة في القناة طبقا للمعاهدات . وتشكلت الجمعية في أكتوبر ١٩٥٦ .

وأمام الضغط المتزايد لعدم استخدام القوة ضد مصر سواء من جانب الدول التي وافقت على الانضمام إلى جمعية المنتفعين ، أو التي عارضتها ، أو من جانب الرأى العام العالمي الذي عارض بشدة سياسة اللجوء إلى القوة ، تظاهرت بريطانيا وفرنسا بتأييد فكرة الحل السلمي، فتقدمتا بشكوى إلى مجلس الأمن (٢٣ سبتمبر) ضد مصر ، لأنها أنهت من جانب واحد نظام الإدارة الدولي لقناة السويس الذي أكدته اتفاقية ١٨٨٨ ، وذلك لكى تظهر الدولتان للرأى العام العالمي أنهما قد استهلكتا كل الوسائل مما يبرر تدخلهما العسكرى ، وبذلك أصبح الجو مهيأ للاتفاق الثلاثى بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مهاجمة مصر . وكان لكل طرف من الأطراف الثلاثة دوافعه الخاصة به ، فبريطانيا تريد التخلص من عبدالناصر ونظامه الذى أضر بمصالحها

في الشرق الأوسط ، وفرنسا كانت ترى النظام المصرى مسئولا عن فشلها فى قمع الثورة الجزائرية بسبب دعمه الدائم لها بالسلاح ، وإسرائيل تتوق إلى الاشتراك فى معركة تساعدها على توجيه ضربة وقائية لمصر ، تمكنها من تدمير ما حصلت عليه من أسلحة روسية قبل أن يستوعبها الجيش المصرى .

وحصل الإسرائيليون على الأسلحة التى طلبوها من فرنسا ، وأطلعهم الفرنسيون أولا بأول على الخطط العسكرية التى تم الاتفاق عليها مع بريطانيا ، وكان الفرنسيون قد غضبوا من تسويفات الولايات المتحدة ، فنسقوا مع إسرائيل، ثم قامت فرنسا بربط حليفتيها (بريطانيا وإسرائيل) فى خطة مشتركة ، ووقعت الأطراف الثلاثة على بروتوكول سيفر السرى الذى حدد الأدوار لكل طرف، فتهاجم إسرائيل سيناء، ثم يصدر إنذار بريطانى - فرنسى لكل من مصر وإسرائيل يطالبهما بالابتعاد عشرة أميال عن قناة السويس ، على أن تسمح مصر لبريطانيا وفرنسا باحتلال بورسعيد والإسماعيلية والسويس بحجة الفصل بين الفريقين المتحاربين والمحافظة على القناة .

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، هاجمت القوات الإسرائيلية

سيناء ، ثم صدر الانذار البريطاني الفرنسي طبقا للخطة المتفق عليها . ورفضت الحكومة المصرية الانذار الذى كان يعنى تسليم سيناء لإسرائيل ، والقناة لبريطانيا وفرنسا ، وقررت القيادة المصرية سحب الجيش المصرى إلى غرب القناة حتي تتفادي عزله وتدميره ، واستفادت من تجربة الثورة العرابية عام ١٨٨٢ ، عندما اطمأنت إلي مقولة إستحالة استخدام الأسطول البريطاني للقناة في غزوه لمصر ، فكانت النتيجة عكس ذلك ، فتوغل الأسطول البريطاني في القناة ، وتم غزو مصر من تلك الجبهة ، لذلك سارعت القيادة المصرية بإغراق بعض السفن - التي كانت معدة لهذا الغرض - في مجرى القناة ، مما عرقل إمكانية استخدامها من ناحية ، وأوقف طريق إمداد الغرب البترول ، واكتمل ذلك بتفجير القوميين العرب في سوريا لخط أنابيب البترول القادم من الخليج إلي البحر المتوسط . فكان لذلك تأثير إيجابى على الرأى العام العالمي عامة والغربى خاصة ، وشكل عنصراً فعالاً في الضغط السياسي علي أركان العدوان .

ولم تلبث القوات الجوية البريطانية أن قصفت المطارات والمراكز العسكرية المصرية ومراكز إمدادات الجيش المصري في منطقة القناة وبالقرب من القاهرة . وتعرض ميناء

بورسعيد لقصف كثيف من الجو والبحر لتغطية هبوط جنود المظلات للتحكم فى المداخل البرية للمدينة مع إنزال الجنود إلى البر . ولما كان شعب بورسعيد متمرسا على النضال ضد المحتل الغاصب منذ معركة الكفاح المسلح التى أعقبت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ (فى أكتوبر ١٩٥١) ، واستمرت فى عهد الثورة لدعم المفاوض المصرى فى مفاوضات اتفاقية الجلاء ، فقد واجه المعتدون مقاومة باسلة من شعب بورسعيد دعمتها الجماعات الفدائية التى استطاعت الدخول إلى المدينة المحتلة من أماكن لايعرفها سواهم .

كان العدوان الثلاثى صدمة للرأى العام العالمى زاد من وقعها أزمة الطاقة الناجمة عن توقف إمدادات البترول ، حيث حملت الحكومة المصرية المعتدين مسئولية سد المجرى الملاحى للقناة ، ونسبته إليهم . ولم يجد الرأى العام الدولى المبرر الكافى لاستخدام القوة ضد بلد مارس حقه الطبيعى فى السيادة ، وخاصة أن حكومات الغرب قامت بتأميم بعض قطاعات الانتاج فيها قبيل الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها ، ومن بينها بريطانيا ذاتها . كما أن مجلس الأمن كان قد وافق على التوصل إلى حل سلمى للمشكلة ، ودارت بالفعل مباحثات بين مصر وبريطانيا وفرنسا ، كان مقرراً أن تعقد

جلستها الثالثة في جنيف يوم ٢٩ أكتوبر (وهو يوم بداية العدوان) ، وكانت الولايات المتحدة تساند تلك المباحثات ، وترى في الموقف المصرى فيها قدراً معقولا من المرونة والحرص على حل الأزمة سياسياً . وخاصة أن انتخابات الرئاسة الأمريكية ، التي رشح الرئيس إيزنهاور نفسه فيها لمدة جديدة ، كانت ستجرى يوم ٦ نوفمبر ١٩٥٦ . زاد حنق الإدارة الأميركية على حليفتها بريطانيا وفرنسا ، ووقفت موقفا حازما من إسرائيل لأنها رأت في إقدامها على القبول بأن تكون رأس الحربة للعدوان ينذر بالخطر الداهم الذى قد تتعرض له المصالح الغربية فى الشرق الأوسط على الصعيدين الاقتصادى والسياسى .

ولم تتخذ الحكومة السوفيتية موقفا صلبا إلاَّ بعد أيام من العدوان بعد ما اتضح موقف الولايات المتحدة المعارض للتدخل العسكرى ، فأرسلت القيادة السوفيتية خطابات شديدة اللهجة إلى واشنطون ولندن وباريس وتل أبيب ، وأفهمت أطراف العدوان الثلاثى أن عملهم قد يؤدى إلى إشعال نيران الحرب العالمية الثالثة ، وأن الاتحاد السوفيتى مصمم بشدة على إستعمال القوة لردع المعتدين ، وإعادة السلام إلى الشرق الأوسط. وبدا – عندئذ – أن الحكومة السوفيتية قد قررت إرسال قواتها إلى الشرق الأوسط في

الوقت الذى انشغلت فيه واشنطون بثورة المجر . ويتضح من التوقيت السوفيتى ، أن التهديدات لم تصدر من موسكو إلاّ بعد التأكد من أنه لن يتلوها تدخل عسكرى ، ومن أن الولايات لاتقبل بفكرة حل أزمة السويس عسكريا . ولم يصدر التصريح السوفيتى الرسمى الخاص بإرسال «المتطوعين» إلى مصر (١١ نوفمبر) ، إلا بعد أن بدأ تنفيذ قرار وقف إطلاق النار الذى أصدره مجلس الأمن .

كانت الإدارة الأمريكية تتوجس خيفة من موقف الاتحاد السوفيتى المناصر لمصر وحركة التحرر الوطنى العربية ، ومن ثم قامت بالضغط على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لمنعهم من المضى قدما فى خططهم . فعندما طلب وزير الخزانة البريطانية قرضا من واشنطن (٦ نوفمبر) لمعالجة الأزمة المالية التى نتجت عن العدوان ، ردت واشنطون بأنها لن تعتمد القرض إلا إذا أعلنت بريطانيا وقف إطلاق النار فى منتصف ليلة اليوم نفسه ، ولم يكن أمام إيدن خيار آخر ، فاضطر للموافقة ، خاصة أن المعارضة البريطانية ، وعلى رأسها حزب العمال نظمت المظاهرات المنددة بالسياسة التى اتبعتها الحكومة ، والتى كان من نتائجها الأولية أزمة الطاقة والبطالة وهبوط قيمة الجنيه الاسترلينى ، ووقفت دول الكومنولوث موقفاً منددا ورافضا للعدوان .

كان إيدن يعاني - هو الآخر - صدمة عصبية بسبب موقف الإدارة الأميركية رغم ظنه أنه يؤدى لها خدمة جليلة بضرب النظام الثورى المصرى الذى قلب الموازين الاستراتيجية في الشرق الأوسط ، كما أزعجته حدة الموقف السوفيتي ، وأدرك أن الزمن الذى كانت فيه بريطانيا تحقق أهدافها بمجرد التلويح باستخدام القوة قد أصبح فى عداد الذكريات .

وما لبثت فرنسا أن وافقت على وقف إطلاق النار ، وهو ما فعلته بريطانيا وإسرائيل ومصر، وصوتت الولايات المتحدة فى صف القرار الذى حصل على موافقة ٦٥ عضواً فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة مقابل خمسة أصوات معارضة ، وتشكلت قوة البوليس الدولى بناء على اقتراح تقدمت به كندا إلى الأمم المتحدة وساندته الولايات المتحدة . وكانت مهمة القوة الدولية ، بعد أن تدخل مصر بموافقة الحكومة المصرية ، العمل على إقرار السلام خلال انسحاب القوات المعتدية وبعده ، ثم العمل على تنفيذ الشروط الواردة فى قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٣ نوفمبر الخاصة إزالة آثار العدوان ، وتطهير قناة السويس وإعادتها للعمل فى خدمة الملاحة الدولية .

وفى أعقاب إنسحاب القوات المعتدية ، صدر قرار جمهورى يقضي بإنهاء الاتفاقية البريطانية المصرية - المبرمة فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ (إتفاقية الجلاء) ، واعتبارها كأن لم تكن ، وذلك منذ ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ (يوم بداية العدوان الانجليزى - الفرنسى) ، وبذلك استكملت مصر استقلالها الوطنى ، وتخلصت نهائيا من القيود التى وردت بالاتفاقية التى أعطت بريطانيا حق إستخدام قاعدة قناة السويس فى حالة تعرض الدول العربية أو تركيا لخطر الحرب ، وهى القيود التى كانت موضع اعتراض القوى السياسية فى مصر. كما صدرت قرارات تأميم البنوك والشركات البريطانية والفرنسية والبلجيكية العاملة فى مصر ، فتحقق بذلك أمل عزيز داعب مخيلة المصريين ، ووجه نضالهم السياسى طوال النصف الأول من القرن العشرين ، وهو تحرير الاقتصاد المصرى من الهيمنة الأجنبية . وبذلك عززت مصر حريتها فى الحركة سياسياً واقتصاديا ، وتمتعت بالاستقلال الوطنى الحقيقى الذى ضحى أجيال من المصريين بأرواحهم من أجل تحقيقه .

وهكذا غير العدوان الثلاثى من وضع مصر الإقليمى

والدولى ، فقد جاء تضامن الشعوب العربية مع مصر ليؤكد لها هويتها العربية ، وليكرس قيادتها لحركة التحرر الوطنى العربية ، وليعطى دفعة قوية لحركة القومية العربية، وخرج جمال عبدالناصر من هذه الأزمة زعيما معترفا به من زعماء العالم الثالث يحسب له ألف حساب ، لصالحه وضده على حد سواء .

وعلى الجانب الآخر ، أسدلت «حرب السويس» (كما عرف العدوان الثلاثى فى الأدبيات السياسة العالمية) أسدلت الستار على امبراطوريتين استعماريتين تقليديتين هما بريطانيا وفرنسا ، ففقدتا مابقى من مستعمراتها ، وهبطتا إلى مستوى الدول من الدرجة الثانية ، وتحول الأسد البريطانى العجوز إلى ذيل للفيل أو للحمار الأمريكى (والحيوانين رمز للحزبين الكبيرين فى أمريكا : الديمقراطى والجمهورى) ، فتحولت بريطانيا «العظمى» إلى شريك صغير للولايات المتحدة ، وحاولت فرنسا - بعد ذلك - على يد ديجول أن تكون لها سياستها المستقلة بدرجات متفاوتة من النجاح والفشل .

وفازت الولايات المتحدة من وراء العدوان الثلاثى بنصيب

الأسد ، فأصبحت الوريث الوحيد للغرب فى الشرق الأوسط ، ووجدت فى العدوان الثلاثى فرصة لتنفيذ سياسة احتواء المنطقة التى رسمتها عام ١٩٤٣ ، ليؤكد ذلك «مشروع إيزنهاور» (١٩٥٧) لملء «الفراغ» فى الشرق الأوسط بتعزيز الوجود الاستراتيجى الأمريكى من خلال الهيمنة على المنطقة، الذى قاومته مصر أيضا ، وتم اختزاله على اعتبار إسرائيل قاعدة متقدمة لحماية المصالح الغربية فى الشرق الأوسط . وتغيير أسلوب الهيمنة الإمبريالية من استخدام الجيوش ودبلوماسية «البوارج الأساسية ، وتشجيع الحروب الصغيرة بين الدول حديثة العهد بالاستقلال فى آسيا وأفريقيا حول مشكلات الحدود التى ورثتها عن عصر الاستعمار .

واستفاد الاتحاد السوفيتى من العدوان الثلاثى ، فنفض عن نفسه العزلة التى عاشها فى عصر ستالين ، وراح يمارس دوراً عالمياً نشطا وإيجابيا ، وبذلك تخطى «الحزام الشمالى» بالشرق الأوسط . وانعكس ذلك على شكل وطبيعة الصراع بين القوتين الأعظم فى ذروة «الحرب الباردة» .

وأثارت تجربة مصر مع العدوان الثلاثى حركة تحرر وطنى كبرى فى القارة الأفريقية ، فتمت تصفية الوجود

الاستعمارى فيها بعد حرب السويس . واضطرت بريطانيا أن تصفى وجودها العسكرى «شرق السويس» (أى فى الخليج العربى) مع مطلع السبعينات حيث لم يعد هناك مبرر لتحميل الخزانة البريطانية نفقات الدفاع الباهظة عن امبراطورية لم يعد لها وجود فعلى .

وألهبت تجربة مصر أيضا فى التصدى للعدوان حماس شعوب آسيا وأمريكا اللاتينية بعد ما رأت نموذجاً عالمياً لما تستطيع الشعوب المتطلعة للاستقلال أن تحققه مهما كانت قدراتها العسكرية متواضعة مقارنة بالقوى الإمبريالية .

وأخيراً ، كان الشعب المصرى هو القوى الحقيقية التى ساندت القيادة السياسية ، وليس الجيش الذى اتسم أداءه بالعجز والقصور ، فقد حرص المصريون على التضحية بأرواحهم وأموالهم حتى يكسبوا لبلادهم حقها فى الاستقلال . ولولا صمود المقاومة الشعبية عشرة أيام (٢٩ أكتوبر – ٧ نوفمبر) لما تحقق الانتصار السياسى الذى عملت من أجله القيادة السياسية بقدر كبير من الكفاءة والمقدرة .

البحث عن أيديولوجية

في أول كتاب عن الثورة ضمنه مجموعة مقالات نشرت بمجلة «التحرير» التى صدرت للتعبير عن الثورة، ذكر أنور السادات فى الكتاب الذى حمل عنوان «صفحات مجهولة من تاريخ الثورة»، أن من أهم أسباب نجاح الضباط فى التدبير لحركة الجيش «المباركة»، أنه لم تكن لأى منهم أيديولوجيا معينة، ولذلك لم تجمعهم الأيديولوجيا ولكن جمعتهم الصداقة الحميمة، وهذه «الصداقة» كانت وراء نجاحهم فيما قاموا به. ويبدو أن السادات أراد أن يخفى الايديولوجية الغالبة على معظم أعضاء تنظيم «الضباط الأحرار» وهى أيديولوجية الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد، والجماعات الماركسية، وهى تتفق جميعاً فى موقفها المعادى لليبرالية، والتعددية الحزبية، ويتفاوت موقفها من الدستور من الرفض التام عند الإخوان المسلمين إلى القبول بالفكرة من منظور معين عند الآخرين.

فقد كان تنظيم «الضباط الأحرار» جبهة وطنية ضمت الضباط من مختلف الاتجاهات السياسية والايديولوجية، لها هدف محدد وهو تحقيق الاستقلال الوطنى والقضاء على

الفساد السياسي وتحقيق العدل الاجتماعي، وتجسدت تلك الأهداف فى المبادىء الستة الشهيرة:

١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه الخونة.

٢ - القضاء على الاقطاع.

٣ - القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم.

٤ - إقامة عدالة اجتماعية.

٥ - إقامة جيش وطنى قوى.

٦ - إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ولاشك فى أن ترتيب المبادىء على هذا النحو يعكس ترتيب الأولويات عند التنظيم، ولعل ذلك يفسر إرجاء الحياة الديمقراطية إلى نهاية القائمة، وماجاءت به المبادىء الستة يمثل مجمل المطالب التى رفعتها الفصائل السياسية المختلفة على الساحة المصرية منذ مطلع الأربعينات من القرن العشرين، وإن كان لكل منها تصوره الخاص لكيفية تحقيق كل واحد من تلك الأهداف. ولم يشأ تنظيم «الضباط الأحرار» أن يدخل فى غمار ذلك الجدل حفاظا على وحدة التنظيم، وحرصا على نجاح خطته فى التخلص من النظام القائم.

وبعد عشر سنوات من قيام الثورة، تناول «ميثاق العمل الوطنى» (عام ١٩٦٢) هذا الجانب، فذكر أن الشعب بدأ زحفه من غير تنظيم سياسى ثورى، فتحركت طليعة العسكريين نيابة عنه، كذلك بدأ هذا الزحف من غير نظرية كاملة للتغيير الثورى، اكتفاء بالمباديء الستة، ثم جاءت التفاصيل الفكرية متخلقة من رحم الأحداث خلال السنوات التالية. ولا يعنى ذلك أن عقول صناع النظام الثورى الجديد خلت من الأفكار، فقد تزاحمت الأفكار، ولكنها افتقرت إلى النسق الايديولوجى الذى يجمعها إلى بعضها البعض فى إطار محدد. وقد وضعت كل الأفكار موضع التطبيق من منظور «التجربة والخطأ» بالتجربة والممارسة والتفاعل الفعال مع محصلة تجارب التاريخ القومى.

ولكن الحكم على المبادئ الستة لابد من أن يرتبط بالظروف التى صيغت فيها، وتم الإعلان عنها فى سياقها، وليس على ضوء الإجراءات التى اتخذت لتطبيقها وما ترتب عليها من نتائج، وخاصة أن التجريب كان السبيل الوحيد لتطبيقها إذا وضعنا فى اعتبارنا أن مهام الحكم التى اضطلع بها الضباط كانت عبئًا ثقيلاً على كواهلهم، جعلهم يستمعون

إلى مستشارين من مختلف الاتجاهات لا يعلمون عنهم شيئا، ومن ثم كانت قراراتهم تتخذ طابع الترجيح لفكرة على غيرها حسب ما تتضمنه من تفاصيل تساعد على اتخاذ مثل هذا القرار، وكان المحك الوحيد هو التجربة العملية بما قد يترتب عليها من إيجابيات وسلبيات.

وكان الشعار الذى رفع في السنتين الأوليين للثورة هو «الاتحاد - النظام - العمل» أى الاتحاد وراء مجلس قيادة الثورة، وتلافى كل ما من شأنه شق الصف الوطنى أو المساس بالوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط. و«النظام» يعنى التزام القانون وعدم الخروج عليه، وإثارة الشعب ضد السلطة الجديدة، و«العمل» يقصد به العمل على تحقيق الأهداف الوطنية كما طرحتها قيادة الثورة فى المبادىء الستة. وقد كان هذا الشعار هو الذي تبنته «هيئة التحرير» أول تنظيم سياسى (أقيم فى يناير عام ١٩٥٣) كما اتخذت «هيئة التحرير» العلم ثلاثى الألوان (الأحمر والأبيض والأسود) الذى أصبح علما لمصر الجمهورية بعد إعلان قيام الجمهورية وإنهاء حكم أسرة محمد على.

وطرح عبدالناصر أفكاراً على جانب من الأهمية فى كتابه

«فلسفة الثورة» (عام ١٩٥٤) ولكنها لا تشكل نسقا إيديولوجيا متكاملا. وتتضمن تلك الأفكار تصوره للثورة باعتبارها ذات وجهتين: سياسية، واجتماعية. الثورة الأولى هى التحرر الوطنى من السيطرة الأجنبية ومن الحكم الفاسد، والثورة الثانية تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية لأبناء الوطن، وقد كتب على مصر أن تعيش الثورتين معا، فى وقت واحد، بما يترتب على ذلك من تناقض، فلا مفر من العمل من أجل الحرية السياسية والحرية الاجتماعية معا، ورغم وضوح الطريق إلى الثورة السياسية، فإن الثورة الاجتماعية لم تكن طريقها واضحة بنفس الدرجة.

وجاء تحديد عبدالناصر في «فلسفة الثورة» لتوجهات مصر الدولية من منظور استراتيجي وليس أيديولوجى، ومن خلال ما يمكن أن نسميه «المجال الحيوى» ، وليس من منطلق تحديد الهوية. فيرى أن تتحرك مصر فى إطار دوائر ثلاث: عربية، وأفريقية، وإسلامية، فالدائرة العربية تحتل الأولوية بحكم الروابط الوثيقة التى تجمع مصر بهذه الدائرة، والارتباط بهذه الدائرة قضية أمن قومي مصرى لأن «نطاق سلامتنا يقتضى منا أن ندافع عن حدود إخواننا»، وحدد

عبدالناصر قوة الدائرة العربية بثلاث عناصر هي: وحدة الثقافة، والموقع الاستراتيجي المهم، ثم البترول «عصب الحضارة المادية، ومن نفس المنطلق جاءت أفريقيا (وليس العالم الإسلامي) في المرتبة الثانية، لأننا «نحرس بابها الشمالي، ويستمد النيل ماءه من قلبها، ومسئوليتنا أن نعاون على نشر النور والحضارة في أعماقها، والدائرة الإسلامية تأتي في المرتبة الثالثة وتقتصر على التنسيق السياسي والتعاون من خلال موسم الحج.

وهكذا جاء تحديد الدوائر الثلاث وعلاقة مصر بها تحديداً نفعياً من منطلق متطلبات الأمن القومي المصري، وليس من منطلق قومي أو إقليمي أو ديني، رغم تواتر التصريحات التي أدلى بها عبدالناصر وزملاءه من أعضاء مجلس قيادة الثورة حول أهمية اتخاذ الجامعة العربية إطاراً للدفاع عن المنطقة لخدمة المصالح القومية العربية، فحتى ذلك الحين لم تكن فكرة العروبة قد تبلورت في ذهن عبدالناصر ورفاقه، بل كان المنظور استراتيجياً أمنيا محضاً. وما إقامة إذاعة صوت العرب (عام ١٩٥٤) وغيرها من الأدوات التي أثارت العرب ضد الوجود الأجنبي في بلادهم مذكرة إياهم «بالأمجاد» إلا

وسيلة للحشد الجماهيرى لخدمة هدف التحرر الوطنى، لأن مصر لا يمكن أن تنعم بالحرية وسط مجال خاضع للسيطرة الأجنبية.

غير أن الصراع السياسي الذى دار مع الغرب حول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، والعمل الإعلامي والسياسي لحشد التأييد لموقف مصر المعارض للمشروع، ثم معركة حلف بغداد، كل ذلك أقنع ثورة يوليو - على ما يبدو - بأهمية فكرة العروبة، فحرص أول دستور أصدرته الثورة (يونيو عام ١٩٥٦) على أن ينص فى مادته الأولى على انتماء مصر إلى الأمة العربية. وجاء في البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية «للاتحاد القومي»، وهو التنظيم السياسى الذى نص الدستور فى المادة ١٩٢ على إقامته، جاء فى ذلك البيان أنه «منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربي الذي تجمعنا وتجمعه أصول تاريخية وروحية واحدة، كما تجمعه وحدة اللغة والعقائد والتقاليد، والدم، والمصالح المشتركة».. ولذلك أصبح التنظيم مفتوحاً لجميع العناصر العربية المؤمنة بهذا الهدف ولا تقتصر عضويته على المصريين.

وهكذا كان تبنى العروبة وإدراج الانتماء إليها فى المادة الأولى من الدستور، وتأكيد الهوية العربية للتنظيم السياسى «الاتحاد القومي» من منطلق عملى نفعي محض، وليس من منطلق أيديولوجى، ولعل ذلك يتضح من المبررات التى ساقها بيان اللجنة التنفيذية سالف الذكر التى لا تحدد موقفاً ثابتاً من تحديد مكونات العروبة، ولكنها تسوق مبررات شتى التقطت من أفكار دعاة العروبة دون ارتباط بنسق محدد، تجمع التاريخى بالوجدانى، والمفاهيم العلمانية بالعقائد (الدينية طبعاً) مما يوحى بغياب إطار ايديولوجى محدد لمفهوم العروبة عند ثورة يوليو عندئذ.

رفع «الاتحاد القومي» شعار المجتمع الاشتراكى الديمقراطي التعاونى» الذى اعتبر هدف النظام الذى يسعى لتحقيقه وفق دستور عام ١٩٥٦، وفسر اقتران الاشتراكية بالديمقراطية والتعاون، كإطار للمجتمع المنشود، بضرورة العمل على تحرير الفرد من الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى حتى يتوفر لديهم الوعى السياسى لممارسة حقوقهم الديمقراطية.

وتكشف تلك الشروح عن أزمة الايديولوجيا التى كان

النظام يعاني منها، تلك الأزمة التي جعلت كمال الدين حسين – سكرتير عام الاتحاد القومى – يلجأ إلى بعض المثقفين (هم: سليمان حزين، ولبيب شقير، وحسين عباس زكى، وسعيد العريان، وجميعهم من اللبراليين) لوضع إطار فكرى لتلك المرحلة، ولكن مساهمتهم جاءت (بالطبع) مخالفة لتوقعات النظام. وألقى محمد حسنين هيكل باللوم على المثقفين الذين لم يتعاونوا بحماس مع النظام ولم يقدموا له الأيديولوجيا التى يسعى إليها. وعبر جمال عبدالناصر عن خيبة أمله لقلة الكتابات الأكاديمية حول النظام السياسى والاقتصادى الجديد، وقال: إن مصر تمر بتجربة تتقدم فيها الممارسة على النظرية. مما يكشف عن أزمة التوجه الإيديولوجى عند النظام، وأن المجتمع «الاشتراكى» – الديمقراطى – التعاونى» كان مجرد شعار، لا يختلف كثيراً عن «الاتحاد – النظام – العمل».

وشهدت السنوات (٦١ – ١٩٦٤) ذروة الحاجة إلى أيديولوجيا يهتدى بها النظام، بدأت بقرارات وصفت بالاشتراكية (يوليو عام ١٩٦١) ثم أعقبها وقوع الانفصال بين مصر وسوريا، وبرزت الحاجة إلى إطار أيديولوجى، فجاء

إعلان «ميثاق العمل الوطني» في ٤ يوليو عام ١٩٦٢ ثم صدر دستور مؤقت في ٢٥ مايو عام ١٩٦٤، فكانت السنوات الثلاث حافلة بالجهد الذي بذل للاستقرار على إطار إيديولوجي يضم توجهات النظام.

أكدت القرارات الاشتراكية (يوليو عام ١٩٦١) الدور المحوري للممارسة التي كان لها السبق على النظرية. وقيل في تفسير هذا التحول حاجة النظام إلى الخروج من الأزمة الاقتصادية الناجمة عن إحجام الرأسمالية الوطنية عن التعاون معه، واضطرار الحكومة لإدارة المؤسسات الاقتصادية التي تم تأميمها وكانت من قبل مملوكة للأجانب، بعد فشل محاولة تمصير الشركات واقناع رأس المال الوطني بامتلاك أصولها، وقيل أيضا: إن عبدالناصر تأثر بمناقشاته الطويلة مع تيتو في انتهاج هذا السبيل، إذا صح ما قيل من أن القرارات جاءت بمبادرة من عبدالناصر، فاجأ بها رفاقه من صناع النظام، واستعان في صياغتها برجلين كانا بعيدين تماماً عن الاشتراكية هما: عبدالمنعم القيسوني وحسن عباس زكي، وعندما أعلنت القرارات الاشتراكية كان الشيوعيون المصريون يقضون عامهم الثالث في المعتقلات،

وكان «الاتحاد السوفييتي» يغط فى نوم عميق.

وبعد انهيار الوحدة المصرية – السورية كرد فعل لتلك القرارات (ضمن عوامل أخرى عديدة محلية وإقليمية) أعلن عبدالناصر فى ٤ نوفمبر عام ١٩٦١ عن الحاجة إلى دليل للعمل الثورى، واعترف بافتقار النظام إلى أيديولوجية جديدة يستهدى بها فى برامجه وسياساته، وكذلك الحاجة إلى تنظيم سياسى جديد «ليكون أداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها، صاحبة الحق والمصلحة فى التغيير الثورى»، وقد أسفرت التوجهات السابقة عن إصدار «ميثاق العمل الوطنى»، ثم بناء تنظيم «الاتحاد الاشتراكى العربى».

يبدأ «ميثاق العمل الوطنى» بالقول بأن مصر تفتقر إلى «نظرية عمل ثورى كاملة»، وذكر عبدالناصر أنه ورفاقه (الضباط الأحرار) راحوا يطورون المبادىء الستة ويحركونها بالتجربة والممارسة نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة إلى أهدافها ، ولكن الطليعة الثورية التى صنعت ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى الذي أطلقت شرارة مقدماته. وأكد أن المبادئ الستة كانت مجرد أعلام للثورة وليست أسلوب عمل ثوري ومنهج تغيير جذرى»،

ومن هنا يأتى ميثاق العمل الوطنى ليقدم نظرية كاملة للثورة أسلوبا ومنهجا.

ونص الميثاق على أن «الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم»، واعتبر الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد للتقدم الاقتصادى والاجتماعى، وأن ذلك يقتضى سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج، مما يستلزم تأميم كل وسائله، مع عدم المساس بالملكية الخاصة، وحق الإرث الشرعى. ولكن يتم ذلك بخلق قطاع عام قادر على قيادة التقدم فى جميع المجالات، مع وجود قطاع خاص يساهم فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة دون ممارسة الاستغلال. فالاشتراكية هنا تعنى سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج مع عدم تأميم كل وسائله، ولا يعد ذلك تصفية للمبادرة الفردية، ولكنه توسيع لإطار المنفعة.

فالمجتمع الاشتراكى المنشود يرتكز على العدل الاجتماعى، وليس على الربح الفردى، على التخطيط وليس على قوى السوق. ورغم استخدام مصطلح «الاشتراكية العلمية» الذى يعنى الماركسية، حرص الميثاق على التمييز بين «الاشتراكية» التى يقصدها وبين الماركسية، حين نص على أن

حرية العقيدة لها قداستها فى حياتنا الحرة الجديدة، وأن الأديان ورسالات السماء استهدفت شرف الإنسان وسعادته، وأنها ثورات ذات رسالة تقدمية، فضلا عن احترام الاشتراكية لمبدأ الملكية وإيمانها بمشاركة القطاع الخاص، ومن هنا لا تعنى «الاشتراكية» التى جاءت بالميثاق «التزاما بنظريات جامدة، لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية». ومن ثم فإن «الإشتراكية العلمية» التى يعنيها الميثاق شيء آخر غير الماركسية.

ورغم المصطلحات التى تناثرت فى «فقرات الميثاق، فإن صياغته جاءت موحية بأن الاتجاه نحو الاشتراكية كان ضرورة عملية أكثر منه اختياراً ايديولوجيا، فهو حل علمى لمشاكل التنمية أكثر من كونه التزاما فكريا، وحتى تقدم طريقا لتفادى الصراع الطبقى بالعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات وتحقيق التخطيط الشامل.

ورأى عبدالناصر أن الديمقراطية الحزبية ليست الشكل الوحيد للديمقراطية، كما أن أزمة الديمقراطية ترجع إلى عجز الشعوب عن ممارسة الحريات السياسية لأسباب اقتصادية واجتماعية، ومن ثم فإن وجود تنظيم يجمع كل قوي الشعب

العاملة لمناقشة مشاكلها هو قمة الممارسة الديمقراطية.

وهكذا اختارت القيادة السياسية فكرة التحالف وحددت عناصره الخمسة: «العمال، والفلاحون، والجنود، والمثقفون، والرأسمالية الوطنية»، مع أن أيا من تلك العناصر لم يكن ينتظم فى كيان تنظيمى واحد يسمح له بالتعبير عن رأيه الجماعي في إطار التحالف، أو حتى يملك التعبير عن موقفه من الفكرة ذاتها، فترتب على ذلك أن دخل المنتمون إلى تلك الفئات التنظيم الجديد أفراداً بدون تنظيم أو إرادة مستقلة». وجاء النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى معبراً عن طبيعة حزب يأخذ بنظام صارم من الالتزام الحزبى لا تعرفه إلا الأحزاب الماركسية. وقد عبر عبدالناصر عن ذلك المأزق السياسى فى أحد اجتماعات الأمانة العامة المنشورة عام ١٩٦٥ بقوله: «إنه يجب أن يكون لدينا كادر أو حزب داخل الاتحاد الاشتراكي يتكون من أناس حركيين مؤمنين مخلصين يقودون الاتحاد الاشتراكي الذى يمثل الجماهير فعلاً». وقد تم تنظيم هذا الجهاز الذي عرف باسم «طليعة الاشتراكيين» بشكل سري من عناصر تم اختيارها وفق معايير ترك تحديدها لاجتهاد من أسند إليهم أمر هذا التكوين.

وعندما وقعت مصر فى فخ هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، كشفت الهزيمة هشاشة التنظيم السياسى ومؤسسات الحكم معاً، واستدعى ذلك كله التفكير فى إعادة بناء الدولة. واعترف عبدالناصر فى اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا بأن الأحداث قد أثبتت أنه لم يكن هناك «نظام سليم»، وأنه يتعين البحث عن «نظام جديد»، وطرح فكرة قيام حزب معارض داخل الاتحاد الاشتراكى يتزعمه عبداللطيف البغدادى وكمال الدين حسين، على أن تكون معارضة فعلية فى إطار «ميثاق العمل الوطنى»، ولكن الفكرة لقيت معارضة أعضاء اللجنة.

وكانت مظاهرات فبراير عام ١٩٦٨ احتجاجاً على الأحكام التي صدرت بحق قادة سلاح الطيران التى قامت بها عناصر من قيادات الاتحاد الاشتراكى المنتمية إليه، وجهت انتقادات حادة للنظام بلغت حد التجريح ونقد سلوك وأداء المسئولين بما فى ذلك عبدالناصر نفسه، فاضطر عبدالناصر أن يستجيب لما أثير فى تلك المظاهرات من نقد، جاء تعبيراً عن الرأى العام المصرى الذي عانى من وقع الهزيمة. ومن ثم كان صدور «بيان العمل الوطنى» الذى عرف ببيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ الذى جرى الاستفتاء عليه فى ٢ مايو عام ١٩٦٨.

وقد وصف عبدالناصر البيان بأنه خلاصة للحوار الذى دار فى مصر فى الشهور الأخيرة، وأن ماجاء بالبيان تعبيراً عن رأى قوى الشعب العاملة كما عبرت عنه. وأبقى البيان على «الاتحاد الاشتراكى العربى» باعتباره أكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية، وأرجع القصور فى أداء التنظيم إلى سوء التطبيق، ولذلك يجب أن يعاد تشكيل الاتحاد بالانتخاب من القاعدة إلى القمة. وأن «الاتحاد الاشتراكى العربى» بتشكيله الجديد يتابع مراحل النضال ويوجهها، وتقوم لجانه المختلفة برسم السياسات فى جميع المجالات استهدافاً لتحقيق النصر وإعادة البناء الداخلى.

ورغم ذلك جاء تنفيذ البيان مخيباً للآمال، فجاءت الانتخابات بنفس العناصر الانتهازية التى رأت فيها الجماهير أحد أسباب الهزيمة. وفى عام ١٩٦٩، عبر جمال عبدالناصر عن خيبة أمله فيما حدث فى الاتحاد الاشتراكى حين ذكر أنه «يريد أن تستند الدولة إلى التنظيم لا أن يستند هو إليها» ومن ثم جاءت فكرة تنشيط التنظيم من خلال «لجان المواطنين من أجل المعركة» لتعمل على أرض الواقع بفكر جديد ومنطق حر، ولكن إسناد تشكيلها إلى الاتحاد

الاشتراكى حول الأمل المعقود عليها إلى سراب.

وطرحت فى مارس عام ١٩٧٠ فكرة تعديل الميثاق، ولكن عبدالناصر رأى أن المرحلة التى تمر بها البلاد تتطلب تماسك الجبهة الداخلية ولا تسمح بما يثير خلافاً فى الرأى.

وهكذا كانت أزمة الايديولوجيا التى يقوم عليها بناء المجتمع الجديد بمثابة فقدان للمنار الذى تهتدى به سفينة العمل الوطنى، وكان ذلك مطلباً مهماً لدعم مشروع الاستقلال الوطنى الذى شكل المحور الأساسى للثورة منذ قيامها حتى وفاة عبدالناصر فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠. ولكن عدم الإنتباه إليه باعد بين الجماهير والمشاركة السياسية مما كانت له آثاره السلبية على مسيرة الثورة.

الثورة وتحرير الوطن العربي

كانت قضية فلسطين، وبصفة خاصة نكبة ١٩٤٨، أداة مهمة لتنبيه الشعب المصرى إلى أهمية تبنى مصر لسياسة عربية، كما نبهت المصريين إلى أهمية الالتحام مع الشعوب العربية الأخرى بعد عقود طويلة من الجهود التى بذلها الاستعمار لصرف أنظار المصريين عما يدور فى المشرق العربى. ولعبت الظروف السياسية فى مطلع القرن العشرين دوراً فى هذا التنافر بين المصريين والعرب المشارقة تحديداً ، فقد كانت حركة القومية العربية الرامية إلى تحقيق استقلال العرب عن الدولة العثمانية تعتمد على مساندة بريطانيا وفرنسا، ومن ثم لم تضع فى اعتبارها أن تضم الدولة العربية المرتقبة مصر وغيرها من بلاد شمال إفريقيا حتى لا تغضب بريطانيا (بالنسبة لمصر) وفرنسا بالنسبة لشمال افريقيا. كما أن الحركة الوطنية المصرية بنت نضالها على عدم شرعية الوجود البريطانى فى مصر باعتبار مصر ولاية تابعة للدولةالعثمانية، فلم يكن من مصلحتها تأييد حركة القومية العربية التى تعتمد على القوى الاستعمارية، ومن ثم اعتبرت

دعاة العروبة أعواناً للاستعمار، ونفرت منهم.

وبعد هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى وفرض الحماية البريطانية على مصر، كان هم المصريين عند نهاية الحرب هو الحصول على الاستقلال، وجاءت ثورة مارس عام ١٩١٩ لتدعم الإحساس بالقومية المصرية وتبنى هذا الإحساس على ماضى مصر الفرعونى، ولذلك كانت التنشئة فى البيئة المصرية والمدارس المصرية تعلى من شأن الانتماء لمصر، ولكن ذلك لم يمنع من (التعاطف) مع البلاد العربية فى نكباتها من منطلق الأخوة فى الدين لا من منطلق الانتماء لأمة عربية واحدة.

وهكذا جاءت نكبة فلسطين لتهز الضمير المصرى وتوقظه على حقيقة ارتباطه بمحيطه العربى، من منطلق أهمية فلسطين كخط دفاع أمامى عن مصر، ومن ثم فهى قضية أمن قومى مصرى، بل إن الدفاع عن المشرق العربى ضرورى للحفاظ على أمن مصر.

ومن هنا جاء اهتمام المصريين بما يجرى فى فلسطين يتزايد رويدا رويدا منذ ثورة عام ١٩٣٦ فى فلسطين حتى بلغ

ذروته مع النكبة، وجاء وعى «الضباط الأحرار» بأهمية روابط مصر العربية من هذا المنطلق. كما جاء اهتمام عبدالناصر بالدائرة العربية فى كتابه «فلسفة الثورة» تعبيراً عن الوعى بأهمية تحرير المجال العربى حتى تضمن مصر سلامة أمنها القومى. ومن هنا كان اهتمام ثورة يوليو بعد عامين من قيامها عام (١٩٥٤) باقامة إذاعة صوت العرب لإثارة الشعوب العربية الواقعة بين براثن الاستعمار ودعوتها لطرح نير الاستعمار عن رقابها، «لتشجيع حركات التحرر الوطنى فى البلاد العربية وتمكين المناضلين من أبناء تلك البلاد من الحديث إلى جماهيرهم عبر صوت العرب».

ولم تكتف الثورة بهذا التأييد المعنوى لحركات التحرر الوطنى العربية بل قدمت مصر دعمها المادى (رغم إمكاناتها المالية المحدودة) بالمال والسلاح وتدريب المناضلين على حرب العصابات وأعمال المقاومة. وشملت تلك المساعدات حركات التحرر فى عدن وجنوب الجزيرة العربية وظفار، كما امتدت إلى المعارضين للنظام الملكى العراقى بعد تورطه فى حلف بغداد. وتضمن برنامج مساعدة حركات التحرر الوطنى فى

العالم العربى إعداد الكوادر لمرحلة مابعد الاستقلال، فقدمت المنح الدراسيـة في الجامعات المصرية لطلاب من مختلف البلاد العربيـة من بينهم مرشحى حركات التحرر الوطنى، وحظى الفلسطينيون من قطاع غزة بنصيب كبير من المنح الدراسية بالجامعات المصرية.

وكان اهتمام ثورة يوليو بدعم الثورة الجزائرية يدل على بُعد نظر استراتيجى فى الكفاح ضد الاستعمار فقد أعلنت الثورة الجزائرية أول بيان لها من إذاعة صوت العرب فى الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤. وطوال السنوات السبع التى مثلت عمر الثورة الجزائرية لم تتوان مصر عن تقديم الدعم المادى والتأييد السياسى، حتى انتصرت الثورة وحصلت الجزائر على استقلالها. وعوقبت مصر على دورها فى مساندة شعب الجزائر باشتراك فرنسا فى حرب العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، فلم يزدها ذلك إلا إصراراً على مد الثورة الجزائرية بالسلاح الذى كان يتم تهريبه عبر ليبيا، وكذلك تونس بعد استقلالها.

وكانت القاهرة مقراً لأول حكومة جزائرية فى المنفى

وقامت مصر بدور نشط على الساحة الدولية لمساندة الثورة الجزائرية في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية. ففي مؤتمر باندونج (إبريل عام ١٩٥٥) تحطمت أسطورة الجزائر الفرنسية وأعلن بيان جبهة التحرير الجزائرية بأن قاعدتها الرئيسية في العمل تقوم في البلاد العربية وخاصة مصر، كما تقدمت مصر باقتراح إلى المؤتمر حظى بإجماع الحاضرين، طالبت فيه بحقوق تونس والجزائر والمغرب في الاستقلال، وطالبت فرنسا بالسعي لإيجاد تسوية سلمية مع هذه البلاد على وجه السرعة. وبعد أزمة العدوان الثلاثي (عام ١٩٥٦)، استطاعت مصر أن تحشد عدة دول أفريقية وآسيوية (عام ١٩٥٧) للمطالبة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة، واتخذت الجمعية العامة قراراً (في ١٥ فبراير) أعربت فيه عن الأمل في التوصل إلى حل سلمي ديمقراطي عادل، عن طريق روح التعاون، ويتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. وبعد وصول شارل ديجول إلى السلطة في فرنسا (يونيو عام ١٩٥٨)، انتهج سياسة جديدة تجاه القضية الجزائرية، وأعلن الموافقة

على إعطاء الشعب الجزائرى حق تقرير المصير، وبعد مفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير حصل الشعب الجزائرى على استقلاله بعد استفتاء أجرى فى يونيو عام ١٩٦٢.

واستمرت مصر فى دعم الجزائر بعد الاستقلال حتى تتمكن من بناء السلطة الوطنية فقدمت لها الخبراء والمعلمين والمعونات المادية.

ولعل وقوف ثورة يوليو إلى جانب ثورة اليمن (سبتمبر عام ١٩٦٢) يعد نموذجاً بارزاً على التزام ثورة يوليو بدعم حركات التحرر العربية. وقد قامت الثورة اليمنية فى ظروف إقليمية صعبة، فقد انقضى عام على إنفصال سوريا عن مصر، وحفلت الساحة العربية بالمؤامرات الموجهة ضد مصر، فإذا بالثورة تقع فى أكثر البلاد العربية تخلفاً وضد أعتى النظم الرجعية.

وقد استقبلت القاهرة أبناء الثورة اليمنية بترحيب بالغ، وكانت الثورة المصرية تولى اليمن اهتماماً خاصاً منذ عام ١٩٥٢، فأوفدت بعثة عسكرية إلى اليمن بناء على طلب الإمام لدعم الجيش اليمنى فى مواجهة الوجود البريطانى فى عدن،

وأوفـدت اليـمن بـعض الطلاب للدراسـة بـالكليـة الحـربيـة المصرية.. كما كـانت مـصـر ملجـأ لبعض عناصـر المعـارضـة اليمنية ضد حكم الإمام.

وتم اعتراف مصر بحكومة الثورة فى جمهورية اليمن يوم ٣٠ سبتمبر بعدما تأكدت من استقرار الأمور بالنسبة للنظام الجديد . وقبلت مصر مساعدة النظام الجديد عسكرياً وتمت تغطية هذه المساعدة بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين (١١ أكتوبر عام ١٩٦٢) وبذلك أصبح الاعتداء على أى من البلدين اعتداء على الآخر، وتم تشكيل قيادة عسكرية مشتركة، كما أوفدت إلى مصر بعثات فنية وطبية وتعليمية لمساعدة النظام الجديد على بناء متطلبات الدولة الحديثة.

وبفضل المساعدة المصرية لثورة اليمن استطاعت أن تسيطر على الموقف وأن تثبت أقدامها، واستطاعت كذلك أن تعكس آثارها على الحركة الوطنية فى الجنوب العربى المحتل، وتضع أمام الثوار فى جنوب اليمن المحتل أملاً فى التحرر من ربقة الاستعمار.

وأيدت مصر ثورة الجنوب التى قامت عام ١٩٣٦ مطمئنة

إلى الوجود المصرى فى اليمن. واستمرت الثورة في الجنوب أربع سنوات، واستضافت مصر القيادة السياسية لحركة التحرر الوطنى بجنوب الجزيرة «رابطة الجنوب العربى» . وعندما التحمت القوى الثورية فى الجنوب مع ثورة اليمن حصلت على دعم أكبر من مصر التى لعبت دوراً مهماً فى توحيد القوى الثورية في جنوب الجزيرة فيما سمى «جبهة تحرير الجنوب المحتل» عام ١٩٦٥.

وقامت مصر بدور بارز فى تأييد الجنوب العربى عندما طرحت قضية على الأمم المتحدة، واستمر تأييد مصر لحركة التحرر الوطنى فى الجنوب حتى حصل على استقلاله عام ١٩٦٧، وأعلنت الجبهة القومية الثورية (٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧) ميلاد جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بعد أن تخلصت من الاستعمار البريطاني الذى دام ١٢٠ عاماً.

وكان التدخل المصرى فى اليمن فى طليعة الأسباب التى مهدت لوقوع مصر فى فخ هزيمة عام ١٩٦٧، فقد ازداد استياء الغرب لاستمرار مصر في خط العمل على تصفية الوجود الاستعمارى فى بلاد العرب وإفريقيا. وتولى حلف

الأطلنطى عقد دورة وزارية خاصة (يناير عام ١٩٦٤) بناء على طلب تركيا التى تقدمت بورقة عمل تتضمن سياسة مقترحة لتحجيم دور مصر الإقليمى وإسقاط عبدالناصر، وبررت المذكرة هذه السياسة بما أصبحت تمثله سياسة مصر من خطر على المصالح الغربية فى المنطقة بعد هذا الوجود العسكرى المصري الكثيف فى اليمن، وبذلك أصبح عبدالناصر يسيطر على الموارد البترولية الأساسية التى يعتمد عليها الغرب، وذلك بسيطرته على باب المندب وقناة السويس فأصبح الاقتصاد الأوربى تحت رحمته، ومن آن الأوان لتصفية قوة مصر وتوجيه ضربة قاضية إلى نظام عبدالناصر، واقترحت تركيا أن يتم ذلك على مرحلتين: أولاً، استنزاف قوة مصر العسكرية وإمكاناتها المالية فى توريط القوات المصرية أكثر فأكثر فى اليمن بدعم القوى المعارضة للثورة اليمنية بمختلف الوسائل العسكرية، واستخدام جند مرتزقة لإنهاك قوى الجيش المصرى وإلحاق أكبر قدر من الخسائر به، مما يدفع عبدالناصر إلى الحفاظ على هيبته فى العالم العربى بإرسال المزيد من القوات إلى اليمن. وعندما

يبلغ التورط مداه، تقوم إسرائيل بتوجيه ضربة مفاجئة لمصر «تقصم ظهر النظام»، وتحتل سيناء لإذلال عبدالناصر وإسقاطه. على أن تقف دول حلف الأطلنطي وراء إسرائيل تدعمها عسكرياً وسياسياً.

جاءت هذه الخطة فى النسخة البريطانية من أعمال دورة وزراء حلف الأطلنطى (يناير عام ١٩٦٤) ، وتقع فى ثلاث ملفات، الأول منها فتح للإطلاع عام ١٩٩٥، والملفين الأخرين لا يسمح بالإطلاع عليهما إلا بعد مرور خمسين عاماً (أى عام ٢٠١٥)، ولكن مسار أحداث عام ١٩٦٧ توحى بأن الأفكار التركية كانت تمثل إطار خطة ضربة يونيو عام ١٩٦٧، إذا أمعنا النظر فيما حدث للجيش المصرى فى اليمن من ورطة لم يستطع الخروج منها، ثم ما حدث من سيناريو أزمة يونيو عام ١٩٦٧.

ولا يعنى اهتمام الثورة بتحرير الوطن العربى الرغبة فى استبدال الهيمنة المصرية على البلاد العربية بالهيمنة الأجنبية، فلم يكن لدى ثورة يوليو مشروعاً توسعياً كذلك الذى كان عند محمد على باشا فى النصف الأول من القرن التاسع

عشر. ولكن ثورة يوليو كانت تدرك تماماً أن تحرير الوطن العربي وتصفية الوجود الاستعماري فيه قضية أمن قومي عربي، لأن مصر وإن حصلت على استقلالها التام بعد عدوان عام ١٩٥٦، لن تستطيع الحفاظ عليه طالما كان هناك وجود استعماري في الوطن العربي، ومادامت هناك قواعد أجنبية على الأرض العربية. وبعبارة أخرى، كانت الثورة ترى في تحرير كل قطر عربي ضماناً لاستقلال مصر.

لذلك أنشأت الثورة منذ استقرت لها أمور الحكم مكتباً ملحقاً بالرئاسة للشئون العربية، تولى الإشراف عليه في بداية الأمر زكريا محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة، وكان هذا المكتب يمثل قرون استشعار الثورة في الوطن العربي، مهمته جمع المعلومات عن أحوال البلاد العربية، والأحزاب والجماعات السياسية الموجودة على الساحة، مع التركيز على المعارضة السياسية المنظمة والفردية على السواء، وكذلك معلومات وافية عن أحوال البلاد العربية هذه الخاضعة للاستعمار وقيادات العمل الوطني فيها، وما يحتاجون إليه من مساعدات وكانت هذه المعلومات تقدم أسبوعياً في تقرير إلى

الرئيس جمال عبدالناصر، وعلى أساسها يتم اتخاذ القرارات الخاصة بدعم الحركات التحريرية أو حركات المعارضة فى الأنظمة العربية المتحالفة مع الاستعمار.

وبذلك كان مكتب الشئون العربية بالرياسة فرعاً من فروع المخابرات، وكان يتولى تكليف الملحق العسكرى المصرى بسفارات مصر فى البلاد العربية الاتصال السرى بالأحزاب أو الشخصيات لجمع المعلومات عن طريقهم وإرسالها إلى مكتب الشئون العربية ليتخذ منها مادة تقاريره التى ترفع إلى الرئيس جمال عبدالناصر، أو يكلف بتهريب شخصية معارضة إلى القاهرة سراً لإجراء بعض الترتيبات معها. كما دخل فى اختصاص ذلك المكتب كل ما اتصل بشئون الأحرار العرب اللاجئين إلى القاهرة، وإدارة أحد معسكرات الحرس الوطنى الذى خصص لتدريب المناضلين من أبناء البلاد العربية على فنون المقاومة والقتال، وتولى نفس المكتب مهمة تهريب السلاح إلى البلاد العربية ليصل إلى أيدى المناضلين فى عمان والجنوب العربى والجزائر وغيرها من البلاد العربية. كما كان من اختصاص هذا المكتب عقد صلات من العناصر

النشطة من ضباط الجيش والمثقفين فى البلاد العربية التى تدخل فى زمرة الدول الرجعية، وذلك بقصد تشجيعهم على القيام بانقلابات فى بلادهم ودعمهم فى حالة نجاحهم فى تحقيق ذلك، من ذلك محاولة مساندة الانقلاب الذى وقع فى سوريا ضد الانفصال وكان مصيره الفشل، غير أن «مكتب الشئون العربية» نجح فى تهريب العناصر التى قامت بالانقلاب الفاشل من السجن حتى وصلوا إلى القاهرة سالمين.

وكان عبدالناصر حريصا على عدم توريط مصر الدولة فى عمل تقوم به مصر الثورة. أى عدم الإقدام على عملية تسبب حرجاً سياسياً للحكومة المصرية أو تجر عليها المتاعب، وتعرضها للخطر. كما كان حريصاً على ألا تكون الحركات التى تقوم فى البلاد العربية ضد حكوماتها أو ضد الاستعمار من صنع «مكتب الشئون العربية» بل يجب أن تكون لها جذور تنظيمية فى بلادها، ولديها هدف محدد يتسق مع التوجه السياسي المصرى نحو تحرير الوطن العربى من الاستعمار وأعوانه، وكذلك عدم تورط عناصر مصرية فى عمليات قتالية

إلى جانب قوات المقاومة الوطنية فى البلاد العربية طالما لم تكن هناك حاجة إلى ذلك حتى لا يؤدى وقوع أولئك الأفراد فى أيدى السلطات بتلك البلاد إلى إحراج الحكومة المصرية.

وتعرض «مكتب الشئون العربية» لبعض حالات النصب من جانب بعض الأفراد العرب الذين استفادوا من هذا الميل لمساعدة حركات المعارضة في البلاد المتعاونة مع الاستعمار، وحركات المقاومة في البلاد الخاضعة للاستعمار، فيتقاضون أموالاً لا تصل إلى الجهات التى صرفت لهم الأموال من أجلها.

ولاشك فى أن تخصيص مكتب يعد فرعاً لمخابرات الرئاسة بهذا العمل السياسى يبدو أمراً غريباً، ولكن حرص عبدالناصر على السرية الشديدة جعله يقدم على ذلك. وبالطبع أدى ذلك إلى حرمان الكثير من العناصر الوطنية العربية من الاستفادة من الدعم والتأييد المصرى بسبب خشيتهم من إقامة نوع من الصلة مع جهاز أمنى قد يورطهم بطريقة ما معه، ثم يستخدمهم لمصلحته، ورغم تأكيد فتحي الديب - الذى تولى رئاسة المكتب بعد زكريا محيى الدين، وظل رئيساً له حتى وفاة عبدالناصر - أن شراء الذمم لم يكن وارداً، ولم

تكن هناك حاجة إليه أصلاً لأن العناصر الوطنية كانت تسعى لإقامة الصلات مع حكومة الثورة، وأن تناول الشئون العربية من خلال مكتب استخبارات أمر طبيعي حفاظاً على أمن وسلامة العناصر الوطنية، في البلاد العربية على التعامل مع هذا المكتب. ولعل ذلك يفسر شكوى فتحي الديب في كتابة «عبدالناصر وتحرير المشرق العربى» من الانتهازيين الذين نصبوا على المكتب، أو «خانوا الثقة» التى وضعت فيهم.

ولكن الجدير بالذكر أن ثورة يوليو عندما دعمت الحركات الثورية العربية التى طلبت عونها لم تمل عليها مصر شروطاً معينة، أو تفرض عليها وصاية، أو تلزمهم بمواقف معينة يجب عليهم اتباعا، أو قرارات معينة يجب عليهم اتخاذها؛ إذا كان جمال عبدالناصر يرى أن أصحاب الأرض هم أقدر على تكييف قراراتهم بما يتماشى مع مصالح بلادهم وأهدافهم النضالية.

ونظرة على خريطة الوطن العربى عند قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، وإلى نفس الخريطة فى مطلع السبعينيات يبين مدى ما تحقق على الجبهة العربية من نجاح ، كان يقابله – على الجانب الآخر – عمل مماثل فى إفريقيا .

الثورة وتحرير أفريقيا

كانت أفريقيا تمثل الدائرة الثانية التى تلى الدائرة العربية فى فكر جمال عبدالناصر باعتبارها ظهير «المجال الحيوى» لمصر الذى يؤثر على الأمن القومى للدائرة العربية، ومن ثم مصر ذاتها. وكان اهتمام «مجلس قيادة الثورة» بهذه الدائرة جديداً على السياسة المصرية خاصة، والعربية عامة. فقد كان اهتمام مصر بأفريقيا يتبع مجرى النيل، ويحتل السودان مكاناً مركزياً فيه منذ أيام محمد علي والخديو إسماعيل (القرن التاسع عشر)، حيث اتسع الاهتمام المصرى بهذا العمق الاستراتيجى لمصر ليشمل القرن الإفريقى شرقاً وأوغندا جنوباً، ثم انحسر هذا الاهتمام مع الاحتلال البريطانى لمصر ليصبح قاصراً على السودان. وإذا كانت ثورة يوليو قد تبنت مبدأ «حق تقرير المصير» لأول مرة فى السياسة المصرية تجاه السودان، واحترمت قرار الشعب السودانى بالاستقلال، فإن ذلك لا يعنى أنها قد أسقطت السودان من اعتبارها ، وكذلك الحال بالنسبة لمصر، وأى نظام فى البلدين يسقط هذه الحقيقة من حسابه يعرض أمن

وادى النيل لخطر محقق.

وهكذا كان وعى ثورة يوليو بالدائرة الإفريقية له ما يبرره، لأن الصراع الذى كان يدور حول أفريقيا ومستقبلها السياسى من لابد أن يؤثر على مصر بحكم موقعها الاستراتيجي، ويحكم روابطها التاريخية ومصالحها فى وادى النيل. ولما كان الاستعمار – على حد قول عبدالناصر – «يفرض على القارة كلها حصاراً قاتلاً غير مرئى» فإن مصر صاحبة مصلحة حيوية فى تصفية الوجود الاستعمارى فى أفريقيا. وحددت ثورة يوليو دور مصر فى مساعدة الأفارقة على خوض النضال التحررى ضد الوجود الاستعمارى، والعمل على معاونة الشعوب الافريقية على بناء دولها الوطنية المستقلة بتقديم كل ما تحتاج إليه من عون مادى وفني فى هذا المجال.

واتخذت الثورة الخطوة الأولى بتحويل «معهد الدراسات السودانية» التابع لجامعة القاهرة إلى «معهد الدراسات الأفريقية» ليكون مركزاً بحثياً لخلق وعى مستنير بأحوال القارة الإفريقية بين المصريين والعرب، وخاصة صناع القرار،

يضع الدراسات التى تسعى لتحقيق تقديم القارة ورفاهيتها،
ولما كان العمل الأكاديمى لا يؤتى أكله إلا بعد سنوات طويلة
من البحث يتحقق خلالها قدر معقول من التراكم المعرفى، لم
تنتظر ثورة يوليو ما قد يقدمه «معهد الدراسات الأفريقية» من
دراسات، بل تم إنشاء «مكتب الشئون الأفريقية» برئاسة
الجمهورية لتجميع المعلومات عن الواقع الإفريقى، وإجراء
عمليات «استطلاع» لمختلف البلاد الأفريقية، سعياً وراء بناء
جسور التعاون مع الحركات الوطنية الأفريقية.

وتولى محمد فايق - أحد الضباط الأحرار - أمور هذا
المكتب، يعاونه فريق من الشباب الذين اختيروا بعناية من
العسكريين والمدنيين. وعلى عكس ما فعله «مكتب الشئون
العربية» من قصر الصلات فى كل بلد على فصيل سياسى
بعينه، عمل «مكتب الشئون الإفريقية» على عقد أواصر الصلة
مع كل الفصائل السياسية الموجودة فى كل بلد أفريقى دون
أن يخص جماعة بالعناية والاهتمام ويهمل غيرها، مادام
الجميع يعمل من أجل غاية واحدة، وهى التخلص من
الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطنى، فإذا كانت هناك

خلافات محلية حالت دون توحد قوى النضال ضد الاستعمار فى بلد ما، فإن مصر يجب أن تنأى بنفسها عن أن تتحول إلى طرف فى تلك الخلافات، فهى ليست صاحبة مصلحة فى ترجيح كفة طرف على حساب الآخر، ولكن مصلحتها تكمن فى خروج الاستعمار من إفريقيا، ومادامت كل الأطراف تعمل من أجل هذه الغاية، فلا بأس من التعاون مع الجميع.

وقد أعطت هذه السياسة التى اتبعها « مكتب الشئون الأفريقية» قدراً كبيراً من المصداقية للدور المصرى فى أفريقيا، وأكسبته قدراً ملحوظاً من الاحترام، بل جعلت الوساطة المصرية بين الفصائل المتنافسة فى البلد الواحد مطلوبة من الأطراف المعنية، طالما كان الموقف المصرى لا يتسم بالانحياز إلى طرف على حساب الآخر.

وكان لهذا البعد الأفريقى فى السياسة المصرية دوره فى إقامة أجهزة أخرى فى الدولة المصرية لرعاية الشئون الأفريقية، ففى سبتمبر عام ١٩٥٥ أنشئت إدارة للشئون الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية، وشهدت المرحلة (٥٢ – ١٩٥٩) إنشاء إدارة للشئون الأفريقية بمصلحة الاستعلامات،

وخصصت الإذاعة المصرية برامج موجهة إلى أفريقيا، بدأ يمتد إرسالها رويدا رويدا، وتتنوع اللغات المستخدمة فيها، وشكلت منبراً يخاطب منه المناضلون الأفارقة جماهيرهم بلغتهم الوطنية، لعبت دوراً مهماً فى تعبئة الجماهير وراء حركات التحرر الوطنى فى بلادهم، واكسبت القاهرة مكانة مرموقة عند تلك الحركات الوطنية.

وإضافة إلى ذلك ، استضافت مصر الأمانة العامة الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، كما ساعدت على تأسيس رابطة فى عام ١٩٥٧ باسم «الرابطة الأفريقية» ضمت المهتمين بأفريقيا من المصريين إلى جانب بعض الشباب الأفريقى الذى جاء إلى مصر طلبا للعلم، مستفيداً من المنح الدراسية التى قدمتها حكومة ثورة يوليو لهم، وكان من أهم أهداف الرابطة نشر الوعى بالشئون الأفريقية، وجمع الكتب والوثائق والمذكرات المتعلقة بأفريقيا، وإصدار نشرات عن الشئون الأفريقية، ولعبت الرابطة دوراً مهماً فى تقديم التغطية المطلوبة للشخصيات الأفريقية التى دعيت لزيارة القاهرة، باعتبارها منظمة غير حكومية، لا تثير الدعوات

الموجهة منها ريبة الإدارة الاستعمارية فى البلاد التى توجه الدعوات إلى بعض عناصرها الوطنية للحضور إلى القاهرة للاشتراك فى المؤتمرات وغيرها من الفعاليات.

ولم يكن تحرك الثورة المصرية على الساحة الأفريقية سهلاً ميسوراً، فقد تنبهت الإدارات الاستعمارية في أفريقيا لخطورة «ترك الحبل على الغارب» للتواصل بين مصر وشعوب مستعمراتها أو الأنظمة التى أقامتها في بعض بلاد أفريقيا من العناصر الوطنية الموالية لها، وذلك النظام المصرى المعادى للاستعمار. كذلك لم تنظر إسرائيل بعين الارتياح إلى سياسة مصر الأفريقية، فكانت لها هي الأخرى سياستها التى تسعى لقطع الطريق على الدور المصرى، واحتواء البلاد التى تتطلع إلى مساعدة مصر. وحاولت إسرائيل، بمساعدة القوى الاستعمارية، أن تقيم خطاً متقاطعاً مع الجهود المصرية فى إفريقيا.

وكان لابد من تشويه وتخريب الدور المصرى فى إفريقيا، وإظهار مصر بمظهر الدولة الطامعة التى تريد أن تفرض وصايتها على شعوب القارة، وتم استغلال أحداث الكونغو

عام ١٩٦٠ لشق جبهة الدول الأفريقية. وأدى ذلك إلى ظهور معسكرين على القارة الأفريقية: مجموعة راديكالية تقدميه هى «مجموعة دول برازافيل» التى ظهرت فى مؤتمر ابيدجان (أكتوبر عام ١٩٦٠)، و«مجموعة الدار البيضاء» وضمت الأنظمة الأفريقية ذات العلاقات الحميمة مع القوى الغربية، وجاء ظهورها فى مؤتمر الدار البيضاء (يناير عام ١٩٦١)، ومن ثم الجهود التى بذلت لعزل مجموعة الدار البيضاء فى مؤتمرات تالية.

واتخذت سياسة ثورة يوليو تجاه أفريقيا عدة أبعاد تكاملت مع بعضها البعض لخدمة أهداف تلك السياسة. فقد حرصت مصر على تبنى المطالب الأفريقية فى المؤتمرات الدولية، وفى الأمم المتحدة، واستخدمت القاهرة شبكة علاقاتها الدولية لمساعدة حركات التحرر الوطنى الأفريقية على الصعيد السياسى، ودعم مطالبها المشروعة فى الحرية والاستقلال. وتقديم العون المادى سواء عن طريق تقديم السلاح لحركات التحرر الوطنى، أو تسهيل حصولها عليها، وتدريب المناضلين على فنون القتال وحرب العصابات. هذا

فضلاً عن إعداد الكوادر الإفريقية لمرحلة الاستقلال. وقد أقامت مصر معهداً فنياً خاصاً بالقاهرة (بوليتكنيك) للطلاب الأفارقة لدراسة الهندسة والزراعة والإدارة، كانت لغات التدريس فيه هى الأنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية والأسبانية (حسب لغة الاستعمار فى البلد الذى جاء منه الطالب)، وتحملت الحكومة المصرية جميع نفقات التعليم والإقامة لأولئك الطلاب، الذين كانت توفدهم البلاد حديثة العهد بالاستقلال، أو حركات التحرر الوطنى فى البلاد التى لازالت تخوض معركة التحرر من الاستعمار. واكتسب خريجو المعهد سمعة طيبة فى بلادهم، فكانت الكوادر الفنية الأولى فى الكثير من تلك البلاد الأفريقية من خريجى هذا المعهد.

وكان اهتمام مصر بدعم الشعوب الأفريقية أيضاً يتمثل فى التوسع فى المنح الدراسية التى يقدمها الأزهر إلى المسلمين فى أفريقيا، وكان تطوير الأزهر ليصبح جامعة حديثة تخرج الأطباء والمهندسين والمحاسبين والمعلمين وغيرهم من مختلف التخصصات، إضافة إلى الثقافة العربية الإسلامية، من بين دوافع ثورة يوليو لتطوير الأزهر لإتاحة

فرص أوسع لأبناء الشعوب الأفريقية والآسيوية الذين أقيمت من أجلهم «مدينة البعوث الإسلامية» بالقاهرة.

كذلك تضمنت سياسة ثورة يوليو الأفريقية تعقب التسلل الإسرائيلى فى أفريقيا. وقد بدأت مصر مواجهة التسلل الإسرائيلى منذ مؤتمر الدار البيضاء (يناير عام ١٩٦١)، ففى ذلك المؤتمر طرح عبدالناصر قضية فلسطين فى إطارها التاريخى والسياسى، وأصدر المؤتمر قراراً بتأييد حقوق شعب فلسطين المشروعة، وطالب بحل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة، وقرارات مؤتمر باندونج. واستنكر المؤتمر دور إسرائيل المساند للاستعمار فى أفريقيا، واعتبرها أداة لخدمة الاستعمار القديم والجديد على السواء.

وقد استخدمت مصر «دبلوماسية المؤتمرات» لتوسيع نطاق دورها فى إفريقيا، وذلك بالعمل على تقريب وجهات النظر بين الدول الأفريقية وبعضها البعض، وحركات التحرر الوطنى فى البلد الواحد، ودعم النشاط الحركى الأفريقى المعادى للاستعمار. وكان من بين تلك المؤتمرات ما اختص

بالدول الأفريقية، وما خصص للشعوب الأفريقية، حيث يصبح المجال فسيحا لاشتراك ممثلى حركات التحرر الوطنى فى البلاد التى لم تنل حريتها بعد. وأخيراً مؤتمرات القمة الأفريقية التى انتهت بميلاد «منظمة الوحدة الأفريقية» التى لعبت مصر الدور الأكبر فى إقامتها بالتعاون مع الجزائر وأثيوبيا ونيجيريا وأعلن تأسيس المنظمة فى مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى أديس بابا (٢٢ - ٢٥ مايو عام ١٩٦٢)، فكان ذلك تتويجا لجهود مضنية بذلتها مصر مع غيرها من الدول الأفريقية لتوحيد جهود الأفارقة لمواجهة المشكلات السياسية والتنموية فى بلادهم.

وقد لعبت مصر دوراً مهماً وحاسماً فى إنجاح ذلك الموتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية، فعندما احتدم النقاش حول المقترحات الخاصة بشكل الوحدة، وشكل المنظمة، وكاد يؤدى إلى وأد فكرة المنظمة، حسم جمال عبدالناصر النزاع بتأكيد أن «جميع التقسيمات التقليدية التى حاول الاستعمار فرضها على القارة وتمزيقها إلى شمال الصحراء وجنوبها، وإلى أفريقيا ناطقة بالفرنسية، وأخرى ناطقة بالإنجليزية، قد

انهارت جميعاً، ولم يبق إلا لغة واحدة على أرض أفريقيا هى لغة المصير المشترك، مهما اختلفت أساليب التعبير عنها» وطالب بألا يتمخض المؤتمر عن ألفاظ حماسية يصاغ بها بيان رسمى، أو واجهة تنظيمية شكلية، وإلا فى هذه الحالة نخدع أنفسنا، ولا نخدع غيرنا.. ونسىء إلى أفريقيا وإلى السلام.. بل فى هذه الحالة نكون قد ضيعنا كل ما نملك لرؤية مشاكلنا واجتماع إرادتنا». فكان حديث عبدالناصر رأبا للصدع وعونا على جمع شمل الشعوب الأفريقية التى ترى عبدالناصر فى مقدمة «الآباء المؤسسين» للمنظمة الأفريقية.

وقد تضمن ميثاق «منظمة الوحدة الأفريقية» الذى أقره مؤتمر أديس بابا (٢٥ مايو عام ١٩٦٢) تحديد أهداف المنظمة بتقوية وحدة أفريقية وتضامنها، وتنسيق التعاون بين شعوبها من أجل حياة أفضل، والدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها الوطنى، والقضاء على الاستعمار بجميع أشكاله وعدم التدخل فى الشئون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، والتسوية السلمية للمنازعات بين الأعضاء عن طريق التفاوض والوساطة والتحكيم والتوفيق، وتأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل.

وقد شهدت أفريقيا فى الفترة الواقعة بين الاجتماع التأسيسى للمنظمة فى أديس أبابا، واجتماع القمة الأفريقى الثانى بالقاهرة (يوليو عام ١٩٦٤)، اجتماعات مستمرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية لدراسة المشاكل والقضايا السياسية الأفريقية والسعى لحلها بالطرق السلمية من ناحية، والعمل على إيجاد جو من التعاون والتفاهم بين الدول الأفريقية من ناحية أخرى، والعمل على إحباط مؤامرات الاستعمار وأعوانه من ناحية ثالثة وحصر المشكلات الأفريقية داخل المنظمة حتى تقطع الطريق على ما قد يسببه تدخل الدول الاستعمارية من تفاقم للمشكلات إذا تم عرضها علي الأمم المتحدة.

وكان الصمود المصرى في مواجهة العدوان الثلاثى (عام ١٩٥٦) ، وما ترتب عليه من مكاسب سياسية لمصر، وخسائر للقوى الاستعمارية التقليدية، كان بمثابة بطاقة مرور مصر إلى أفريقيا، فقد اعتبرت حركات التحرر الوطنى الأفريقية مصر قاعدة أساسية لتحرير أفريقيا سعوا بأنفسهم للوصول إليها، وطلبوا عونها المادى والسياسى. وقد عبر عن ذلك

الزعيم الكينى جومو كينياتا بقوله: «إن معركة السويس كانت معركة المناضلين فى كل أفريقيا»، فقد أثبتت ثورة يوليو أن أسلوب التفاوض وحده لن يجدى للتخلص من الاستعمار، ولكن يجب أن يقترن ويتوازى مع الكفاح المسلح، وهو درس استوعبته جيداً حركات التحرر الوطنى الأفريقية، وسعت إلى مصر لتعميق خبرتها، والتماس عونها التدريبى العسكرى والسياسى والإعلامى.

وتبنت ثورة يوليو أيضاً النضال ضد التفرقة العنصرية فى أفريقيا، واعتبرتها توأم الاستعمار، وكانت مصر فى مقدمة الدول التى أثارت مشكلة التفرقة العنصرية باعتبارها نموذجاً حياً لما تعانيه افريقيا من معوقات تحول دون حصولها على حريتها واستقلالها. وتبنت مصر هذه القضية فى جميع المؤتمرات الدولية التى شاركت فيها. ففى مؤتمر القمة الأفريقى المنعقد فى أكرا (أكتوبر عام ١٩٦٥) طلبت مصر اعتبار التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا وغيرها تهديداً للسلام والاستقرار فى العالم، ودعت المؤتمر إلى إصدار قرار يدعو حكومات العالم إلى الامتناع عن الاستمرار فى دعم

اقتصاد جنوب أفريقيا. ولعبت مصر دوراً في إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٩٠ (عام ١٩٦٤) الذي أدان السياسة العنصرية التي مارستها حكومة جنوب أفريقيا. وتبنت مصر حركة مقاطعة السفن والطائرات التابعة لجنوب افريقيا والتعامل الاقتصادي معها، وهي الحركة التي شاركت فيها ١٠٥ دول (عام ١٩٦٥)، واشتركت مصر في نفس السنة في تقديم مشروع الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية، وقد وقعت عليها في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٦٦، وأصبحت سارية المفعول اعتباراً من ١٢ مارس عام ١٩٦٩ بعد أن اكتمل النصاب القانوني للدول الموقعة عليها.

ولم تكتف مصر بما تبذله من نشاط في المحافل الدولية دفاعاً عن حقوق ومطالب الشعوب الأفريقية، وإنما استخدمت ما لثورة يوليو من مكانة خاصة عند حركات التحرر الوطنية الأفريقية في الوساطة والتوفيق بين القوى الوطنية الأفريقية المتنازعة، على نحو ما حدث في روديسيا عندما قامت مصر بالتوفيق بين الأحزاب الروديسية. كذلك ساند الإعلام المصري

حركات التحرر الوطني الأفريقية بإصدار النشرات والكتب التي تشرح مواقفهم باللغات العربية والفرنسية والأنجليزية، وشجعت تلك الحركات على أن تفتح مكاتب سياسية لها في القاهرة، تطل منها على الرأى العام الدولى، وتتعرف من خلالها الحكومة المصرية على مطالب تلك الحركات وتقدم المساعدات المختلفة لبلادها عن طريقها.

كذلك مدت ثورة يوليو جسور التعاون الاقتصادى مع الدول الأفريقية حديثة العهد بالاستقلال، فمدتها بالخبرة اللازمة لها في مختلف المجالات ، كما أقامت علاقات تجارية نشطة معها مباشرة لأول مرة في تاريخ أفريقيا، حيث كانت التجارة الأفريقية تمر عادة عبر الشركات الاستعمارية. كما ساهمت مصر في تنمية بعض الدول الأفريقية بتقديم المعونات لها في صورة مشروعات البنية الأساسية كشق الطرق وإقامة الموانيء والمطارات وغيرها من المشروعات.

لقد خاضت ثورة يوليو غمار المعركة ضد الوجود الاستعمارى في أفريقيا، في نفس الوقت الذى كانت فيه مشتبكة في معارك متصلة ضد الهيمنة الأجنبية في الوطن

العربى ليقينها أن النضال ضد الاستعمار لا يتجزأ، وأن تداخل المجالين العربى والأفريقي، يفرض على مصر ضرورة حماية مصالح الأمن القومى العربى مهما كان الثمن، ضماناً لاستقلال وطنى حقيقي. ولذلك لا نجد غرابة فى حرص حلف الأطلنطى (كما أشرنا سابقا) على «قصم ظهر» النظام الذى صنع كل هذه المتاعب للمعسكر الغربى، رغم يقينهم أن ذلك النظام لم يفعل ذلك خدمة للمعسكر الآخر، ولكنه فعله خدمة لمصالحه الوطنية وحرصا على ألا يتحول الاستقلال الوطنى إلى شكل دون مضمون، ولكن ذلك عندهم كان جرما لا يغتفر، دفعت ثورة يوليو ثمناً باهظاً له فى يونيو عام ١٩٦٧.

ثورة يوليو وآفاق المستقبل

إن الحديث عن ثورة يوليو بعد خمسين عاماً من قيامها، حديث عن تجربة عربية تمت في سباق تاريخي معين، وفي عصر الصراع بين الاستعمار وحركات التحرر الوطني من جهة، وبين القوى الغربية والمعسكر الاشتراكي من جهة أخرى. عصر أوجده نظام عالمي جديد (إن شئنا استخدام المصطلح الذي شاع استخدامه) وقام ذلك النظام من حطام الحرب العالمية الثانية، ليهيء المسرح لحرب من نوع جديد هي «الحرب الباردة». عالم تصارعت فيه السياسات والإيديولوجيات، وراحت فيه الشعوب التي عاشت على هوامش الدنيا تحاول أن تجد لنفسها مكانا مقبولا في تلك الدنيا التي صنعوا هم وآباؤهم وأجدادهم رغدها وثراءها.

ونحن اليوم في قرن آخر، وعالم آخر، اختفى فيه المعسكر الاشتراكي من الوجود، وكشفت فيه الإمبريالية الأمريكية عن وجهها الحقيقي القبيح، فراحت تعيد ترتيب الكون وفق هواها في إطار «نظام عالمي جديد» آخر، نشأ عن متغيرات سقوط

الاتحاد السوفييتى، وسيادة «اقتصاد السوق» وأعيد فيه تهميش شعوب آسيا وأفريقيا التى تطاولت على سادة الأمس زمن «الحرب الباردة»، وكان نصيب عالمنا العربى من تلك «الترتيبات» التمزق والتفتيت وتآكل حقوق السيادة الوطنية من الناحية الفعلية أمام روابط استراتيجية جديدة فرضتها الولايات المتحدة على العالم العربى، الذى أصبحت تصول فيه وتجول دون رادع. وأتاحت تلك الروابط للكيان الصهيونى لعب دور القوة الإقليمية الوحيدة فى ديار العرب، تفرض علينا شروطها ولا نملك إلا إطلاق مدافع الشجب والتنديد فى مواجهتها، ونؤكد المرة تلو الأخرى أننا مسالمين، لا نبغى حرباً، ولا نقدم للفلسطينيين إلا إحساناً نوفد لهم لقمة العيش التى تبقيهم على قيد الحياة ليتسلى جنود إسرائيل بذبحهم حتى تتاح لمدافع الشجب عندنا فرصة الانطلاق، ولا يصيبها الصدأ.

ترى ما جدوى الحديث عن ثورة يوليو ومشروع الاستقلال الوطنى، والوحدة العربية، وتحرير التراب العربى والأفريقى من الاستعمار ، وما جدوى الحديث عن تلك المعركة الضاربة

ضد الأحلاف ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. وما نفع الحديث عن الصهيونية وأسلوب مواجهتها ، وعن بناء الدولة العصرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة؟ ما جدوى الحديث عن ذلك كله فى عصر «العولمة» و«الكوكبة»، والجات، وعالم القرية الواحدة، وثورة المعلومات، والمجتمع الاستهلاكى، زمن «القطب الأوحد» الذى تسوده سياسة من «ليس معنا عدو لنا» والذى أصبح فيه النضال الوطنى المسلح «إرهاباً».

إننا - رغم ذلك كله - عندما نتحدث عن ثورة يوليو لا نسترجع من الذاكرة أساطير أمجاد نتأسى بها على حالنا، ونبرر عجزنا الراهن بذكريات ما كان لنا من نضال طويت صفحته وانقضى عهده. إن حديثنا عن ثورة يوليو مراجعة لتجربة تاريخية مهمة لا فى حياتنا وحدنا كعرب، ولكن فى حياة العالم، فموقع ثورة يوليو فى تاريخ العالم لا يقل أهمية عن موقع الثورة الفرنسية والثورة الاشتراكية. فقد قدر لثورة يوليو أن تعبر عن اجتهاد الأمة العربية فى صياغة مشروعها النهضوى فى ظل معطيات تاريخية معينة؛ على يد طليعة ثورية خرجت من مصر، واكتسبت الخبرة

اللازمـة لبناء مـشـروعـهـا النهـضـوى من التـراث الثـقـافى والسياسى لأمتها.

ولم يكن جمال عبدالناصر فيلسوف هذه الثورة ومنظرها، ولم يكن «المعلم» الذى بشّر بمبادئها ووضع أيديولوجيتها، فلم يكن لهـا - فى الأصل - أيديولوجـية مـحددة، أو نظرية ثورية ذات مـعـالم واضـحـة، ولكنهـا كـونت مـشـروعـهـا من خـلال الممارسة العملية، والتجربة والخطأ. وكان جمال عبدالناصر تلميذاً نابها لأمته يستلهم تراثها الثقافي والسياسى، بقدر ما كان تلمـيذاً نـابهـا لعصـره يعي واقـعـه ومـتـغـيراته، ويسـعى لاستـيعـابهـا، ونحن عندمـا نقف اليوم أمـام ثورة يوليـو، إنما نراجع جانباً حيوياً ومهمـا من تاريخنا المعاصر، نضع أيدينا على إيجابياته ونحاول استيعاب الدروس المستفادة منها، بقدر ما نضع أيدينا علي سلبياته حتي نتعلم منها مواطن الضعف في مسيرتنا. ونحن إذ نفعل ذلك إنما نحاول أن نتلمس مواقع أقدامنا ونحن نخطو نحو المستقبل.

ولكن، هل يعني الحديث عن ثورة يوليو وافاق المستقبل أن الثـورة قد تتكرر في المسـتـقـبل؟ وإذا كـانت سـتـتكرر ، فـهل

ستتخذ نفس النمط والمسار؟ أو بعبارة أخرى، هل سيعيد التاريخ نفسه؟

إن التاريخ لا يتكرر إلا إذا توافرت نفس الشروط المتصلة بالحدث موضوع التاريخ، فإذا كانت ثورة يوليو يمكن أن تتكرر ، فلابد أن يعود العالم إلي ماكان عليه في الخمسينات، ويعود عالمنا العربي إلي ماكان عليه أيضاً، وهو أشبه ما يكون بالأساطير منه بعالم الواقع، فالماضي لا يعود، وإنما الشعوب التي تحرص على ضبط خطوات مسيرتها في الحاضر والمستقبل تعود إلي التاريخ باعتباره ذاكرة الأمة ومحصلة تجاربها التي يستلهم منها ما يحدد خطاه على طريق المستقبل.

لقد تفجرت ثورة يوليو في قطر محدد هو مصر، ولكنها بحكم طبيعتها القومية المناهضة للامبريالية والاستعمار والصهيونية بصورة جذرية واتجاهاتها التنموية الوطنية المستقلة، اكتسب بعدين: احدهما إقليمي عربي والآخر دولي، ومن هنا يكمن الشبه بينها وبين الثورة الفرنسية والثورة الروسية مع اختلاف طبيعة وظروف كل منهما عن الأخرى

وعن ثورة يوليو طبعا، ومن ثم كانت ثورة يوليو التفجير الوطني والقومي والعالمي للمرحلة الثورية الوطنية الجديدة ذات الأفق الاجتماعي والوحدوي، سواء على مستوى القومية العربية أو على مستوى وحدة نضال العالم الثالث في مواجهة إمبريالية مابعد الحرب العالمية الثانية.

وعندما نتحدث عن ثورة يوليو وآفاق المستقبل يجب أن نوظف أبعادها التحررية الوطنية وأبعادها القومية والدولية معا، بداية مما انتهت إليه الثورة في مرحلتها الأخيرة (عند رحيل عبدالناصر) من إنجاز مادي وصياغات فكرية معا، ونتعرف على ما حدث من تفاعلات سياسية واجتماعية وثقافية داخل المجتمع نتيجة اختيارات أساسية قامت بها قيادة الثورة في ظروف معينة ولصالح طبقات اجتماعية معينة، وما ترتب على ذلك من نتائج، وهنا يجب أن نستفيد بالإيجابيات ونتحاشى السلبيات.

لقد بدأت ثورة يوليو قطرية، وكذلك بدأ عبدالناصر، إلا أنه ما لبث من خلال الواقع والتحديات أن أدرك أن التحرر الحقيقي والتنمية المستقلة لا يتحققان إلا في إطار عربي، ومن

ثم تبنت الثورة القومية العربية، وأقامت دولة الوحدة، ولكن سلبيات تجربة الوحدة علمت عبدالناصر أن القومية لا تعنى إلغاء الخصوصية القطرية، وأدرك أهمية العلاقة بين الخاص والعام فى المسألة القومية، وهو ما يمكن أن نفيد منه ونسعى لتطويره فى سعينا لتحقيق أمانينا القومية، فيجب أن نبحث عن أسبس للعلاقة بين القومية والقطرية عند صياغة مشروعنا القومي المستقبلى.

كذلك انفتحت ثورة يوليو منذ مؤتمر باندونج (عام ١٩٥٥) على كل المدارس السياسية والفكرية المعاصرة، بعد أن كانت تنفر من ذلك، وتبغض الفكر المستورد. وتصاعد الحوار بين الثورة والحركات القومية والاشتراكية داخل العالم العربى وخارجه، ولذلك يمكن لنا الاستفادة من هذه التجربة، فنحرص على تعميق الحوارات مع المدارس الفكرية المختلفة بما يثرى فكرنا القومى. ويمكننا أن نستفيد أيضاً من الطريقة التى سعت من خلالها ثورة يوليو لإدماج الموروث الثقافى العربى الإسلامى فى المكتسب من المدارس الفكرية المختلفة، بما لا يخلق افتعالا يولد التناقض.

وفيما يتعلق بعلاقة الجيش بالثورة والنظام الذى نضع أسسه، لدى ثورة يوليو نموذج ايجابى يمكن الاستفادة منه فى تحديد العلاقة بين العسكر والنظام المدنى. فقد حاول جمال عبدالناصر أن يظل الجيش قوة وطنية تعمل على حماية أمن الوطن، وألا تتحول إلى مركز قوة سياسى، وهى إشكالية تأخر حلها إلى مابعد هزيمة عام ١٩٦٧.

ورغم أن ثورة يوليو كانت ثورة شعبية قادتها طليعة عسكرية، وأنها كانت دائما منحازة لمصالح الجماهير الشعبية من الفلاحين والعمال والطبقة المتوسطة الصغيرة إلا أن الثورة عجزت عن وضع أسس لنظام ديمقراطى يكفل الرقابة الشعبية على أجهزة الدولة، ويطلق المبادرة الجماهيرية من عقالها. ورغم أن عبدالناصر توصل إلى صيغة تحالف قوي الشعب العامل إلا أن التجربة الفعلية لم تتضمن وضع صياغة تنظيمية صحيحة تتيح لتلك القوى الاجتماعية المشاركة الحقيقية فى صنع القرار والتعبير عن مصالحها، وهى سلبية خطيرة ترتبت عليها كوارث سياسية. فعندما تعرض النظام للخطر (فى عام ١٩٦٧) لم يكن للتنظيم السياسى المسمى

«الاتحاد الاشتراكى العربى» دور ملموس، بعدما تحول إلى كيان بيروقراطى مترهل ومتسلط.

ولذلك علينا أن ندرك أهمية الديمقراطية بشقيها السياسى والاجتماعى فى صياغة مشروعنا القومى فى المستقبل الذى يجب أن يفسح المجال للقوى الاجتماعية المختلفة للتعبير عن نفسها والمشاركة الفعلية فى صنع القرار من خلال صناديق اقتراع تعبر تعبيراً فعلياً وواقعيا عن إرادة الناخبين وليس إرادة الإدارة التى تتولى إجراء الانتخابات، وتقدم نتائج حقيقة لعملية الانتخاب وليس نتائج مفبركة لا تقنع أحدا.

ويرتبط بهذا التخلص من «ثقافة الخوف» التى خلفها تعاظم دور أجهزة الأمن وتعددها، وهو أيضا من سلبيات تجربة ثورة يوليو، فقد كان الهاجس الأمنى، وتعدد الجبهات التى دار عليها الصراع داخليا وخارجيا إلى الاعتماد على سلسلة من الأجهزة الأمنية التى اختص كل منها بمجال معين، وكثيرا ما تداخلت المجالات وتقاطعت، وكثيرا ما وقعت تجاوزات من جانب تلك الأجهزة لسلطتها على نحو ما اتضح فى محاكمات مابعد هزيمة عام ١٩٦٧. فلا يمكن أن تكون

هناك ممارسة ديمقراطية حقيقية في غياب الحريات الشخصية، وإنما يجب أن يحسها المواطن ويمارسها. وأن يحظى باستخدام كل وسائل التعبير عن رأيه طالما كان ذلك لا يخالف القانون.

وعلى ذكر القانون لابد من أن نضع في اعتبارنا عند رسم معالم مشروعنا القومي المستقبلي، أن قوانين الطوارئ تحمل الكثير من اسمها، فهي تفرض في الحالات الطارئة التي تعرض أمن الوطن للخطر، وتهز استقرار المجتمع، ولا يوجد مجتمع على ظهر الأرض يعيش دائما حالة خطر، وكأنه أقيم على فوهة بركان نشط، لقد كانت الأحكام العرفية من الموروثات السلبية لثورة يوليو، ولازالت باقية في مصر وفي غيرها من البلاد العربية الأخرى، حيث «تتحفظ» الحكومة على المعارضين «في مكان أمين» دون توجيه تهمة محددة ودون محاكمة، وإن وضعت لذلك ضوابط قانونية شكلية لا تحترم عادة.

إن تغييب المعارضين في السجون والمعتقلات في ظروف بعيدة تماما عن الإنسانية لسنوات طويلة يفقد الوطن جانبا

من قواه السياسية الفاعلة التي يمكن أن تعبر عن آرائها فى ظل نظام ديمقراطي سليم، يسمح بالحوار بين الاتجاهات السياسية المختلفة بمختلف وسائل التعبير، مادام الحوار بالقلم والكلمة وليس بالبندقية والقنبلة. ولاشك فى أن غياب الديمقراطية يفتح الباب أمام التطرف والعنف، كما أن القهر وإهدار آدمية المعارضين يدعم «ثقافة الخوف» ويفقد الوطن فرصة مشاركة أبنائه مشاركة حقيقية، ومن ثم تكون السلبية واللامبالاة و«الأغلبية الصامتة» خطراً داهماً على الوطن عندما يصبح فى حاجة إلى حشد الجماهير لمساندته فى موقف معين. وهذه سلبية أخرى خطيرة يجب علينا أن نستوعب دروسها، وأن ندرك أن استمرارها لن يتيح لنا مستقبلا مقبولا.

ورغم تلك السلبيات، عمرت تجربة ثورة يوليو بالإيجابيات فيما يتعلق بحماية الاستقلال الوطنى فى مواجهة التوسع الإمبريالى والصهيونية، كما كانت لها تجربة نافعة فى مجال التنمية الذاتية، يمكن أن ننتفع بهما عند صياغة سياستنا الراهنة والمستقبلة رغم تغير العصر واختلاف الظروف.

فقد رأت ثورة يوليو أن مختلف أنواع الارتباط بمخططات القوي الكبري الدفاعية يعنى العمل كأداة لخدمة مصالح تلك القوى، ويتنافى تماما مع الاستقلال الوطنى. لذلك حاربت بشراسة الأحلاف رغم ما جره ذلك عليها من متاعب وما سببه لها من أزمات. ولعل ما نراه اليوم من تناقص لوزن العمل السياسى العربى، وما نتعرض له من هوان وامتهان هو نتيجة طبيعية لتغاضينا عن هذا الجانب الإيجابى الفعال في تجربة ثورة يوليو. ولاشك فى أن الروابط الاستراتيجية بمختلف مسمياتها مع القوى الكبري تؤدى إلى تآكل قدرة النظام السياسى على ممارسة حقوق السيادة الوطنية، وترهن إرادته لصالح تلك القوى، وتضيق مجال حركته وقدرته على الدفاع عن سياسته الوطنية، وتجعله يرقص دائماً على إيقاع أنغام لا يطرب لها.

وفهمت ثورة يوليو الصهيونية على حقيقتها، لا باعتبارها «ربيبة الاستعمار» أو «حارسة للمصالح الإمبريالية» فى المنطقة، ولكن باعتبارها شكلا من أشكال التوسع الإمبريالى الاستيطانى، ولذلك لم تقبل ثورة يوليو بالتورط في مشروع

التسوية السلمية الذى عرضه الغرب عام ١٩٥٤، لأنها تدرك جيداً أن هذه البؤرة السرطانية لابد أن تتورم على حساب جيرانها. وبهذا الفهم كانت خطة ثورة يوليو لمواجهة التسلل الإسرائيلى فى أفريقيا، واستخدم عبدالناصر مصطلح «السرطان» فى وصفه لهذا التسلل فى كلمته أمام أحد مؤتمرات القمة الأفريقية. وحتى بعد كارثة عام ١٩٦٧، عكفت الثورة على إعادة بناء القوات المسلحة، ورحل عبدالناصر بعد أن وضعت خطة تحرير سيناء التى تم تنفيذها فى ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣، وكان يعنى ما يقول عندما ذكر «أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة».

ولعل استفحال الخطر الصهيونى اليوم، وتحول الكيان الصهيونى إلى قوة إقليمية، تتغذى من ضعف الإرادة العربية خير دليل على أن تقييم الثورة وعبدالناصر للخطر الصهيونى كان سليماً، فرغم معاهدة السلام مع مصر والأردن، والعروض العربية السخية والساذجة معاً لتطبيع العلاقات والاعتراف وتقبيل الأيادى تمعن إسرائيل فى غيها، وتمضى قدماً فى تنفيذ مشروعها التوسعى بمباركة الشريك والصديق

والراعي الأمريكي الذي فرض هيمنته على المنطقة باحتلال العراق والسعي لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط دعما للدور الاقليمي لاسرائيل «الكبرى».

وأخيراً، قدمت لنا تجربة ثورة يوليو التنمية المستقلة كسبيل لبناء الدولة العصرية وتوسيع دعم قاعدة الاقتصاد الوطني. وكانت الصناعة قاطرة التنمية وخاصة الصناعات الاستراتيجية. وحتى رحيل عبدالناصر عام ١٩٧٠ كان حجم الدين المصرى لا يتجاوز أربعة مليارات جنيه مصرى، مثلت معظمها استثمارات في مشاريع صناعية منتجة، وقد تمت تصفية هذه التجربة في مصر كجزء من صفقة السلام مع الصهيونية، وتوطيد أواصر الصداقة مع أمريكا، واتساع النمط الاستهلاكي واتساع نطاق العجز التجارى. وشتان بين اقتصاد وطني لم يتحمل فقط أعباء ومتطلبات المجتمع المصرى الذى تزايد سكانه، وإنما مول الحركات الوطنية في العالم العربى وأفريقيا دون أن يتورط في الديون على هذا النحو، وبين اقتصاد تابع يعاني خللا هيكلياً، ويعيش أزمة خانقة.

إن إهدار تجربة التنمية الوطنية الذاتية يقود إلى التخلف، ربما قيل أن العصر جاء بقوانين أخرى للسوق، وأن بقاء الحال على ما كان عليه من المحال، ولكن أمامنا نموذج الصين التى حافظت على البنية الهيكلية لاقتصادها الوطنى واستفادت من ظروف السوق الدولية حتى إن إحدى المجلات اليابانية الأسبوعية الشهيرة خرجت فى يوليو عام ٢٠٠٢ تحمل عنوان «الصين مصنع العالم»، ولكن كما يقول المثل: «لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا».

وهكذا تقدم لنا ثورة يوليو معينا لا ينضب من الخبرات المهمة الإيجابية والسلبية التى لا غنى لنا عنها وعن الاستفادة بدروسها عندما نرسم خطانا على طريق المستقبل.

الفهرس

- مقدمة ٣
- مغذى الثورة ٨
- الطريق إلى الثورة ٢٣
- الضباط الأحرار ٤٢
- الثورة ٦١
- طرد الملك ٨٣
- الإنجليز والثورة ٩٦
- مواجهة الإنجليز ١١٠
- الوساطة الأمريكية ١٢٣
- لعبة الكبار ١٣٧
- صفقة السلاح ١٥٣
- العدوان الثلاثى ١٧٠
- البحث عن ايديولوجية ١٨٧
- الثورة وتحرير الوطن العربى ٢٠٤
- الثورة وتحرير أفريقيا ٢٢٠
- ثورة يوليو وآفاق المستقبل ٢٣٧

روايات الهلال تقدم :

النــول

تأليف :

محمد ديب

ترجمة :

د . سامى الذروبى

تصدر ١٥ يوليو

٢٠٠٣

رقم الايداع : ١١١٠٧/٢٠٠٣

I.S.B.N.

977 - 07 - 1000 - 8

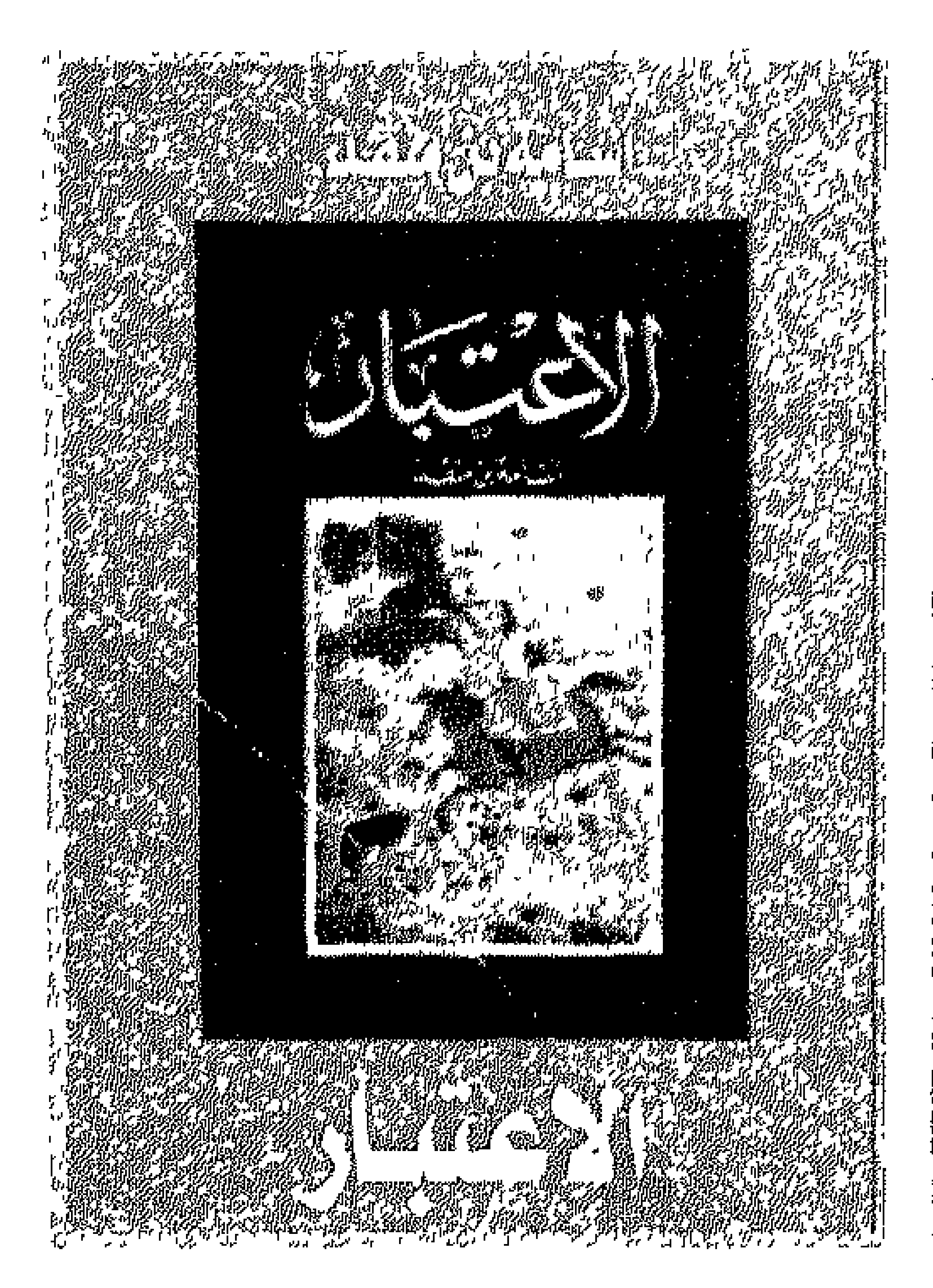
هذا الكتاب

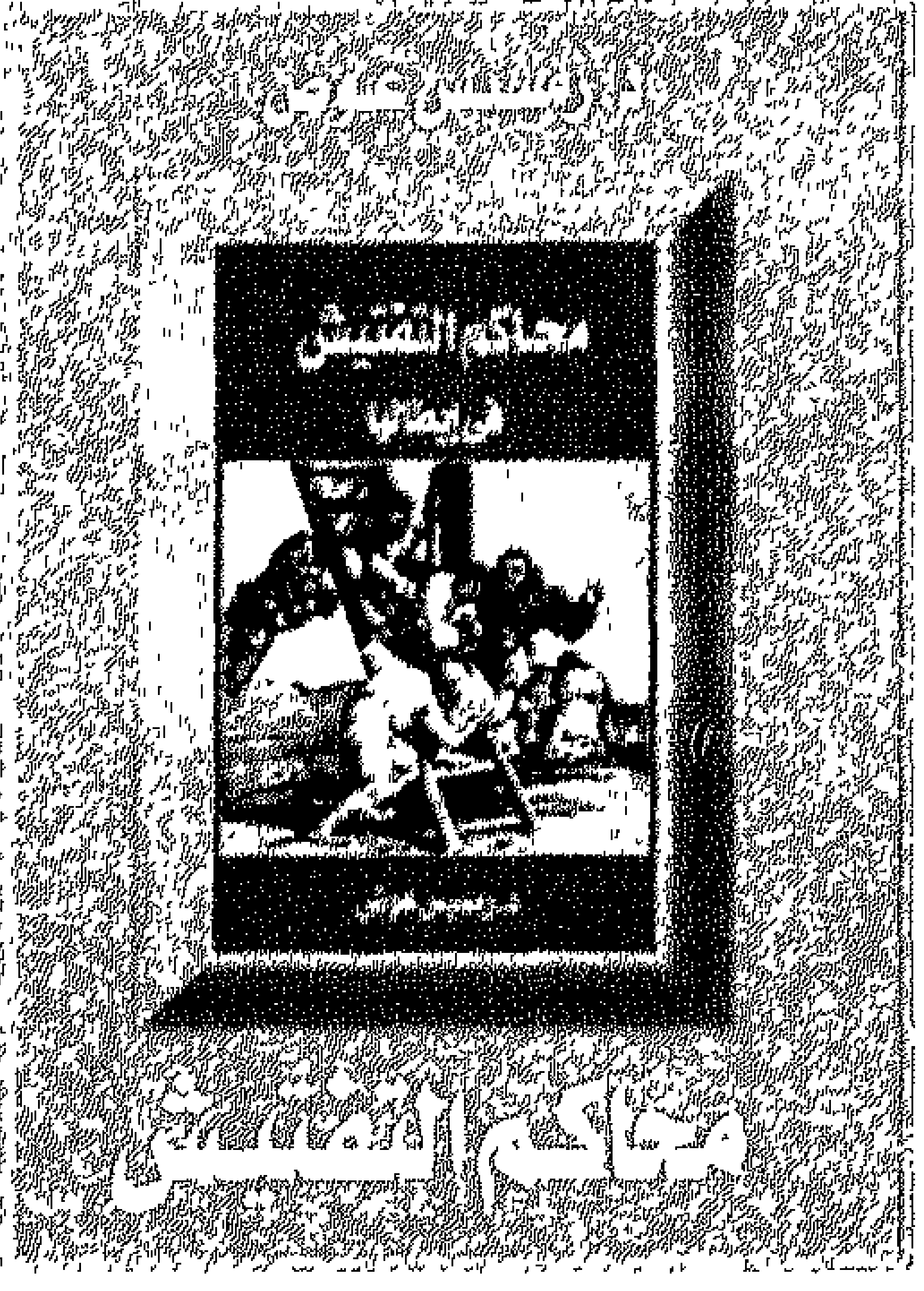
الثورات الكبرى التى تغير واقع مجتمعاتها وتؤثر فى السياسة العالمية على الصعيدين الإقليمى والدولى، تصبح مثارا لاهتمام المؤرخين وموضوعا للجدل المستمر حولها وكان هذا شأن ثورة يوليو ١٩٥٢، فتواترت الكتابات حولها، ركز البعض على ايجابياتها ولم ير البعض الآخر غير سلبياتها.

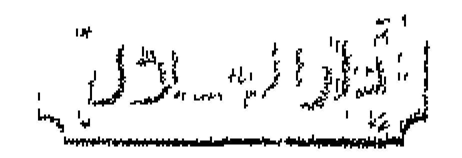
وهذا الكتاب يقدم لجيلين من العرب تفتح - وعيهم السياسى بعدما أصبحت ثورة يوليو فى ذمة التاريخ - رؤية موضوعية متوازنة لها، مستندة إلى الوثائق الرسمية والمذكرات، وخبرة المؤلف بالتاريخ القومى، ويجدد ما للثورة وما عليها على ضوء رؤية عميقة للتجربة كلها.


د. زكى مبارك
ليلى المريضة فى العراق

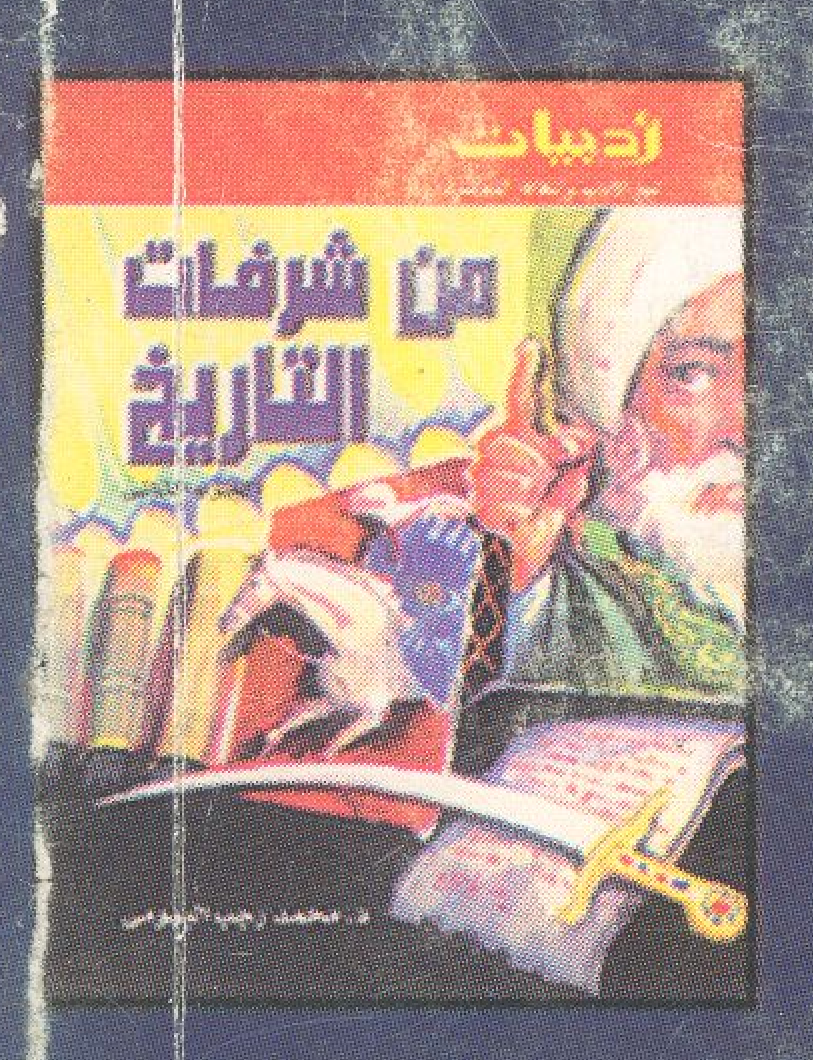

الحقيقة والوهم
فى الواقع المصرى
د. رشدى سعيد

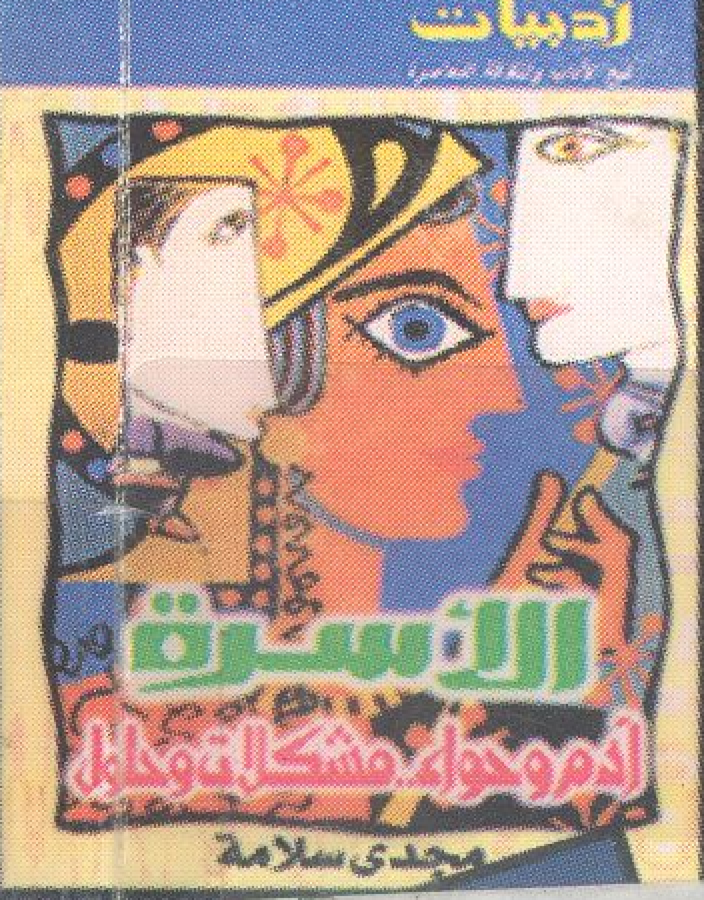

الاعتبار
الاعتبار


محاكم التفتيش
محاكم التفتيش









شغرة معاوية وملك بني أمية

التنويم المغناطيسي ماله.. وماعليه



المرأة العاملة

الإعلام.. والمخدرات

طباعة ونشر المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع (مطابع سلاح التلميذ) 13،10،8 شارع ...
المكتبات 16،10 شارع كامل صدقي بالفجالة - 4 شارع الإسحاقي بمنشية البكري - روكسي - مصر الجديدة - القاهرة
ت 683... - 6851801 - 6823792 - 2586197 ج.م.ع /فاكس 6827002 - 202 / 2596650